

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

تحقيق التوازن المالي في ظل وطأة خطر الإفلاس دراسة ميدانية للمركب الصناعية للنسيج
الجزائرية بالأغواط
(قطنيات الجنوب - الأغواط)

تحت إشراف:

د. نبق قويدر

من إعداد:

خيراني عبد الحميد

بن النوار عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وداد شعيب	أستاذ محاضر ب	رئيسا
قويدر نبق	أستاذ محاضر أ	مشرفا
جنات فغول	مساعد أ	ممتحننا

السنة الجامعية: 2024/2023

محضر رقم: 16/م.م/2024 بتاريخ: 2024/06/30



الأهداء والشكر

الإهداء

اللهم أجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم

يا رب إذا أعطيتني نجاحاً لا تفقدني تواضعي ...

وإذا أعطيتني تواضعاً لا تفقدني اعتزازي بكرامتي واجعلني من الذين ...

إذا أعطوا شكروا وإذا أؤذوا فيك صبروا وإذا أذنبوا استغفروا ...

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا ...

آمين يا رب العالمين.

أهدي ثمرة جهدي إلى فيض الحنان وينبوع المحبة وأحق الناس بصحبة أمي أمي
امي

ناصرتي ومشجعتي والداعية لي بالخير والنجاح أينما حللت إلى مصدر فخري
واعتزازي، إلى من غرس فينا حب التعلم والكفاح وشقي من أجل أن نسير في
طريق

النجاح: أبي العزيز

إلى الشجرة المباركة التي أستضيء بضلالها وكنز حياتي إخوتي

إلى كل الأهل والأحباب إلى كل من كان سنداً لي في هذا البحث، إلى كل الأصدقاء
وخاصة محمد بوخلخال

إلى كل السائرين في طريق الخير والعلم وإنارة العقول.

وإلى كل من ساهم قلمي ويذكرهم عقلي

عبد الحميد خيراني

الإهداء

اللهم أجهل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم

يا رب إذا أعطيتني نجاحا لا تفقدني تواضعي ...

وإذا أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي واجعلني من الذين ...

إذا أعطوا شكروا وإذا أودوا فيك صبروا وإذا أذنبوا استغفروا ...

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا ...

آمين يا رب العالمين .

أهدي ثمرة جهدي إلى فيض الحنان و ينبوع المحبة و أحق الناس بصحبة أمي أُمي امي

ناصرتي و مشجعتي و الداعية لي بالخير و النجاح أينما حللت إلى مصدر فخري و اعتزازي ، إلى من

غرس فينا حب التعلم و الكفاح و شقي من أجل أن نسير في طريق

النجاح: أبي العزيز

إلى الشجرة المباركة التي أستضيء بضلالها وكنز حياتي إخوتي

إلى كل الأهل و الأحباب إلى كل من كان سندا لي في هذا البحث ، إلى كل الأصدقاء و خاصة محمد

إلى كل السائرين في طريق الخير و العلم و إنارة العقول .

و إلى كل من ساهم قلبي و يذكرهم عقلي

بن النوار عائشة

شكر وتقدير

قال تعالى: فَادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ

فالحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك والصلاة والسلام

على أفضل خلق الله

الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل تعلمنا وبسورة العلق أنارت درينا

وفتحت طريق العلم

لنا.

نتقدم بشكرنا الجزيل والثناء الخالص والتقدير، إلى نبع العون إلى من وجهنا

دون وهن، الى من زودنا بكل شحن إلى الدكتور القدير نبق قويدر لتفضله

للإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا

البحث في صورة كاملة دون أي نقائص دمت الشعاع المنير وجزاك الله عنا كل

خير، كما نتفضل بشكرنا إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة مذكرة تخرجنا.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أساتذة قسم العلوم المالية

والمحاسبة وكل من رافقونا

طيلة مسارنا الدراسي الذين حرصوا على تلقينا العلم والمعرفة.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساندنا بدعواته الصادقة، أو تمنياته

المخلصة.

نشكركم جميعا ونتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان

حسناتكم

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
IV	الإهداء
IV	شكر
IV	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
IV	الملخص
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري حول التوازن المالي والإفلاس	
23	تمهيد
23	المبحث الأول: ماهية التوازن المالي ومؤشراته
24	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوازن المالي
26	المطلب الثاني: أنواع وشروط التوازن المالي للمؤسسة
27	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي
34	المبحث الثاني: مفاهيم حول الإفلاس
34	المطلب الأول: مفهوم خطر الإفلاس
36	المطلب الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر للإفلاس
37	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالإفلاس
41	المبحث الثالث: أساليب تحقيق التوازن المالي في ظل وطأة خطر الإفلاس
41	المطلب الأول: التحليل المالي الدقيق
57	المطلب الثاني: تحليل هيكل التكاليف والإيرادات
64	المطلب الثالث: إعادة هيكلة الديون
67	المطلب الرابع: إدارة الأصول
70	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأغواط)	
72	تمهيد
73	المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة (قطنيات الجنوب - الأغواط -)
73	المطلب الأول: نبذة تاريخية

75	المطلب الثاني: هياكل وتخطيطات الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب
78	لمطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة قطنيات الجنوب من المفروض إعادة رسم
79	المبحث الثاني: منهج وأدوات الدراسة
79	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بأغواط للفترة (2012 – 2021)
85	المطلب الثاني: عرض المواد المستوردة والنتائج الإجمالي لمؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012 – 2021)
89	المبحث الثاني: الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التوازن المالي
89	المطلب الأول: تحليل الهيكلية المالية والنسب
101	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات ونسب الربحية والاستيراد لمؤسسة
107	المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
109	خلاصة الفصل
111	خاتمة
114	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1	عوامل تغير رأس المال العامل	30
2	متغيرات نموذج ALTMAN	37
3	متغيرات نموذج Springate	38
4	متغيرات نموذج Kida	39
5	متغيرات نموذج Sherood	40
6	الميزانية المالية المحاسبية المختصرة	45
7	الميزانية الوظيفية	47
8	نسب التمويل	55
9	نسب السيولة	55
10	نسب المردودية	56
11	نسب المديونية	56
12	نسب النشاط	57
13	جانب الأصول	78
14	جانب الخصوم	80
15	جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)	82
16	إجمالي المشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)	85
17	إجمالي إنتاج مؤسسة قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)	87
18	نتائج قيم راس المال العامل الإجمالي FR	89
19	نتائج قيم الخزينة الصافية TN	92
20	اجمالي النتائج باستخدام البيانات من الجدول	94
21	نتائج نسب السيولة المختلفة للأعوام من 2012 إلى 2021.	97
22	نتائج حساب نسب التتميلية من 2012-2021	99
23	نسب استيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	101
24	فترة التحول إلى نقدية لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	103
25	فائض خزينة الاستغلال لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	103
26	مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	104
27	نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	104

105	نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	28
-----	--	----

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
و	نموذج الدراسة الميدانية	01
27	طريقة حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	02
28	رأس المال العامل من أعلى الميزانية	03
28	رأس المال العامل من أسفل الميزانية	04
78	مخطط الهيكل التنظيمي لقطنيات الجنوب	05
86	منحنى بياني لقيم مشتريات لفترة 2012-2021	06
88	مخطط الاعمدة البيانية لقيمة الإنتاج الاجمالية	07
90	مخطط الاعمدة البيانية لرأس المال العامل الإجمالي FR	08
92	منحنى البياني لتغيرات الخزينة TN	09
95	مخطط الاعمدة البياني لاحتياجات رأس المال العامل BFR	10
96	منحنى البياني لتغيرات في : CA-BFR-FR	11
97	أثر المقص في حالة تدهور في النشاط	12
98	منحنى بياني لنسب السيولة	13
101	مخطط الاعمدة لنسب المديونية	14
102	تطور دوران المخزون والاستخدام لاستيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	15

هاتف

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تحقيق التوازن المالي للمؤسسة الوطنية للنسيج قطنيات الجنوب بالأغواط في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تؤدي إلى خطر الإفلاس. تتناول الدراسة مفاهيم عامة حول التوازن المالي وخطر الإفلاس مثل سوء الإدارة والأزمات الاقتصادية، وتقدم استراتيجيات لتحسين الوضع المالي من خلال إدارة السيولة وخفض التكاليف وزيادة الإيرادات. كما تبرز أهمية تقييم المخاطر المالية واستخدام النماذج المالية لتقدير احتمالية الإفلاس، وتستعرض آليات الوقاية مثل إعادة الهيكلة المالية والاندماجات والتفاوض مع الدائنين لتحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي، الإفلاس، خطر الإفلاس

Abstract

This study aims to analyze how to achieve financial balance for the National Textile Company "Cotton of the South" in Laghouat under difficult economic conditions that may lead to the risk of bankruptcy. The study addresses general concepts of financial balance and bankruptcy risk, such as mismanagement and economic crises, and provides strategies to improve the financial situation through liquidity management, cost reduction, and revenue increase. It also highlights the importance of assessing financial risks and using financial models to estimate the probability of bankruptcy. The study reviews preventive mechanisms such as financial restructuring, mergers, and negotiations with creditors to achieve financial sustainability.

Keywords: Financial balance, bankruptcy, bankruptcy risk

حققت حقا

أصبح تحقيق التوازن المالي أحد الأهداف الملحة التي تسعى الدول والمؤسسات لتحقيقها لضمان استدامة اقتصاداتها واستقرارها المالي، خاصة مع التحديات الاقتصادية المتزايدة والضغط المالية المستمرة، حيث يُعد خطر الإفلاس من أخطر التهديدات التي يمكن أن تواجهها أي مؤسسة، حيث يُشكل انهيار النظام المالي أحد أكبر المخاطر التي تؤثر سلباً على الاقتصاد والمجتمع.

يُعتبر مفهوم التوازن المالي قدرة الدولة أو المؤسسة على تحقيق تعادل بين الإيرادات والنفقات دون الحاجة إلى الاقتراض غير المستدام أو استخدام احتياطات مالية غير متجددة. هذا المفهوم يتطلب إدارة فعّالة للموارد المالية، وضبط الإنفاق، وتطوير سياسات اقتصادية تضمن الاستقرار المالي على المدى الطويل.

ستتضمن المذكرة تحليلاً لأبرز المؤشرات التي تُستخدم لتقييم التوازن المالي، مثل نسبة المالية أو الفائض المالي، ونسبة الدين، ومعدل النمو الاقتصادي، ومستويات التضخم. هذه المؤشرات تعتبر أدوات رئيسية لفهم الوضع المالي الحالي واتخاذ القرارات اللازمة للحفاظ على التوازن المالي.

كما ستستعرض المذكرة التحديات التي تواجه تحقيق التوازن المالي، خاصة في الأوقات التي تكون فيها الدول أو المؤسسات على وشك الإفلاس. سنتناول السياسات المالية والإجراءات الاقتصادية التي يمكن تبنيها لتفادي الانزلاق نحو الإفلاس، مثل تحسين نظام الضرائب، وترشيد الإنفاق، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات المستدامة.

بعد المركب الصناعي للنسيج من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات كبيرة تتعلق بالتوازن المالي واستمرارية الأعمال، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد تؤدي إلى خطر الإفلاس. تهدف هذه المذكرة إلى دراسة كيفية تحقيق التوازن المالي في المركب الصناعي للنسيج وتقديم حلول عملية لتفادي خطر الإفلاس.

أولاً: إشكالية الدراسة

ومما سبق تطرح الإشكالية الرئيسية التالية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها:

كيف يمكن تحقيق التوازن المالي في المركب الصناعي للنسيج في ظل الظروف الاقتصادية التي تزيد من خطر

الإفلاس؟

والتي يتفرع منها الأسئلة التالية:

1. ما هي الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى عدم التوازن المالي؟

2. ما هي الاستراتيجيات المالية والإدارية التي يمكن تبنيها لتحقيق التوازن المالي؟
3. كيف يمكن للمركب الصناعي للنسيج تجنب خطر الإفلاس وتحسين الأداء المالي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسية

أن تبني استراتيجيات مالية مبتكرة يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن المالي وتجنب الإفلاس للمركب الصناعي للنسيج بالأغواط، والتي تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

2. الفرضية الفرعية:

.الافتراض الأول: أن هناك علاقة مباشرة بين الإدارة المالية الفعالة واستقرار المركب الصناعي للنسيج.

.الافتراض الثاني: أن الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية لها تأثير كبير على التوازن المالي للمركب.

.الافتراض الثالث: أن تبني استراتيجيات مالية مبتكرة يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن المالي وتجنب الإفلاس.

رابعا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة بتزويد صناع القرار في المركب الصناعي للنسيج بمعلومات قيمة تساعدهم في تحقيق التوازن المالي، لذا من خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على التحديات المالية التي تواجه هذا القطاع وكيفية التغلب عليه بالزيادة الي الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالإدارة المالية والصناعية، وفي الاخير توفير استراتيجيات مالية مبتكرة يمكن تطبيقها في قطاعات أخرى مشابهة. كما تكمن أهمية الدراسة في:

1. أهمية القطاع في الاقتصاد الوطني؛
2. التحديات المالية الكبيرة التي تواجهها العديد من الشركات في هذا القطاع؛
3. الحاجة إلى دراسات ميدانية تسهم في تقديم حلول عملية وفعالة؛
4. الرغبة في تقديم ذلك كتوصيات تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة

1. تحليل الوضع المالي الحالي للمركب الصناعي للنسيج؛
2. تحديد العوامل التي تؤدي إلى عدم التوازن المالي؛

3. اقتراح استراتيجيات لتحقيق التوازن المالي وتجنب الإفلاس؛
4. تقييم فعالية الاستراتيجيات المالية المقترحة من خلال دراسة حالات عملية.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل فهم وتحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها وتحقيق فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل الوضع المالي للمركب الصناعي للنسيج، والمنهج التحليلي لدراسة العوامل المؤثرة على التوازن المالي التحليلي الذي يقوم على تصميم الدراسة تحليل البيانات المتحصل عليها، أما المنهج التطبيقي لتطبيق الاستراتيجيات المقترحة وتقييم نتائجها.

سابعا: حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية: تم تطبيق دراسة في الفترة الممتدة بين جانفي الى ماي 2024؛
2. الحدود المكانية: تركز الدراسة على المركب الصناعي للنسيج قطنيات الجنوب في منطقة بوشاكر بولاية الاغواط؛
3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على الجوانب المالية والإدارية للمركب الصناعي للنسيج.

ثامنا: الدراسات السابقة

سيتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التوازن المالي و خطر الإفلاس ، مع التركيز على الأبحاث التي تطرقت إلى التوازن المالي وأسباب الإفلاس وسبل تجنبها.

1. الدراسات باللغة العربية: وهي كما يلي:

دراسة — رافعة أبراهيم الحمداي، عبدالجليل عبدالمحسن عمران المعنونة بالتوازن المالي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق لألوراق المالية) للفترة (2004-2019)، مجلة الريادة للمال والأعمال – المجلد الثالث ، العدد02، نيسان 2020.

هدف البحث الى اختبار التوازن المالي في المصارف التجارية العراقية، باستخدام عينة من 09 مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق لألوراق المالية، للمدة (2004-2019)، وقد تم اختيار اربعة مؤشرات مالية، لقياس التوازن المالي هي (مؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر المرونة المالية، مؤشر الملاءة المالية)

واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير والكشوفات للمصارف عينة البحث، كما استخدمت البرمجيات الجاهزة منها برنامج (Excel(2010)، وبرنامج (V.SPSS22). لإختبار الفرضية والإجابة عن التساؤل المتعلق بمشكلة الدراسة والوصول الى الأهداف، وكما توصل اليها البحث الى مجموعة من النتائج أهمها: تعاني المصارف عينة البحث من عدم توازن مالي ناتج من ضعف في ابعاده الأربعة، كما قدم البحث مجموعة توصيات من أهمها: ضرورة قيام المصارف بتقييم أدائها المالي بشكل مستمر، باستخدام مؤشرات التوازن المالي أهميتها في متانة الوضع المالي ألي شركة ذات نشاط مالي.

دراسة - Fareeq Mahmood Saeed Al-Ramli, Mayada Salah- Addin Taj-Addin
أثر الهشاشة المالية في مؤشرات التعافي المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق أبو ظبي ودبي للأوراق المالية، Journal of Economics, Finance and Accounting Studies
JEFAS 5(1): 129-147

129-147

يهدف البحث إلى بناء إطار معرفي لموضوعات الهشاشة المالية والتعافي المالي فضلاً عن قياس وتحليل كل منهما، ويحاول البحث التعرف على أثر الهشاشة المالية في مؤشرات التعافي المالية للمصارف التجارية الإماراتية عينة البحث للمدة (2011 - 2020)، واستخدم البحث نموذج (score-Z) لقياس الهشاشة المالية ومؤشرات (نسبة الرصيد النقدي، معدل العائد على الودائع، ملاءمة رأس المال للقروض والتسليفات، وملاءمة رأس المال لمجموع الودائع) لقياس التعافي المالي لإثبات فرضياته، وشملت العينة 10 مصارف تجارية إماراتية مدرجة في سوق أبو ظبي ودبي للأوراق المالية، وغطى البحث (10 سنوات من 2011 إلى 2020، ومن أجل تحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وفي الختام خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، فمن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن الزيادة في قيمة مؤشر (score-Z) هو دليل على انخفاض الهشاشة المالية

والوصول الى الاستقرار المالي ويحدث العكس في حالة انخفاض قيمة مؤشر (score-Z) فالانخفاض في قيمة مؤشر (score-Z) يدل على عدم الاستقرار المالي والوقوع في الهشاشة المالية، وأن هناك علاقة عكسية بين الهشاشة المالية (X) ونسبة الرصيد النقدي (Y1) في الأجلين الطويل والقصير، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الهشاشة المالية (X) ومعدل العائد على الودائع 2 (Y) في الأجل الطويل والقصير، بينما العلاقة بين الهشاشة المالية X وملاءمة راس المال للقروض والتسليفات (3Y) كانت علاقة طردية في الأجل الطويل أما العلاقة في الأجل القصير بين الهشاشة المالية X وملاءمة راس المال للقروض والتسليفات (Y3) فقد كانت عكسية، وأظهرت النتائج أيضاً عن وجود علاقة طردية بين الهشاشة المالية (X) وملاءمة راس المال لمجموع الودائع (Y4) في الأجل الطويل وفي الأجل القصير العلاقة عكسية بين الهشاشة المالية (X) وملاءمة راس المال لمجموع الودائع Y 4، ومن واهم التوصيات التي أوصى بها البحث ضرورة اهتمام المصارف التجارية الإماراتية عينة البحث بتقليل مستويات الهشاشة المالية لما لها من علاقة بحالة عدم الاستقرار المالي، مع ضرورة توعية المصارف التجارية الإماراتية بأهمية مؤشرات التعافي المالي والحرص على تحقيقها لأنها تحافظ على الصحة المالية وتجعل المصارف بوضع جيد.

الدراسات باللغة الاجنبية:

- Khendek samira, **Financial Analysis by Ratios: Comparative Study - Case of the Saidal and Biopharm Companies**, Revue de l'économie financière & des affaires, Volume 6 / N° 3/ Septembre/ 2022/ p 541-552.

يهدف هذا العمل إلى تحليل الوضع المالي لشركتين لإنتاج الأدوية، وهما شركة صيدال وشركة بيوفارم. ولتحقيق هذا الهدف، تم بحساب النسب باستخدام المنهج المقارن. وأظهرت النتائج أن كلا الشركتين مربحة ومذيبة وسائله. ومع ذلك، هناك فجوات في الأداء بينهما. وفي الواقع، فإن مقارنة النسب تظهر بوضوح أن شركة **Biopharm** أكثر كفاءة من منافستها صيدال وذلك على جميع المستويات (السيولة والملاءة والربحية).

2. التعليق على الدراسات السابقة

التوازن المالي والإفلاس هما موضوعان مهمان في مجال الاقتصاد والمالية. هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذين الموضوعين تتشابه دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة، في كون أن البعض تناولت مفاهيم التوازن المالي وأهميته ومؤثراته ومفاهيم الإفلاس ومراحله ونماذج تنبؤ بالإفلاس وحساب النسب.

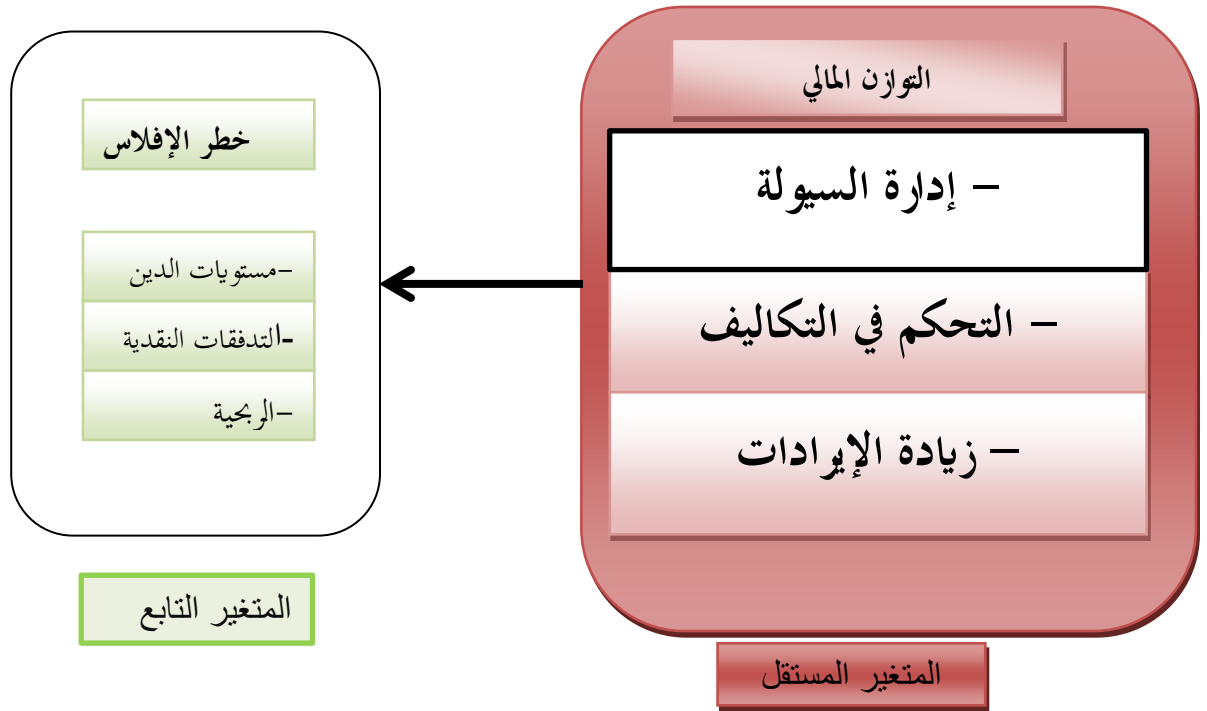
3. الاستفادة من الدراسات السابقة

وقد تجلت الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد متغيرات أبعاد متغيرات الدراسة، مع مقارنة نتائجها مع دراستنا.

تاسعا: نموذج الدراسة

بالاستناد الى الدراسات السابقة المعتمدة في التوازن المالي في القطاع الصناعي وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافها قمنا بتحديد المخطط الدراسة، حيث إعتد النموذج على متغيرين أساسيين هما:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة الميدانية



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الدراسات السابقة

الفصل الأول:

الإطار النظري حول التوازن

المالي والإفلاس

تمهيد

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والعملي لتحقيق التوازن المالي في ظل وطأة مخاطر الإفلاس. سنستعرض مفهوم التوازن المالي وأهميته في الحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسات، مع التركيز على العوامل التي قد تزيد من احتمال وقوعها في براثن الإفلاس. سنناقش أيضاً الاستراتيجيات الأساسية لإدارة المخاطر المالية وتحقيق التوازن المالي، مثل إدارة السيولة بفعالية، وتحليل الربحية، والتخطيط المالي المستقبلي.

كما سيتم تقديم نماذج وأدوات مالية تساعد المؤسسات في تحقيق التوازن المالي، مثل نموذج التنبؤ بالإفلاس، وأدوات التحليل المالي. هذه الأدوات تتيح للمؤسسات ليس فقط تفادي الأزمات المالية، بل أيضاً الاستفادة من الفرص الاستثمارية وتعزيز قدرتها التنافسية. من خلال هذا الفصل، نهدف إلى تقديم إطار شامل يمكن للمؤسسات الاعتماد عليه لتحقيق توازن مالي مستدام، مع تسليط الضوء على مخاطر الإفلاس وسبل تجنبها. إن فهم واستخدام الأدوات المالية بفعالية يمكن أن يساهم في تحسين استقرار المؤسسات وضمان نموها المستدام في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث للإلمام بجميع العناصر التي يراد ادراجها به، كما هو موضح

في ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التوازن المالي ومؤشراته؛
- المبحث الثاني: مفاهيم حول الإفلاس؛
- المبحث الثالث: أساليب تحقيق التوازن المالي في ظل وطأة خطر الإفلاس

المبحث الأول: ماهية التوازن المالي ومؤشراته

يعتبر التوازن المالي أحد الركائز الأساسية لاستقرار ونمو الاقتصادات الحديثة. يعكس التوازن المالي قدرة الدولة أو المؤسسة على إدارة مواردها المالية بفعالية، مما يضمن تعادل الإيرادات والنفقات دون اللجوء إلى الاقتراض غير المستدام. من خلال مراقبة مؤشرات العجز والفائض المالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المؤشرات المالية، يمكن تحقيق استدامة اقتصادية تسهم في تعزيز الثقة الاستثمارية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فهم هذه المؤشرات وتطبيق سياسات مالية حكيمة يعد أمراً ضرورياً لضمان استقرار وازدهار الاقتصاد على المدى الطويل.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتوازن المالي

يعد التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معياراً مهماً لتقييم المؤسسة عامة، وتقييم سلوك التوازن المالي ليكفل للمؤسسة بقاءها واستمرار نشاطها إلى حد ما على عكس العجز المالي الذي يسلب استقلالها

أولاً: مفهوم التوازن المالي

تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبارها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول، أي مدى إمكانية المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء عند تاريخ الاستحقاق، وأن تكون أصولها تسمح بدفع ديونها اللازمة على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل، وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو التزامات المؤسسة في الآجال القصيرة؛¹

يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب تلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما.²

من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق الأموال الدائمة (رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون طويلة والمتوسطة الأجل)، وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات

تقييم ربحية المؤسسة ومدى جودتها

تقييم جودة سيولة المؤسسة وبالتالي قدرتها على سداد التزاماته

¹ ناصر دادي عدون محمد فنجي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص 22.
² السعيد فرحات جمعة الأداء المالي بمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر الرياض السعودية، 2000، ص 247.

ثانيا: أهمية التوازن المالي

تكمن أهمية التوازن المالي في أنه أساس استقرار المؤسسة ماليا واقتصاديا واجتماعيا وانطلاقها نحو تحقيق القيمة المضافة، كما أنه الضمان الوحيد لعدم تعرض المؤسسة للفشل المالي أو الإفلاس أو ما بال بلا سيولة، كما أنه يلعب دورا هام في تمويل الأصول الجارية وهو من يضمن وجود السيولة في المؤسسة. وتصدر الإشارة أن دراسة وتقييم التوازن المالي للمؤسسة هو جزء من تشخيص لوضعيتها المالية ما يتيح لنا معرفة مدى تعرض المؤسسة لخطر الإفلاس أم لا، فهو يعتبر هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي.

ومما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ الهدف المالي في النقاط التالية¹:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة؛
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي؛
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير؛
- خفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

ثالثا: مخاطر اللاتوازن مالي

وجب الإشارة لبعض الصعوبات المرتبطة بالنمو المؤسسة الاقتصادية أو الانخفاض نشاطها، والتي لها علاقة بظهور خمسة مخاطر يمكن ان تكون سبب في اللاتوازن مالي لها وهي:

- الخطر الأول: نمو السريع وغير متحكم فيه؛
- الخطر الثاني: نمو غير كافي؛
- الخطر الثالث: التأخر في الاستثمار (انخفاض في النشاط) ما يؤدي الى انخفاض في الإنتاج؛
- الخطر الرابع: الخسائر المتراكمة؛
- الخطر الخامس: التناقض في انخفاض النشا

¹ عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022، ص165.

المطلب الثاني: أنواع وشروط التوازن المالي للمؤسسة

يهدف هذا المطلب إلى استعراض أنواع التوازن المالي للمؤسسة وشروط تحقيقه، موضحاً الأهمية الكبيرة لهذه العناصر في ضمان استدامة المؤسسة وقدرتها على النمو والتطور في ظل بيئة اقتصادية تنافسية ومعقدة.

أولاً: شروط التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

لكي يتحقق التوازن المالي وجب توفر ما يلي:¹

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس مال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتماداً على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة باللجوء إلى الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس مال العامل الاحتياج رأس مال العامل، أي ان $BFR - FR$ اذ لا يكفي أن يكون رأسمال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: حزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الحزينة المتمثلة في الاعتمادات السكنية الجارية وبواسطة استخدامات الحزينة والمتمثلة في المتاحات.

ثانياً: أنواع التوازن المالي

يتمثل أنواع التوازن المالي في نوعين أساسيين هما:²

التوازن المالي القصير الأجل: هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظة بها على شكل سائل، اذ يعتبر المقياس الأساسي الأمثل لتسيير الحزينة ومؤشر المراقبة للوضع النقدي للمؤسسة بتاريخ معين اذ يجب ان تبقى الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة لتمويل قيمة الموجودات المتاحة لها خلال فترة زمينة وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة أهمها تحريك دورة التشغيلية وتسديد الالتزامات بتاريخ استحقاقها.

التوازن المالي الطويل الأجل: يكون التوازن المالي طويل الأجل

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الثانية، الجزء الأول، 2011 ص 106 - 107.
² حنان سيدروحو، دور سلوك الحزينة في تحقيق التوازن المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013-2014، ص 17 - 18.

للمؤسسة جيدا من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الاجل: ومقدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتواريخ استحقاقها بطريقة مستمرة.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

يتم تقييم التوازن المالي استنادا الى ثلاثة مؤشرات رئيسية هي رأس المال العامل، احتياجات دورة الاستغلال، وخزينة الصافية. لكن لا تتم عملية التقييم الى بعد اختبار شروط التوازن المالي

أولا: رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال.¹ هو ذلك من الموارد الدائمة المستخدمة في تمويل + استخدامات دورة الاستغلال لأكثر من سنة والموجهة للاستثمار والزيادة في الطاقة الإنتاجية.²

وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في الشكل سيولة، ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن أن تحقق في ظل ظروف عدم التأكد أي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي

– أسلوب أعلى الميزانية: يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.³

الشكل (02): طريقة حساب رأس المال العامل من اعلى الميزانية

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل FR} &= (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}) \\ \text{رأس المال العامل FR} &= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون الطويلة}) - \text{الأصول الثابتة} \end{aligned}$$

المصدر: عدل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، جامعة بسكرة، سنة 2001، ص50

¹ شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص80.
² يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص83.
³ عدل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001.

الشكل رقم (03): مخطط رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

الأموال الدائمة	الأصول المتداولة
	رأس المال العامل FR

المصدر: عدل عيشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج، جامعة بسكرة، سنة 2001، ص 50 .

– أسلوب أسفل الميزانية: يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

رأس المال العامل FR = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل
رأس المال العامل FR = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) – الديون قصيرة الأجل

الشكل رقم (04): رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل عيشي، مرجع سابق، ص 50

الحالات التي يمكن أن يأخذها الرأس المال العامل الصافي الإجمالي¹:

$$FR_{ng} > 0 \text{ (سياسة محافظة):}$$

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة < التثبيات، وبالتالي فعلى المسير المالي أن يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي، ما يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة. تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

$$FR_{ng} < 0 \text{ (سياسة جريئة):}$$

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات، وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل.

¹ عيد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص 70.

المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثمارها إلى الحد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة. $FR = 0$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيتات فقط، أما الأصول فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ويمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): عوامل تغير رأس المال العامل

عوامل ارتفاع رأس المال العامل	عوامل انخفاض رأس المال العامل
- زيادة رأس مال المؤسسة.	- النقص في الأموال الدائمة.
- ارتفاع القروض طويلة الأجل.	- تخفيض رأس المال العامل.
- تكوين مختلف الاحتياجات. - تحقيق الأرباح.	- توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن التخف
- التنازل عن الاستثمارات بالبيع.	- حصول خسائر.
- الاهتلاكات.	- زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة (شراء أوراق مالية من مؤسسات أخرى).
- تحصيل القروض المدومة.	- الزيادة في مستوى المخازن بمواجهة الطلب الزائد.
- تحصيل القروض الممنوحة.	- تكلفة - ارتفاع تمويل نشاطات المؤسسة بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور.

المصدر : جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص71.

أنواع رأس المال العامل:

1. رأس المال العامل الصافي:

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:¹

$$\text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة أو رأس المال العامل الصافي الدائم} = \text{الأصول المتداولة}$$

¹ ناصر دادي عدون محمد فنحي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر الجزائر 2001 ص 46

2. رأس المال العامل الخاص: وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية: ¹

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة. أو رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون.

3. رأس المال العامل الإجمالي:

وهو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة. ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - مجموع الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور؟

1. الرأس المال العمل الأجنبي BFR : ²

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدارك العجز في الخزينة. هو الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي، تحديد مدى التزام المؤسسة بعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير .

¹ عبدالكريم اللطيف، مرجع سابق، ص 69

² ناصر دادي عدون محمد فنجي نواصر، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص 49

احتياج رأس المال العامل BFR = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

احتياج رأس المال العامل BFR = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) - (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال).

أو بعبارة أخرى:

احتياج رأس المال العامل BFR = (الأصول الغير المثبتة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات)
أنوع احتياج رأس المال العامل:

1. احتياج الرأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}:

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال.

2. احتياج الرأس المال العامل للاستغلال BFR_{hex}:

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال.

الحالات التي يمكن أن يأخذها احتياج رأس المال العامل:

$BFR < 0$: إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية، والتي تكون غالباً تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).

$BFR < 0$: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة، والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة. والتقليل من الاستغلال الأرباح (حالة اختلال).

1 جلييلة بن خروف، مرجع سابق، ص73.

$BFR=0$: يعبر عن هذه الحالة أن موارد دورة الاستغلال تساوي احتياجات دورة الاستغلال، وفي الواقع العملي يصعب تحقيقها لأن المؤسسة التي تكون في حالة نشاط دائما في حالة احتياج لتمويل أنشطتها الرئيسية.

ثالثا- الخزينة TR^1

عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

الخبزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال.

من خلال الخبزينة تستطيع المؤسسة تحديد حالة التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخبزينة حالة فائض وفي العكس تكون الخبزينة سالبة وهي . موجب وهي حالة عجز تعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{الخبزينة} = \text{الموارد} - \text{الاحتياجات}$$

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}.$$

1. الحالات التي يمكن أن تأخذها الميزانية:²

$TR < 0$: رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

$TR > 0$: رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدلا الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

$TR = 0$: رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل (أي الخبزينة المثلى): إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على خلال التأثير على ربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

1 جليلية بن خروف، مرجع سابق، ص75.

2 عبد الكريم اللطيف، مرجع سابق، ص ص.75، 76.

المبحث الثاني: مفاهيم حول الإفلاس

الإفلاس يمثل خطراً حقيقياً على الأعمال والاستثمارات والاقتصادات بشكل عام. ويعني عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المستحقة والتزاماتها المالية الأخرى، مما يؤدي إلى توقف أنشطتها التجارية وإفلاسها وعندما ينتشر الإفلاس في السوق الاقتصادية، يمكن أن يتسبب ذلك في تبعات سلبية على الاقتصاد بأكمله مثل فقدان فرص العمل وتراجع الاستثمارات وتباطؤ النمو الاقتصادي. ولذلك فإن التنبؤ بخطر الإفلاس يعتبر أمراً حيوياً للحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسات والحد من تأثير الإفلاس على الاقتصاد، وتتعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالإفلاس، بما في ذلك التحليل المالي والميزانيات المالية والتوقعات الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تؤثر على صحة المؤسسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم خطر الإفلاس

عنى بتقديم فهم واضح ودقيق للمخاطر التي يواجهها الأفراد أو الشركات عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على سداد ديونهم أو الالتزامات المالية. هذا المفهوم يشمل عدة جوانب:

أولاً: تعريف الإفلاس

اعتبر Malécot. انه لا فرق بين العجز والإفلاس وان استعمالهما يتم بصفة متوازنة ويرى Zerbib et Casta أن الإفلاس القانوني هو نتاج لعدم الملاءة المحتسبة من خلال الميزانيات المودعة؛ أما الإفلاس المالي فهو متعلق بمشكل الخزينة وعدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها، وأما الإفلاس الاقتصادي فيعود إلى غياب المردودية وغياب فعالية الجهاز الإنتاجي.¹

ثانياً: تعريف المخاطر

تشير المخاطر إلى احتمال الخسارة نتيجة التباين المحتمل في العوائد أي عدم اليقين بنتيجة حدث مستقبلي وتعرف مخاطر على أنها احتمال وقوع حادث من شأنه التأثير على أهداف المؤسسة، أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرغوبة والمرجوة أو المخطط لها سواء كان ربح أو خسارة نتيجة عدم اليقين المرتبط بإتباع مسار عمل معين. وبالتالي فالخطر مرتبط بعنصرين:

¹ مريخي عبد الرزاق، المقاربة الوقائية لإفلاس المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، العدد 1، برج بوعرييج، جوان 2018، ص 136.

هما احتمالية الحدوث والوقوع أو الآثار المترتبة عنه.

قد تعددت المفاهيم المرتبطة بالإفلاس ومخاطره حيث لم يتم الاتفاق على مفهوم محدد حول مخاطر الإفلاس، ويمكن تعريف الإفلاس من الناحية القانونية بأنه "حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها على سداد ديونها في مواعيد استحقاقها المحددة، ويتم إشهار الإفلاس بحكم من محكمة متخصصة بغرض تصفيتها لتسديد هذه الديون لأصحابها"¹.

ثالثاً: تعريف خطر الإفلاس

وتعرف مخاطر الإفلاس بأنها: "الوضعية التي لا تستطيع عندها الأصول المتاحة للمؤسسة في مواجهة استحقاقها، حيث تحدد درجة مخاطر الإفلاس بمقارنة آجال استحقاق عناصر الخصوم مع آجال استحقاق عناصر الأصول.

كما تعرف بأنها: "نتيجة لزيادة تدهور أداء العمليات بالمؤسسة، وينعكس ذلك في موقف سداد التزاماتها الثابتة المستحقة وزيادة مبالغ القروض طويلة الأجل مقارنة بحقوق ملكية المؤسسة عند مستوى محدد من أداء التشغيل، مما يترتب عليه تدهور المؤسسة ووصولها لمرحلة الإفلاس في حالة عدم المعالجة الفعالة والجذرية لمخطر الإفلاس، أي عدم قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها من الطرف الآخر، إلى جانب العجز في سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل إذ تكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها".

وفي الأخير تعبر مخاطر الإفلاس عن عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها لعجز الإدارة على تحقيق عائد يتناسب مع أنشطة المؤسسة واستثماراتها، أي عدم تمكن التدفقات النقدية المحققة من نشاط المؤسسة من تغطية مستحققاتها (فوائد، أصل الدين، موردين.....) مما قد يؤدي بالمؤسسة على إعلان إفلاسها والتنازل عن أصولها لتسديد ما عليها في حالة تفاقم مخطر الإفلاس ومعالجته².

¹ خلفاوي إخلص وآخرون، أثر الهيكل المالي على مخاطر الإفلاس في المؤسسة الاقتصادية : دراسة تحليلية قياسية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2010-2020) ، مجلد 07، العدد 02، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر ، 2022 ، ص 296.

² خلفاوي إخلص وآخرون، مرجع سابق، ص 297

المطلب الثاني: مؤشرات الإنذار المبكر للإفلاس

الإفلاس هو مصطلح لا يريد أي عمل أن يسمعه. يمكن أن يكون كابوساً لكل من المالكين والموظفين. يمكن أن يحدث لأي عمل، بغض النظر عن حجمه أو صغير. ومع ذلك، هناك بعض إشارات الإنذار المبكر التي يمكن أن تساعدك على التنبؤ بإمكانية الإفلاس. يمكن استخدام هذه الإشارات لاتخاذ تدابير تصحيحية في الوقت المناسب لتجنب السيناريو الأسوأ. يمكن اكتشاف إشارات الإنذار المبكر من خلال تحليل عوامل مختلفة مثل التدفق النقدي، والربحية، والرافعة المالية، وما إلى ذلك. لدى الخبراء المختلفين آراء مختلفة حول الإشارات التي يجب مراعاتها، ولكن معظمهم يتفقون على بعض العوامل الشائعة.

في هذا المطلب، سنناقش إشارات الإنذار المبكر الأكثر شيوعاً للإفلاس:¹

انخفاض الإيرادات: إذا انخفضت إيرادات الشركة لعدة أرباع على التوالي، فقد تكون هذه علامة على مشكلة. قد يعني ذلك أن منتجات أو خدمات الشركة لم تعد موجودة في الطلب، أو أن المنافسة أصبحت شرسة للغاية. على سبيل المثال، كان تراجع نوكيا في الإيرادات إشارة تحذير لإفلاسها في نهاية المطاف

1. **زيادة النفقات:** إذا كانت نفقات الشركة تزداد بشكل أسرع من إيراداتها، فقد تكون علامة على مشكلة. قد يعني ذلك أن الشركة لا تدير تكاليفها بشكل جيد أو أنها تستثمر كثيراً في الأصول غير المنتجة. على سبيل المثال، كانت النفقات المتزايدة لـ Blockbuster إشارة تحذير لإفلاسها في نهاية المطاف.

2. **مستويات ديون عالية:** إذا كانت الشركة قد اتخذت الكثير من الديون، فقد تكون علامة على مشكلة. إذا كانت الشركة لا تولد تدفقاً نقدياً كافياً لخدمة ديونها، فقد يؤدي ذلك إلى التخلف عن السداد والإفلاس. على سبيل المثال، كانت مستويات الديون المرتفعة لـ Toys R US بمثابة إشارة تحذير لإفلاسها في نهاية المطاف.

3. **الانخفاض في الربحية:** إذا انخفضت ربحية الشركة لعدة أرباع على التوالي، فقد تكون هذه علامة على مشكلة. قد يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على التحكم في تكاليفها أو أنها غير قادرة على الحفاظ على قوة التسعير. على سبيل المثال، كان تراجع Kodak في الربحية إشارة تحذير لإفلاسها في نهاية المطاف.

4. **ضعف التدفق النقدي:** إذا كان التدفق النقدي للشركة ضعيفاً، فقد يكون ذلك علامة على مشكلة. قد يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على جمع مستحقاتها في الوقت المحدد أو أنها غير قادرة على إدارة مخزونها جيداً. على سبيل المثال، كان التدفق النقدي السيئ لـ Lehman Brothers بمثابة إشارة تحذير لإفلاسها في نهاية المطاف.

¹ التنبؤ بالإفلاس باستخدام نموذج ميرتون: إشارات الإنذار المبكر، موقع <https://fastercapital.com/arabpreneur> اطلع عليه يوم 15 ماي، 2024، على الساعة 10:00 .

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالإفلاس

نظرًا لتزايد خطر الإفلاس الذي يهدد العديد من المؤسسات، فإنه من الضروري التنبؤ به واتخاذ إجراءات لاختبار استمراريته في العمل أو توفير الإنذار المبكر بشأن فشلها أو إفلاسها. ولهذا الغرض، تم تطوير عدة نماذج للتنبؤ بخطر الإفلاس، ومن بين هذه النماذج اخترنا أربعة نماذج تعتبر الأكثر شيوعًا واستخدامًا.

أولاً: نموذج التمان: ¹ALTMAN

تم تطوير نموذج ألتمان للتنبؤ للخطر الإفلاس، وهو واحد من أكثر النماذج شيوعًا في هذا المجال قام البروفيسور إدوارد ألتمان بإنشاء هذا النموذج في عام 1968، حيث قام باختيار مجموعة متنوعة من النسب المالية الهامة تصل إلى 22 نسبة وتم اعتبار هذه النسب المالية مؤشرات رئيسية تعكس قدرة المؤسسة على البقاء أو الفشل، ويعبر عنه بالرمز Z ويتم التعبير عن هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Z = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.010X5$$

الجدول رقم(02) : متغيرات نموذج ALTMAN

النسب	كيفية الحساب
X1	صافي رأس مال العامل / مجموع الأصول
X2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم
X4	الأموال الخاصة / مجموع الديون
X5	المبيعات / مجموع الأصول

المصدر: طياب صباح مرجع سابق، ص41

بموجب هذا النموذج قسمت المؤسسات من أجل قدرتها على الاستمرارية إلى ثلاث فئات:

- الفئة الأولى: المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z مساوية 2.99 أو أكثر تعتبر مؤسسات ناجحة.
- الفئة الثانية: المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z اقل من 1.81 وتعتبر مؤسسات مشكوك في إمكانية استمرارها والتي يحتمل إفلاسها.
- الفئة الثالثة: المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z محصورة بين 1.81 و 2.99 تعتبر مؤسسات التي صعب التنبؤ بوضعها فهي تحتاج إلى دراسة تفصيلية

¹¹ طياب صباح , القراءة المالية لخطر الإفلاس باستخدام القوائم المالية , دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال سنة 2018-2019, مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحفيظ بوصوف، ميلة. 2023/2022, ص41.

ثانياً: نموذج Springate¹:

نموذج Springate 1978 هو نموذج للتنبؤ بخطر الإفلاس تم تطويره بواسطة الباحث البريطاني بول سبرينغيت في عام 1978، يهدف هذا النموذج إلى تقدير القدرة على البقاء والاستمرارية المالية للشركات والتنبؤ بحالتها المالية في المستقبل. يعتمد نموذج Springate على مجموعة من النسب المالية المختلفة والمشتقة من القوائم المالية للشركات. يتم تحليل هذه النسب المالية واستخدامها في معادلة رياضية تعطي درجة تنبؤ بالتعثر المالي للشركة. يتضمن نموذج Springate عدة معاملات مالية مهمة مثل السيولة الربحية، التمويل الذاتي والنشاط التجاري. يتم تحليل هذه المعاملات بشكل منفصل ثم يتم دمجها في نموذج رياضي ينتج درجة تعثر مالي.

نموذج Springate يعتبر أحد النماذج المعترف بها عالمياً في تحليل التعثر المالي للشركات. وقد حقق نجاحاً نسبياً في توقع التعثر المالي وتحديد الشركات التي قد تواجه صعوبات مالية في المستقبل. ويتم التعبير عن هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Z = 1.3X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$$

كذلك تيم التعبير عنه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): متغيرات نموذج Springate

النسب	كيفية الحساب
X1	رأس المال / مجموع الأصول الثابتة
X2	الأرباح قبل الضرائب والفوائد / الأصول الثابتة
X3	صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الخصوم المتداولة
X4	المبيعات / مجموع الأصول الثابتة

المصدر: طياب صباح، مرجع سابق، ص 42.

كلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما إذا كانت 2 أقل من 0.862 أي 86.2 فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

ثالثاً: نموذج Kida 1981²

يعتبر هذا النموذج إحدى الأساليب الحديثة في التنبؤ بخطر الإفلاس ويستند إلى خمسة متغيرات مستقلة تتعلق بالنسب المالية والمؤشرات المالية. يتم استخدام معادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z : وتتم تخصيص وزن ترجيحي لكل مؤشر وفقاً لأهميته النسبية في التنبؤ بالخطر الإفلاس

¹ طياب صباح، مرجع سابق، ص 42

² طياب صباح، مرجع سابق، ص 43.

لتوضيح أكثر، يقوم النموذج بتحليل البيانات المالية المتاحة وتقييم كل مؤشر على حدة، حيث يتم تحديد وزن ترجيحي لكل مؤشر بناءً على مدى تأثيره المحتمل على الإفلاس. على سبيل المثال، إذا كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية تعتبر مؤشراً هاماً للإفلاس، فقد يتم منحها وزناً ترجيحياً أعلى من المؤشرات الأخرى.

باستخدام هذا النموذج، يتم حساب المتغير التابع Z الذي يشير إلى احتمالية حدوث الإفلاس، يتم استخدام هذه الطريقة لتقدير المخاطر المالية واتخاذ القرارات المستنيرة في الأعمال التجارية والاستثمارات. ويتم التعبير عن هذا النموذج بالصيغة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 + 0.461X_3 + 0.463X_4 + 0.271X_5$$

جدول رقم (04) : متغيرات نموذج Kida

النسب	كيفية الحساب
X1	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
X2	الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم
X3	النقديات / الخصوم المتداولة
X4	المبيعات / إجمالي الأصول
X5	النقديات / إجمالي الأصول

المصدر: طياب صباح مرجع سبق ذكره ص 43

قسم هذا النموذج المؤسسات الى فئتان

– الفئة الأولى: إذا كانت قيمة Z أكبر أو يساوي 0.38 فإن هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهي في مأمن من خطر الإفلاس.

– الفئة الثانية: إذا كانت قيمة Z أقل من 0.38 فإن فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة وتواجه خطر الإفلاس.

أثبت هذا النموذج قدرة عالية في التنبؤ بحدوث الإفلاس وصلت إلى 90 % قبل سنة من حدوثه

رابعا: نموذج Sherrod

نموذج شايرد 1987 هو نموذج تنبؤ مالي يهدف إلى تحديد احتمالية حدوث الإفلاس للشركات. صاغه المهندس الأمريكي إدوارد إلى شايرد في عام 1987 ونشرت نتائجه في دراسة بعنوان Discriminant Analysis. يستخدم نموذج شايرد مجموعة من المتغيرات المالية لتقدير احتمالية حدوث الإفلاس. تتضمن هذه المتغيرات النسب المالية ومؤشرات أداء الشركة

مثل السيولة، الربحية، الديون، والنمو. يتم استخدام تقنية التحليل التمييزي (Discriminant Analysis) لتصنيف الشركات إلى فئتين: الشركات الناجحة والشركات المعرضة للإفلاس.

تمثل فكرة النموذج في تطوير معادلة ارتباط تستند إلى البيانات المالية المتاحة للشركات، ويتم حساب قيمة معيار الارتباط لكل شركة بعد ذلك، يتم تحديد قيمة حدودية لمعيار الارتباط تفصل بين الشركات الناجحة والشركات المعرضة للإفلاس إذا كانت قيمة معيار الارتباط لشركة ما أقل من القيمة الحدودية، فإن النموذج يشير إلى احتمالية حدوث الإفلاس. نموذج شايرد 1987 يعد أحد النماذج الكلاسيكية في مجال التنبؤ بالإفلاس، وقد حظي بشهرة واسعة واستخدم في العديد من الدراسات والتطبيقات العملية في مجال التمويل وإدارة المخاطر لمالية. ويتم التعبير عن هذا النموذج بالصيغة التالية:¹

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 1.6X6$$

جدول رقم(05): متغيرات نموذج Sherrod

النسب	كيفية الحساب
X1	نسبة رأس المال العامل / مجموع الأصول
X2	نسبة الأموال الخاصة / مجموع الأصول
X3	نسبة أموال الخزينة / مجموع الأصول
X4	نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول
X5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم
X6	نسبة الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

المصدر: طيباب صباح مرجع سبق ذكره ص44

ويتم تصنيف المؤسسة وفقا لهذا النموذج حسب قيمة Z إلى خمس فئات تبين ما إذا كانت ناجحة أو معرضة لخطر الإفلاس

- الفئة الأولى: إذا كانت قيمة Z أكبر أو يساوي 25 فهذا يدل على أن المؤسسة غير معرضة لخطر الإفلاس.
- الفئة الثانية: إذا كانت قيمة Z محصورة بين 20 و 25 يدل على أن المؤسسة احتمال ضئيل للتعرض لخطر الإفلاس.
- الفئة الثالثة: إذا كانت قيمة Z محصورة بين 5 و 20 في هذه الحالة يصعب التنبؤ لخطر الإفلاس.
- الفئة الرابعة: إذا كانت قيمة Z محصورة بين 5 و 5 يدل على أن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس.
- الفئة الخامسة: إذا كانت قيمة Z أقل أو يساوي - يدل على أن المؤسسة معرضة بشكل كبير لخطر الإفلاس.²

¹ طيباب صباح , مرجع سابق, ص44.

المبحث الثالث: أساليب تحقيق التوازن المالي في ظل وطأة خطر الإفلاس

تشمل أساليب تحقيق التوازن المالي عدة استراتيجيات وأدوات تساعد في السيطرة على الإنفاق، وزيادة الإيرادات، وتحسين السيولة المالية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض تلك الأساليب وتقديم فهم عميق لكيفية تطبيقها بفعالية لتجنب الوقوع في فخ الإفلاس، مع التركيز على أهمية التخطيط المالي الدقيق، وتقييم الأداء المالي المستمر، والتكيف مع التغيرات الاقتصادية المفاجئة.

المطلب الأول: التحليل المالي الدقيق

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الأساليب الفعالة لتحقيق التوازن المالي وتقديم فهم عميق لكيفية تطبيق التحليل المالي الدقيق بفعالية لتجنب الوقوع في فخ الإفلاس. سيتم التركيز على أهمية التخطيط المالي الدقيق، وتقييم الأداء المالي المستمر

أولاً: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر¹ يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل.²

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء.³

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.⁴

1 . مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000، ص79
2 خلدون إبراهيم شريف - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص11.
3 خلدون إبراهيم شريفات " إدارة وتحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001. ص93
4 أحمد محمد العداسي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص49

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة (تفسير القوائم المالية المنشورة وفهما)؛
- ترجمة الكم الهائل من البيانات المالية إلى معلومات أقل¹؛
- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية، فهو يساعد في تقييم الماضي، وتوضيح الوضع الحالي والتنبؤ بمستقبل الوضع المالي للمؤسسة؛
- تعتمد عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء على المعلومات المتحصل عليها من التحليل المالي؛
- التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي²

¹ حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35.

² حمزة محمود الزبيري " التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل "، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1976، ص 78.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- أداة من أدوات الرقابة الفعالة؛
- يساعد في عملية تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء. يساهم في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- المساهمة في اتخاذ القرارات المصيرية داخل المؤسسة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة وكفاءة نشاطها. مؤشر على مدى نجاعة المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة؛
- تحليل القوائم المالية.

ثالثا: دراسة الميزانية المالية المحاسبية

سمح اعتماد النظام المحاسبي المالي (SF) في الجزائر بإعداد الميزانية المالية المحاسبية، بشكل دقيق وواضح، بحيث أصبحت تأخذ بعين الاعتبار درجة الاستحقاق والسيولة لعناصر الأصول والخصوم، فتشكيلة الأصول تتضمن العناصر التالية:²

1. أصول غير جارية - الثابتة: وهي الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا (أي أكثر من سنة) سواء كانت مادية أو معنوية، بالإضافة إلى التثبيتات المالية فهي بذلك موجهة لخدمة أنشطة المؤسسة وقد حددها المشرع الجزائري في العناصر التالية: التثبيتات العينية: هي أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الانتاج وتقديم الخدمات والايجار والاستعمال لأغراض ادارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله الى ما بعد السنة المالية كالأراضي والمباني مثلا

➤ التثبيتات المعنوية: هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة والعلامات وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والاعفاءات ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال.

¹ فهمي مصطفى الشيخ التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص3.

² بوعريوة الربيع، مطبوعة بيداغوجية، محاضرات في مقياس التسيير المالي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة 2018-2019، ص11.

➤ التثبيتات المالية: تكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان من الكيانات من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى المذكورة في شكل أصول مالية محل ادراج في الحسابات تبعا لنفعيتها وللدواعي التي كانت سائدة عند اقتنائها أو عند تغيير لوجهتها في احدى الفئات المتمثلة في سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل، القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير كالحسابات الدائنة لدى الزبائن السندات المثبتة لنشاط المحفظة لكي توفر للكيان على المدى الطويل مردودية مرضية.

2. أصول ثابتة أخرى: يختلف هذا النوع عن الأنواع السالفة الذكر، من أمثلتها النفقات طويلة الأجل المسددة مسبقا، الضرائب المؤجلة على الأصول والمتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والخاصة بفروقات زمنية قابلة للخصم.

3. أصول جارية: تضم حسابات المخزونات والمتعاملين بالإضافة إلى الأصول المالية الجارية تختلف هذه الأصول الجارية عن الغير جارية في أنها تحول الى سيولة بأقل من 12 شهرا بمعنى آخر يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال كما أصبحت الخصوم تنقسم إلى:¹

➤ رؤوس الأموال الخاصة: وهي الأموال المقدمة من طرف المساهمين وقت التأسيس، بالإضافة إلى الجزء المكتسب من خلال النشاط كعلاوات الاصدار والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة.

➤ الخصوم غير الجارية: وتشتمل على جميع القروض والديون المماثلة والتي تستحق في أكثر من سنة، بالإضافة إلى الديون المرتبطة بالمساهمات وهي الناتجة بين المؤسسات الشريكة نتيجة لعلاقات الشراكة وحسابات ربط المؤسسات وشركات خاصة التي تستخدم في حالة الوحدات التابعة للمؤسسة الأم قانونيا وليس لها ذمة مالية مستقلة فهي بذلك تمثل التزامات المؤسسة اتجاه الغير والتي سوف تقوم بتسديدها بعد 12 شهرا ماليا أي تكون طويلة ومتوسطة الأجل.

➤ الخصوم الجارية: وتضم مختلف الحسابات المالية التي تستحق في أجل أقل من سنة كالموردين الضرائب والديون الأخرى، فهي بذلك تكون عكس الخصوم غير الجارية.

أهمية تشكيل الميزانية المحاسبية المالية

توفر السيولة المالية توفر الميزانية المحاسبية المالية سيولة في خزينة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة قصد مواجهة التزاماتها اتجاه الغير (بلوغ) تاريخ استحقاق الديون... إلخ)، كما توضح حالة العسر المالي التي قد تواجهها المؤسسة ومدى نجاعة الاجراءات المعتمدة في مواجهة عدم السداد، ومن ثم يجب التأكد من سرعة وقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى:

➤ مشكلة سيولة في اجال جد قصيرة.

➤ احترام اجال الاستحقاق: أي اجال تسديد ديونها للغير.

¹ بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص12

- الملائمة: بمعنى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل عام أو في حالة الإفلاس، والتي تتوقف بالدرجة الأولى على القيمة الحقيقية لذمة المالية للمؤسسة.
- نجاعة الاجراءات المعمول بها من طرف المؤسسة في تمويل دورتها الاستغلالية: بحيث أن أي تعطل يؤدي الى توقف المؤسسة عن ممارسة أنشطتها الرئيسية، وتتحقق هذه الشروط على العموم، إذا ما كانت الأصول غير جارية (أكبر من سنة) قد مولت بموارد ذات مواعيد استحقاق مماثلة أكبر من سنة، ووجود أصول قصيرة الأجل بمقدار يكفي لتسديد الخصوم قصيرة الأجل بمعنى آخر اذا احترمت المؤسسة مبدأ الملائمة.

مكونات الميزانية المالية:

تتضمن الميزانية المالية المحاسبية العناصر الرئيسية التالية:

الجدول رقم (06): الميزانية المالية المحاسبية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الغير جارية (الثابتة): فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي. • رأس مال تم اصداره أراضي ومبان. تثبيتات عينية. تثبيتات معنوية. تثبيتات يجري انجازها. تثبيتات ممنوح امتيازها. تثبيتات عينية أخرى. سندات موضوعة موضع معادلة: مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. . سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.. ضرائب مؤجلة على الأصل.	الخصوم رؤوس الأموال الخاصة فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي. • رأس مال تم اصداره أراضي ومبان. تثبيتات عينية. تثبيتات معنوية. تثبيتات يجري انجازها. تثبيتات ممنوح امتيازها. تثبيتات عينية أخرى. سندات موضوعة موضع معادلة: مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. . سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية. . ضرائب مؤجلة على الأصل. الخصوم غير الجارية: . قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية • مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا

<p>الخصوم الجارية:</p> <p>الموردون والحسابات الملحقة</p> <p>. الضرائب</p> <p>الديون الأخرى خزينة الخصوم</p>	<p>الأصول الجارية:</p> <p>مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.</p> <p>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة.</p> <p>. الزبائن</p> <p>. المدينون الآخرون.</p> <p>. الضرائب وما شابهها.</p> <p>حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة.</p> <p>الموجودات وما شابهها.</p> <p>. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية.</p> <p>الخزينة.</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>. علاوات واحتياطات مدمجة (1)</p> <p>. فوارق إعادة التقييم</p> <p>. فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من</p> <p>. حصة الشركة المدمجة</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p>
<p>مجموع الخصوم</p>	<p>مجموع الأصول</p>

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 19 السنة السادسة والأربعون الموافق ل 25 مارس 2009، بالتصرف.

رابعا: دراسة الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية ليست إلا شكل من أشكال الميزانية ويطلق عليها اسم الوظيفية لأن ترتيب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم، إلا أنه عند تشكيلها ينبغي مراعاة العديد من الجوانب من أهمها ما يلي: ¹

➤ يصطلح على الأصول بالاستخدامات الدائمة والأصول الجارية للاستغلال وخارج الاستغلال أما الخصوم فيطلق عليها بالموارد الدائمة والخصوم الجارية .

¹ بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص14

- تحسب الاستخدامات بالقيم الاجمالية أي دون طرح المؤونات والاهتلاكات مع النظر الى الاهتلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الأجل ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعاً لانتمائها الى وظيفة الاستغلال، وظيفة خارج الاستغلال أو وظيفة الاستثمار أو وظيفة التمويل.
- تسجل قيمة الاهتلاكات والمؤونات الخاصة بالأصول والخصوم ونتيجة الدورة في حساب الأموال الخاصة حيث تعتبر بمثابة موارد دائمة.
- الحسابات: تضم الأصول الجارية للاستغلال العناصر الرئيسية التالية: المخزونات العملاء والمدينة المماثلة، حقوق أخرى الاستغلال (الرسم على القيمة المضافة القابل للطرح على السلع والخدمات، ديون على الرسم على القيمة المضافة (...))، أعباء مقيدة سلفاً للاستغلال والتي تكون معلن عنها في ملحق الميزانية أما في حالة غياب المعلومة فتخص دورة الاستغلال. وتضم الأصول الجارية خارج الاستغلال العناصر الرئيسية التالية: القيم المنقولة للتوظيف، الرسم على القيمة المضافة القابل للطرح على الاستثمارات، الاعباء المقيدة سلفاً خارج الاستغلال، حقوق متنوعة نواتج التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف نواتج التنازل عن الاستثمارات).

الجدول رقم (07): الميزانية الوظيفية

الموارد	لاستخدامات
الموارد الدائمة: الأموال الخاصة. الديون المالية الطويلة والمتوسطة الأجل. مجموع الاهتلاكات والمؤونات.	لاستخدامات الدائمة الاجمالية: • التثبيتات المادية والمعنوية والمالية. الأصول ذات الطبيعة المستقرة.
موارد خارج الاستغلال: مستحقات المورد وملحقاته	أصول جارية اجمالية للاستغلال: المخزونات الاجمالية. حقوق العملاء وملحقاتها.
موارد الاستغلال • موارد أخرى	أصول جارية خارج الاستغلال . حقوق أخرى.
موارد الخزينة: الاعتمادات البنكية الجارية	استخدامات الخزينة: المتاحات.
مجموع الموارد (بالقيم الاجمالية)	مجموع الاستخدامات (بالقيم الاجمالية):

المصدر : سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالم، 2015، ص 27. بتصرف

خامسا: تحليل التوازن باستعمال مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل (FR): تقضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الدائمة (الأصول غير الجارية بالموارد

الدائمة رؤوس الأموال الخاصة والخصوم الغير جارية)، وبتنويل الأصول¹.

الجارية بالخصوم الجارية، إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمجموعة من المخاطر هي:

— مخاطر تباطؤ الأصول الأقل من سنة.

— مخاطر تباطؤ الخصوم الأقل من سنة.

وتبعاً لقاعدة التوازن المالي من الضروري توفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة وطبيعته تطورها هذا الهامش يتمثل في رأس المال العامل (FRng)، والذي يحسب على أساس العلاقتين التاليتين:

— من أعلى الميزانية المالية المحاسبية:

رأس المال العامل (FRng) الموارد الدائمة (الأموال الخاصة و خصوم غير جارية) - الأصول

غير الجارية (الثابتة)

— من أسفل الميزانية المالية المحاسبية:

(رأس المال العامل FRng) = الأصول الجارية - الخصوم الجارية.

أ. الدلالة المالية لرأس المال العامل: يمكن تمييز ثلاث حالات أساسية لرأس المال العامل يكون عليها هي كالتالي:

— رأس المال العام موجب $FRng > 0$: يعبر عن ذلك أن الموارد الدائمة (أموال خاصة وخصوم غير جارية استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة وحققت فائضا، وهذه الحالة تسمح للمؤسسة بتسديد جميع التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، وهي جيدة لها حالة وجود فائض معبر عنه بمبلغ ليس بكبير مقارنة بمجموع أصولها حالة تجميد السيولة)، ويرجع حدوث هذه الحالة إلى العديد من العوامل منها ارتفاع في الأصول الغير جارية مقارنة بالموارد الدائمة، نتيجة الرفع في رأس المال أو زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو زيادة في معدلات الأرباح المحتجزة.

— رأس المال العامل السالب $FRng < 0$: هذه الحالة عكس الحالة السابقة ويعبر عنها بأن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة (غير الجارية)، مما يتوجب على المؤسسة لبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتغطية العجز المسجل (اللاتوازن مالي)، وتتمحور مجالاتها في اللجوء الى القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو تقليص حجم المخزون أو أجل الحقوق المستحقة على الزبائن أو تمديد اجل الموردین.

¹ بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص 16 .

— رأس المال العامل معدوم $FRng:0$: هي حالة نادرة الوقوع في الجانب العملي، وتعني أن الخصوم الجارية تساوي الأموال الدائمة، وتمثل الحالة المتلى لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.
ب. أنواع أخرى لرأس المال العامل:

يمكن تمييز أنواع عديدة لرأس المال العامل من أهمها نذكر ما يلي: ¹

— رأس المال العامل الخاص يعبر رأس المال العامل الخاص بالجزء من الأموال الخاصة المخصص لتمويل الأصول غير الجارية ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية

— رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (طويلة أجل + قصيرة أجل)

. رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

ج. التغيرات في صافي رأس المال العامل:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى بالإيجاب أو السلب لأجل ذلك ينبغي على إدارة المؤسسة من دراسة هذه المتغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية. أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في قيمة الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات).
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي الى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

د. أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات).
- التخلي والتنازل عن بعض التثبيتات غير الجارية بالبيع أو التنازل.
- الأرباح المحققة وغير الموزعة.
- منقصات استهلاك الأصول (التثبيتات) الغير جارية أو الثابتة

هـ. الانتقادات الموجهة لرأس المال العامل: أحيط هذا التحليل بالكثير من الانتقادات والتحفظات، وبالأخص مع التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي منها:

- لم يتم تحديد المجال الأمثل لقيمة رأس المال العامل فشرط التوازن المالي يحدد لنا القيمة موجبة فقط في حين انه اذا كانت قيمته كبيرة فإننا في حالة تجميد للسيولة وهذا ليس في صالح المؤسسة والتي تسعى دوما الى استثمار

¹ بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص 17. .

مواردها المالية قصد تحقيق عوائد مالية كبيرة. لا يبيّن العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة، بالرغم من أنه يفترض في الخزينة في حالة توفر رأس المال العامل أنها ستكون موجبة.

— اعتماد التحليل التقليدي على مبدأ سيولة استحقاق يحاط بكثير من الاستثناءات التي لا تدعم هذين المعيارين.
و. العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:¹

- طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال العامل أكبر.
- طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها أم أنها موسمية يجب شرائها عند موسمها وتخزينها كالتقطن مثلاً.
- طبيعة العملية التسويقية: هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح طبيعة الائتمان والتحصيل هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة: ائتمان للسداد؟ ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح.

2. احتياج رأس المال العامل 1-2 (BER):

أ. تعريف احتياج رأس المال العامل (BFR):

تعبّر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، بمعنى آخر أنه يعبر عن الاحتياج الصافي لدورة الاستغلال الشرائية، التخزينية الإنتاجية البيعية، وتحدث نتيجة الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة، يحسب احتياج رأس المال (BFR) بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل (BFR) = احتياجات دورة الاستغلال - موارد دورة الاستغلال محاضرات في مقياس:

التسيير المالي

ب. الدلالات التي يعبر عنها احتياج رأس المال العامل (BFR):²

يمكن تمييز الحالات الرئيسية التالية والتي يكون عليها احتياج رأس المال العامل، وهي:

احتياج رأس المال العامل موجب $BFR > 0$

تتحقق هذه الحالة أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، وهنا على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لمواجهة هذا الاحتياج في دورة الاستغلال

• احتياج رأس المال العامل سالب $BFR < 0$

¹ بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص 18.

² بوعريوة الربيع، مرجع سابق، ص 19.

يعبر عن هذه الحالة أن المؤسسة استطاعت أن تلي حاجياتها الاستغلالية من موارد دورة الاستغلال، وهي ليست بحاجة إلى موارد أخرى، لذا يتوجب عليها استعمال هذا الفائض في تنشيط دورة الاستغلال، وهي ليست بحاجة إلى موارد أخرى.

$$\text{احتياج رأس المال العامل منعدم } BFR=10$$

يعبر عن هذه الحالة أن موارد دورة الاستغلال تساوي احتياجات دورة الاستغلال وفي الواقع العملي يصعب تحقيقها لأن المؤسسة التي تكون في حالة نشاط دائما في حالة احتياج لتمويل أنشطتها الرئيسية. 3-2 أنواع الاحتياج في رأس مال العامل (BFR):

يمكننا تمييز نوعين لاحتياج رأس المال العامل (BER) هما كالتالي:

احتياج رأس مال العامل للاستغلال (BFREx): تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن سواء كانت مخزونات أو حقوق أو ديون وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياج في رأس مال العامل للاستغلال "BFREx" = موارد الاستغلال (مخزونات وحقوق) "Rex" - استخدامات استغلال (ديون) دورة الاستغلال "EEx"}$$

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال (BFRHEX):

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية وغير الرئيسية ويحسب بالعلاقة التالية: BFRHEX = موارد خارج دورة الاستغلال - استخدامات خارج دورة الاستغلال

$$EHEx - RHEx = BFRHEX$$

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFR):

يتشكل من مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFRG = BFRHEX + BFREX$$

3- الخزينة (TR):¹

تعريف مؤشر الخزينة (TR) هي إجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجية من وإلى المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، فهي تتعلق بجميع المؤشرات المالية المتعلقة بدورة الاستثمار أو التمويل، أو دورة الاستغلال. وتتشكل عندما يستخدم رأس المال العامل الإجمالي في تمويل العجز المسجل في دورة الاستغلال والاستثمار والتمويل. وتحسب الخزينة وفق العلاقاتين التاليتين:

$$\text{الخزينة - موارد الخزينة - استخدامات الخزينة}$$

أو

¹ بوفريوة الربيع، محاضرات في مقياس: التسيير المالي، جامعة: بومرداس، ثالثة ليسانس، ص 20 .

الخزينة "TR" رأس المال العامل "FRng" - احتياج رأس المال العامل "BFR"

أ. الحالات التي تكون عليها الخزينة (TR):

الخزينة (TR) موجبة تماما ($TR > 0$): يعبر عنها بحالة وجود فائض في الخزينة، بمعنى أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهي وضعية مالية جيدة للمؤسسة، لكن تتوقف على شروط منها ألا تكون الفترة زمنية قصيرة، بالإضافة إلى ذلك ألا يكون الفائض (قيمة المبلغ) بقيمة كبيرة ينجر عنها تجميد للسيولة.

الخزينة سالبة ($TR < 0$) في حالة الحالة يكون هناك عجز على المستوى الخزينة بفعل أن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، والمؤسسة هنا في حاجة إلى السيولة لأجل ذلك قد تلجأ هنا إلى طلب سلفات أو تسبيقات للخزينة.

الخزينة الصفرية ($TR = 0$) يعبر عنها بحالة التوازن، إلا أنه في الواقع العملي يصعب تحقيقها يكون على مستواها رأس المال العامل مساو لاحتياج رأس المال العامل.

4 - العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل:

يمكن بلورة العلاقة بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل في النقاط التالية:

- من النادر جدا أن يكون رأس المال العامل مساويا لاحتياجات رأس المال العامل.
- إذا كان رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل فذلك يعني أن المؤسسة استطاعت أن تغطي أو تمول احتياجات رأس المال العامل والباقي سيوجه إلى الخزينة.
- إذا كان رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل نستخلص أن رأس المال العامل مؤل جزء من احتياجات رأس المال العامل والباقي من احتياجات رأس المال العامل يمول عن طريق القروض البنكية (قروض موسمية، السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق).

سادسا: تحليل التوازن باستعمال النسب المالية.

يسمح التحليل المالي باستعمال النسب المالية بمتابعة تطور المؤشرات المالية للمؤسسة، وذلك من خلال فهم واضح وصريح لسيولة المؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها الخارجية (القصيرة، والطويلة الأجل)، بالإضافة إلى حدى إدارة أصول المؤسسة بفاعلية عن طريق الكفاءة في استخدام العناصر المشكلة لأصول لأجل تحقيق أكبر عائد ممكن وتحسين مردوديتها المالية.

أ. تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى، نستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية لكن المهم هو وضع

النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة¹. كما تعني كذلك نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة مالية ثانية، بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا، ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد أن تكون أرقام البسط والمقام ذات علاقة سببية، وبخلافها نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول، وعليه فإن اشتقاق النسب تتطلب معرفة جيدة من قبل المحلل حسب أغراض التحليل المالي²، وبوجه عام يعد تحليل النسب أداة هامة ونافعة لاتخاذ القرارات وحتى يتمكن من استخلاص النتائج المفيدة والتغيرات المرتبطة باستخدام النسب يتعين عمل مقارنات بين النسب الفعلية للسنة الحالية مع تلك التي تخص السنة السابقة، النسب الفعلية مع النسب المقدرة من خلال الموازنات التقديرية، وإن كان نادرا ما يكون متاحا للمستخدمين الخارجيين، النسب المالية مع نسب المنافسين أو الصناعة التي تعمل الشركة في مجالها حيث يمكن الحصول على إحصائيات الصناعة من مصادر مختلفة. هذا وتوجد عدة معايير هامة تستخدم في مجال التحليل المالي والمؤشرات المالية من أهمها ما يلي:

- المعايير المطلقة وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليه في جميع الحالات رغم اختلاف نوع المؤسسة وعمرها، ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين شركات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها
- معيار الصناعة: هو متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي الى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويؤخذ على هذا المعيار صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها واختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الانتاج وشروط الائتمان.
- معيار تحليل الاتجاه: هنا تعتبر الاتجاهات التي ارتبطت بأداء المؤسسة في الماضي معيارا هاما لقياس أدائها المستقبلي، يتميز هذا المعيار بالمنطقية طالما أن الماضي معبرا عن المستقبل والعوامل المؤثرة على المؤسسة مستقرة، الا أن نقطة ضعفه تكمن في طريقة حسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها ومدى انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغيير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة.

¹ منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات دار وافل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2005، ص 52.
² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 26

ب. أنواع النسب المالية:

يمكن تمييز العديد من النسب المالية المستخدمة في التحليل، إلا أننا سوف نحاول التركيز على أهمها:¹

مجموعات النسب المالية حسب المجال الذي نشق منه:

عادة ما تقسم النسب المالية فقط للمجال الذي تشتق منه الفئتين:

• نسب اتجاهية: هي تلك النسب التي تمثل حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود الحسابات الختامية على مدار فترة زمنية، أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيم نفس الفترة، ولكن على مدار عدة دورات كأن نقول مبيعات الستة تعادل 160 مبيعات السنة المنظمة.

• نسب هيكلية الحالية: هي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة، على مدار نفس الدورة.

مجموعات النسب المالية حسب صلتها بالواقع

• نسب فعلية تمثل الأداء الفعلي توضح العلاقات القائمة بين المجموعات المتجانسة والعناصر الواردة في القوائم المالية عن فترة سابقة أو الحالية.

• نسب معيارية تعتبر النسب المعيارية مؤشرات للمقارنة، وذلك من خلال مقارنة هذه النسب مع النسب الفعلية لمشروع ما عن سنة معينة أو سنوات متعددة، ويمكن أن تكون القيم المعيارية لمؤسسات تمارس نفس النشاط أو مؤسسات معينة أو نموذجية، يفضل الاقتداء بها، أو بالنسبة لمعايير أو أهداف تم وضعها من قبل الإدارة وتسعى للوصول إليها. لكن عمليا لا يمكن تثبيت نسب معيارية محددة واعتبارها مؤشرات على حسن الأداء للمؤسسة تقيّم الوضع المالي من خلالها. مجموعات النسب حسب المجال الذي تختص به. مجموعة نسب السيولة هي مجموعة من النسب المالية تهتم بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة تحليل قدرة الإدارة على الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة في تاريخ استحقاقها، ومن أهمها: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية: إن تقييم الأداء بالنسب المالية من أكثر أساليب التحليل شيوعا في التقييم وذلك لما يوفر من عدد كبير من المؤشرات المالية نذكرها كالاتي:

¹ | بوعريوة الربيع، محاضرات في مقياس: التسيير المالي، مرجع سابق، ص22.

– نسب التمويل: ¹

– تساعد هذه النسب في دراسة وتحليل مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة يمكن التطرق إلى أهم النسب فيما يلي:

جدول رقم (08): نسب التمويل

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
نسب التمويل الدائمة	الأموال الدائمة/ الأصول غير جارية	- تعبر هذه النسبة على مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير جارية.
نسبة التمويل الخاصة	الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية	- تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لإستخداماتها الثابتة بأموالها الخاصة وتبين حجم القروض طويلة الأجل التي تحتاجها المؤسسة لتوفير الأمان للمؤسسة.

– نسب السيولة: الغرض من نسب السيولة هو الوقوف على مدى قدرة الأصول الجارية للمؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية من أجل التمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية، ولتفادي الوقوع في أزمة سيولة. ومن أهم هذه

النسب: 2

الجدول رقم (09): نسب السيولة

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	تظهر درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية كلما زادت عن 1 دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.
نسبة السيولة المختصرة	الأصول الجارية - المخزونات/ الخصوم الجارية	تبين مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون.
نسب السيولة النقدية الجاهزة	النقدية الجاهزة الفورية/ الخصوم الجارية	تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية الجاهزة فقط.

نسبة المردودية: تساعد عملية حساب نسب المردودية في معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح خلال نشاطها كالاتي:

¹ مريم قمر، لمياء حميد (2017)، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.
² صافية بو مصباح (ديسمبر 2021) تقييم الأداء المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مجلة أبحاث ودراسات التنمية 8 (2) ص ص 227-229.

جدول رقم (10): نسب المردودية

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
المردودية المالية	نتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	يقيس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح انطلاقاً من أموال الشركاء.
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة/مجموع الأصول	يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من أموال القروض.

- نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية خلال نشاطها وأيضا نسب المديونية تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة وأموال الغير، أي درجة الإستقلالية المالية للمؤسسة، ومن بين أهم هذه النسب: ¹

جدول رقم (11): نسب المديونية.

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
نسبة المديونية العامة	الديون/ الأموال الدائمة × 100	تسمح هذه النسبة بالحصول على المزيد من القروض كلما كانت أقل من 1.
نسبة المديونية طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل/الأموال الخاصة × 100	تدل على مدى اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل في التمويل ويجب أن تكون أقل من 1.
نسبة المديونية قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل/الأموال الخاصة × 100	مدى اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويلها وكلما كانت أقل من 1 معناه لا تعتمد المؤسسة بشكل كبير على ديون قصيرة الأجل والعكس صحيح.
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ الأموال الدائمة × 100	تشير هذه النسبة إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة بحيث إذا كانت أقل من 1 تتمتع باستقلالية مالية، وإذا كان أكبر من 1 لا تتمتع بإستقلالية مالية.
نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات	مجموع الديون/ مجموع الأصول × 100	تبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر أو تساوي 0,5 حتى تستطيع مواجهة ديونها.

¹ نفس المرجع، ص 229.

— نسب النشاط: تمد هذه النسب تكملة لنسب الأخرى، تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ونذكر أهم هذه النسب:¹

جدول رقم (12): نسب النشاط

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات/مجموع الأصول	تعبر عن المدة الفاصلة بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.
معدل دوران الاصول المتداولة	صافي المبيعات/مجموع الاصول المتداولة	تمثل فترة تحصيل التي تمكنها المؤسسة الوفاء بالتزامها إتجاه الموردين.
معدل دوران الاصول الثابتة	صافي المبيعات/صافي الأصول الثابتة	تمثل الفترة التي تمنحها المؤسسة للزبائن من أجل تسديد مستحقاتهم ويجب أن تكون أكبر من مدة تحصيل الموردين.

المطلب الثاني: تحليل هيكل التكاليف والايرادات

تحليل هيكل التكاليف والايرادات هو عملية حيوية لفهم كيفية تكوين التكاليف والايرادات داخل المؤسسة. يهدف هذا التحليل إلى تحديد مصادر الإيرادات الرئيسية، وتوزيع التكاليف الثابتة والمتغيرة، من خلال هذا التحليل، يمكن للإدارة اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الكفاءة المالية وزيادة الربحية.

أولاً: تعريف التكاليف والايرادات وسعر التكلفة:

لقد تطور مفهوم التكلفة تبعاً لتطور وازدياد حاجات المسيرين للمعلومات الدقيقة عن مستوى التكاليف بهدف تخفيف واطئتها على ارتفاع أسعار المنتجات. وعليه يمكن تعريف التكلفة كما يلي:

— التكلفة في مفهومها العام هي تضحية مادية اختيارية بهدف الحصول على منفعة مادية في الحاضر أو المستقبل، أو بمعنى آخر هي استنفاد الموارد الاقتصادية المتاحة اختيارياً بهدف الحصول على موارد اقتصادية أخرى في الحاضر أو المستقبل؛

¹ محمد البشير بن عمر وآخرون، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010 2013 ، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جانفي 2018 ، ص 169.

- التكلفة هي القيمة الاقتصادية لأية تضحية اختيارية، سواء كانت مادية أم معنوية، والتي يمكن قياسها بالعملة النقدية التي تبذل في سبيل الحصول على منفعة حاضرة أو مستقبلية؛
- التكلفة قياس للتضحية بالموارد من أجل الحصول على منفعة، والتي تؤثر بالنقصان على الموجودات.

التكلفة هي أما فيما يخص التعريف الذي أورده المخطط الوطني المحاسبي فهو كما يلي:

- هي جميع الأعباء المحملة والتي تطابق حسابات تتعلق بوظيفة أو بجزء من المؤسسة، أو حسابات تتعلق بسلعة أو توريد خدمة في مرحلة تختلف عن المرحلة النهائية.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن التكلفة هي عبارة عن تضحية سواء كانت مادية أو معنوية في سبيل الحصول على منفعة معينة في الحاضر أو المستقبل، وهي تخص جزء من المؤسسة، أو وظيفة معينة، أو مرحلة من مراحل إنتاج سلعة أو تقديم خدمة، وبالتالي يعتمد حسابها على تقسيم المؤسسة إلى مجموعة من الوظائف قد تختلف من مؤسسة صناعية وتجارية، وخدمية.

تعريف الإيرادات: هي المبلغ الإجمالي للأموال التي تكسبها الشركة من بيع السلع والخدمات. إن الهدف النهائي لأي شركة جديدة هو توليد الإيرادات بأعلى سرعة وكفاءة ممكنة مع الحفاظ على انخفاض مصروفات الإنتاج أو الصيانة قدر الإمكان. يتم احتساب الربح عن طريق خصم مصروفات الشركة من إيراداتها. هناك نوعان من الإيرادات:

الإيرادات التشغيلية هي العمليات الأساسية للشركة والتي تولّد غالبية إيراداتها. يمكن أن تشمل هذه الإيرادات بيع السلع مقابل النقد أو ما يعادله، والإيجار الذي يتم دفعه لأصحاب العقارات من المستأجرين، والخدمات المهنية التي تدرّ الدخل، مثل تقديم خدمة للعملاء.

الإيرادات غير التشغيلية هي الدخل الذي لا ينتج من العمليات، مثل كسب الفائدة وبيع الأصول أو المعدات.

أما التكلفة عن سعر فهو عبارة عن مفهوم اقتصادي يعبر عن حجم المصاريف المنفقة منذ بداية عملية تصور المنتج، وشراء المواد الأولية التي تدخل في تكوينه وما يعلق بها من نفقات إلى نهاية عملية الإنتاج والتوزيع. فقد تم تعريف سعر التكلفة بـ "التكلفة النهائية لمنتج معين في مرحلته الأخيرة، مع العلم أن تكلفة التوزيع متضمنة فيه"، لذا فإن سعر تكلفة الإنتاج بالقياس إلى سعر تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن القدرة التنافسية للمؤسسة في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس.¹

ثانيا: تحليل الانحرافات على التكاليف والإيرادات

تعريف التكاليف المعيارية: يمكن تعريف التكاليف المعيارية على أنها " تكاليف تقديرية محسوبة على أساس معايير اقتصادية وتقنية لنشاط عادي " وعملية في ظروف معينة لاتخاذها مرجعا لقياس وضبط التكاليف الفعلية للمنتجات أو الخدمات الناتجة عنه، وذلك من خلال حساب الانحرافات الناتج بين ما تم تحقيقه وما خطط له مسبقا. وذلك قبل البدء في هذا النشاط، ووفقا لمعايير ذات أسس علمية:

حساب الانحرافات: إن الهدف الأساسي بين من وراء طريقة التكاليف المعيارية هو حساب الانحرافات بين ما تم تقديره، وما تم تحقيقه فعلا وإعطاء التفسيرات اللازمة لهذه الانحرافات خاصة ما إذا كانت سالبة، بحيث هناك أسلوبين يتم عن طريقهما استخراج نسبة هذه الانحرافات إما:

الفعلي - المعياري و المعياري - الفعلي

إلا أننا سوف نعتمد المنهج الأول في عملية حساب وتحليل مختلف الانحرافات التي يمكن حسابها بالنسبة للتكاليف والإيرادات.

¹ A. Boughaba, comptabilité analytique d'exploitation, BERTI, ALGER, 1998,P.28.

تحليل الانحرافات على التكاليف:

أ. الانحراف على الأعباء المباشرة: تبرز عملية تحليل الانحرافات أن السبب في ظهور هذه الفوارق يرجع عادة لعاملين جد مهمين هما الكمية والسعر، لذا فإن الفرق بين التكاليف الإجمالية الفعلية والتكاليف الإجمالية المعيارية ينتج عنه انحراف يمكن الاصطلاح عليه بالانحراف الإجمالي، لأنه يمكن تبسيطه إلى الانحراف عن الكمية والانحراف عن السعر. فبالرمز ل:

ت ف: التكلفة الإجمالية الفعلية. ت م: التكلفة الإجمالية المعيارية.

ك ف: الكمية الفعلية. ك م: الكمية المعيارية.

س م: السعر المعياري س ف: السعر الفعلي.

يمكن حساب الانحراف الإجمالي (!!) كما يلي¹:

$$\frac{1}{1} = ت ف - ت م$$

بحيث يكون ملائماً إذا كان سالبا، أما إذا كان موجبا فيعتبر غير ملائم. وبتحليله أكثر ينتج عنه:

الانحراف على السعر: إس = (س ف - س م) ك ف.

الانحراف على الكمية: إك = (ك ف - ك م) سم. وإذا ما جمعنا بين هذين الإحرفين نحصل على الانحراف الإجمالي بطريقة عكسية:

$$\frac{1}{1} = [(س ف - س م) ك ف] + (ك ف - ك م) س م$$

وبعد الانتهاء من تحديد هذه الانحرافات يتم توجيهها للمسؤولين عنها، ففيما يخص الانحراف عن مسؤوليته إما للورشات أو لمصلحة المناهج، أما الانحراف في السعر فالمسؤولية عنه من الكمية ترجع اختصاصا لمصلحة التموين.

وبنفس الطريقة يمكن تطبيق هذه الانحرافات على المصاريف المباشرة فبالنسبة مثلا لليد العاملة يمكن حساب نفس الفروقات مع استبدال (إك) بالانحراف على الوقت، والانحراف على السعر بالانحراف على الحجم الساعي.

1 درحمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص 247.

ب. الانحراف على الأعباء غير المباشرة: بالاعتماد على مستوى النشاط هذا. وذلك بعد ما يتم تجميع الأعباء غير المباشرة في مراكز التحليل المتكونة من أعباء ثابتة وأعباء متغيرة مما ينتج عنه انحراف على التكاليف المتغيرة، وانحراف

على التكاليف الثابتة. كما يتم على مستوى كل مركز تحليل التمييز بين مستوى الإنتاج ومستوى النشاط في شكل انحراف المردود، وبالتالي يمكن تحليل الانحراف الإجمالي كما يلي:

تحليل الانحرافات على الإيرادات: كما هو شأن التكاليف فإنه بالإمكان تحديد الانحرافات على الإيرادات، ولعل أهمها المبيعات، في شكل انحراف إجمالي على المبيعات ثم يتم تبسيطه حسب مكوناته إلى انحراف على الكمية وانحراف على السعر، كما يمكن تحديد انحرافات أخرى على حسب هوامش الإنتاج أو النتائج.¹

الانحراف على المبيعات: بما أن الإيرادات معاكسة لاتجاه النفقات فتكون القراءة لانحراف الإيرادات بعكس القراءة للانحراف على التكاليف بحيث يكون هذا الانحراف ملائماً عندما يكون موجبا، أما إذا كان سالبا، أنه غير ملائم، أي أن المؤسسة لم تحقق رقم الأعمال الذي كان من المنتظر تحقيقه. فهذا يعني يتكون من:

الانحراف على السعر: $إس = (س - ف - سم) ك ف$.

الانحراف على الكمية: $إك = (ك - ف - ك م) س م$.

إذا كان هذين الانحرافين موجبين فهذا يعني أنهما ملائمين، والعكس صحيح، ويمكن الجمع بين الإحرفين ليعطي الانحراف الإجمالي.

الانحراف الإجمالي على المبيعات = المبيعات الفعلية - المبيعات

انحرافات أخرى على الإيرادات: كما يمكن تحديد انحرافات أخرى بنفس الطريقة تتعلق بالهوامش على الإنتاج وعلى النتيجة سواء الإجمالية أو المفصلة، حسب كل منتج أو كل منطقة جغرافية، أو كل زبون. وترجع أسباب ظهور انحرافات موجبة على الإيرادات إلى تحسين مسار الإنتاج، تحسين النوعية، تعدد أنواع المنتجات أو السيطرة على حصة مهمة في السوق مما يؤدي إلى ازدياد كمية المنتوجات المباعة مقارنة بالكميات التقديرية. أما في حالة ثبات الكمية فقد يرجع السبب في ظهور انحرافات موجبة إلى الإستراتيجية التسويقية التي تسمح باستقطاب عدد كبير من الزبائن بأسعار مرتفعة نظرا لاستعمال إستراتيجية المفاضلة، وقد تكون الأسباب ممزوجة بين ارتفاع الكمية وارتفاع السعر في نفس الوقت.²

تخفيض التكاليف: تضم هذه العملية تخفيض تكاليف الهيكله والتكاليف خارج الاستغلال وهذا لصالح وتحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية، لكن يبقى هذه الإجراء صعب ودقيق لأن تخفيض التكاليف قد يؤثر على جودة المنتج مما قد يؤثر

¹ - حسين مصطفى هلال، الإبداع المحاسبي ودوره في تنمية المهارات الإدارية، دار النهضة العربية، 1998، ص 277.

² - درحمن هلال مرجع سبق ذكره، ص 247.

على القدرة التنافسية للمؤسسة. ولهذا يجب القيام بدراسة معمقة لمعرفة آثار تخفيض التكاليف على المؤسسة الاقتصادية والتأكد من أنه لا يضر بنموها وال جودة منتوجاتها وخدماتها المقدمة. وتشمل عملية تخفيض التكاليف ما يلي :

تخفيض التكاليف الثابتة: ويتم هذا من خلال:¹

- تحسين معدل استعمال الآلات؛
- التنازل عن الاستثمارات فيما يخص الآلات والتجهيزات غير المستعملة؛
- التنازل عن الآلات واستعادتها من جديد من خلال البيع الإيجاري؛
- تخفيض المخزونات من المواد الأولية والمنتجات تامة الصنع؛
- تحسين مراقبة الإنتاج وتخفيض الأعمال الجارية؛
- تبسيط الهياكل والإجراءات وهذا بتخفيض الهياكل الإدارية؛
- تخفيض الكتلة الأجرية واللجوء إلى اليد العاملة الأقل تكلفة؛
- تخفيض التكاليف المرتبطة بالفوائد والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة؛
- التعجيل في تحصيل الزبائن.

تخفيض التكاليف المتغيرة: ويكون هذا من خلال:

- رفع هامش الربح وهذا بإعادة تنظيم قنوات التوزيع؛
- تخفيض تكلفة المواد الأولية؛
- تصميم منتجات جديدة بمواد أولية أقل؛
- ترشيد أنظمة الإنتاجية حتى يتم رفع العائد؛
- تخفيض تكاليف التغليف، التخزين والنقل؛
- استرجاع النفايات؛
- اللجوء في بعض الأحيان إلى المقاول من الباطن وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي (النقل، الطعام، التنظيف، الحراسة... إلخ).
- ترشيد الإدارة؛
- تفادي الساعات الإضافية؛
- تخفيض عدد الموردين أو وضعهم في موقف منافسة.

¹ - درحمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص 247.

المطلب الثالث: إعادة هيكلة الديون

إعادة هيكلة الديون هي عملية تعديل شروط الديون القائمة لتخفيف العبء المالي على المدين. تهدف هذه العملية إلى تحسين قدرة المدين على سداد الديون من خلال تمديد فترة السداد، تخفيض الفائدة، أو تغيير شروط الدفع. تعد إعادة هيكلة الديون أداة أساسية لتجنب الإفلاس واستعادة الاستقرار المالي.

أولاً: مفهوم إعادة الهيكلة

يتألف مصطلح إعادة الهيكلة (Restructuration) من جزئين هم- (Re) وتعني إعادة، ثانية أو من جديد أما (Structuration) فهي الهيكلة، وتعني رفع الكفاءة، إعادة البناء أو التصميم على أسس علمية .

وهناك عدة تعاريف لإعادة الهيكلة منها:

عرف بومان (BOWMAN) إعادة الهيكلة على أنها مجموعة واسعة من المعاملات والمبادلات التي تضم بيع الأقسام، شراء مؤسسات أخرى) إعادة انتشار Redéploiement حافظه نشاطات المؤسسة) ، تغيير هيكل رأس المال أو التنظيم الداخلي للمؤسسة الاقتصادية بهدف رفع فعاليتها.

يتضح من خلال هذا التعريف أن إعادة الهيكلة هي مجموعة من العمليات على هيكل رأس المال قد تكون عمليات رفع أو تخفيض في رأس المال أو عمليات على هيكل المؤسسة الاقتصادية مثل الاندماج، التنازل...إلخ.

هي تلك العملية الهادفة إلى إجراء التصحيح اللازم للهياكل التنظيمية، الفنية والمالية للمؤسسة الاقتصادية بما يساعدها على البقاء، الاستمرار والنمو.

من خلال هذا التعريف يمكن اعتبار إعادة الهيكلة كوسيلة علاجية تلجأ إليها المؤسسة الاقتصادية قصد تحسين أدائها ورفع فعاليتها¹.

ثانياً: إعادة هيكلة الديون:

يرى جيلسون (GILSON) أن إعادة هيكلة الديون عبارة عن تسوية يتم فيها استبدال عقد دين بعقد جديد يتضمن على الأقل أحد العناصر الآتية:

— تخفيض في معدل الفائدة أو أصل القرض؛ تمديد آجال استحقاق الدين؛

¹ امان نابلي دواودة، محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية حالة مؤسستين جزائريتين، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015، ص46.

- حصول الدائنين على أسهم من المؤسسة الاقتصادية؛
- تغيير الضمانات.

وتتم إعادة هيكلة الديون من خلال الإجراءات الآتية:

- إعادة جدولة الديون: عندما تعاني المؤسسة الاقتصادية من فقدان الملاءة المالية مؤقتا وكان بمقدورها استعادة فعاليتها الاقتصادية ومركزها المالي، فقد يقوم الدائنون بتمديد فترة استحقاق الديون كبديل أفضل من إشهار إفلاس المؤسسة الاقتصادية لأنه يحفظ حقوقهم بالكامل مقارنة بتصفية أصول المؤسسة التي قد لا ينتج عنها تحصيل كامل قيمة الديون، ولأنه يوفر كذلك نفقات الإجراءات القانونية المتعلقة بالإفلاس والتصفية. وتتم هذه العملية بإجراء مفاوضات بين المؤسسة ولجنة من الدائنين للاتفاق على فترة التمديد، ويعرض هذا الاتفاق على جمعية الدائنين للموافقة، لكنه ليس إلزاميا فإذا رفض بعض الدائنين الاتفاق فإنه يتوجب على المؤسسة الاقتصادية تسديد ديونها في مواعيدها حتى لا يقوموا (الدائنون) بإجبار المؤسسة على الإفلاس.¹

وتتم إعادة جدولة الديون كما يلي:

- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة الاقتصادية فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛
- وقف سداد أقساط الديون مؤقتا أو منح فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجة مؤقتا لحين تحسن الأحوال؛
- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة: يسمح الدائنون في هذه الحالة بتخفيض قيمة ديون المؤسسة الاقتصادية بنسبة معينة، ويوافقوا على اعتبار التسديد الجزئي تسوية كاملة لديون المؤسسة، بذلك تعتبر كافة الديون مسددة بالكامل ويزول عن كاهل المؤسسة الاقتصادية أعباء خدمة الدين وتسديد أقساطه، ويؤدي ذلك إلى تخفيف الضغوط على سيولة المؤسسة ويمكنها من العودة إلى ممارسة نشاطها بصورة طبيعية.²

ومن الممكن أن تتضمن التسوية بين المؤسسة الاقتصادية ومقرضيها مزيجا بين تمديد آجال الديون وتخفيضها بنسبة معينة، والهدف في هذه الحالة هو تقديم أكبر عدد من المساعدات للمؤسسة، وبالتالي تمكين الدائنين من الحصول على أكبر نسبة ممكنة من حقوقهم على المؤسسة الاقتصادية. تحويل الديون إلى أسهم يعد تحويل الديون إلى أسهم نموذجا مميذا لإعادة

¹ محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، 1993، ص: 16.

² محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص728

الهيكلية المالية للمؤسسة الاقتصادية أين تقوم بتحويل جزء أو كل ديونها إلى مساهمات في رأس المال عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون والغرض منها تخفيض الالتزامات المالية للمؤسسة وتدعيم حقوق الملكية.

زيادة التدفقات النقدية الداخلة ويتحقق هذا من خلال ما يلي:

زيادة المبيعات مما يعني زيادة إيرادات المؤسسة الاقتصادية؛

- تغيير استراتيجيات التحصيل لحقوق المؤسسة ومنح بعض الخصومات لتعجيل الدفع؛
- التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالتقسيط أو مبادلتها بآخر تحتاج إليه المؤسسة الاقتصادية؛
- بيع الأصول قليلة أو منعدمة القيمة كالنفايات المنتوجات التالفة أو تلك التي بها عيوب؛
- بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

تخفيض التدفقات النقدية الخارجة : يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تعجل بعضها للتغلب على بعض الضغوط المالية، ومن الوسائل التي يمكن أن تستخدمها المؤسسة الاقتصادية ما يلي: ¹

- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- التفاوض مع الموردين على الشراء بالتقسيط أو بالاقتراض أو بدون تسبيقات؛
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
- ترشيد الإنفاق المباشر وغير المباشر؛
- تخفيض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدل الشراء المسبق ومحاولة البحث عن مواد أولية بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية

¹ نيروز ابراهيم، طالبة ماجستير في الإدارة المالية، بحث حول إعادة الهيكلة المالية شبكة المحاسبين العرب، على موقع الإنترنت www.acc4arab.com ، اطلع عليه بتاريخ 27 ماي 2024 ، على الساعة 8:00.

المطلب الرابع: إدارة الأصول

إدارة الأصول هو نظام مخصص يقوم بمراقبة الممتلكات ذات الطابع المهم والتي تكون ملك لمؤسسة معينة وذلك للمحافظة عليها، وهذا قد ينطبق على الأصول الثابتة العينية مثل العقارات والآلات وأيضاً على الأصول الثابتة المعنوية كالسمعة التجارية، وتعمل إدارة الأصول على منهج عملي في تشغيل كافة الأصول مع المحافظة عليها وتصنيفها والاستفادة الكاملة منها.

أولاً: التنازل عن الاستثمار

يشكل التنازل عن الاستثمار دوراً هاماً في إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية، ولهذا تقوم المؤسسة - خاصة في فترات التدهور - ببيع الأصول غير الضرورية لاستمرار نشاطها أو تلك التي تحقق تدفقات نقدية ضعيفة وهذا للحصول على أموال يوجه الجزء الأكبر منها لتخفيض الديون، كما أثبتت الدراسات أنه كلما كان التنازل عن الاستثمار كبير كلما كان احتمال وقوع المؤسسة الاقتصادية في حالة التسوية القضائية (Le redressement judiciaire) ضعيف.

وعرف كل من براير وبوش (Barreyre Et Bouche) التنازل عن الاستثمار على أنه تلك العملية التي يقوم بموجبها عون اقتصادي إنهاء الاستغلال أو التخلي عن حيازة جزء من ممتلكاته¹ لتخصيص الموارد التي يراها ملائمة للمستقبل بالنظر إلى تطلعاته ومعايير أدائه والقيود التي تفرضها بيئته.

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن التنازل عن الاستثمار عبارة عن عملية من عمليات إعادة الهيكلة، تقوم من خلاله المؤسسة الاقتصادية بالانفصال عن كل أو جزء من أصولها المادية و/أو غير المادية لأغراض استراتيجية، مالية و/أو تنظيمية.

ثانياً: أنواع التنازل عن الاستثمار

تتضمن عملية التنازل عن الاستثمار الأشكال الآتية:

- بيع الاستثمار: هو عبارة عن عملية تقوم من خلالها المؤسسة الاقتصادية ببيع أصولها المادية وغير المادية لمؤسسة أخرى. وقد تكون هذه العملية إرادية من قبل الإدارة أو إجبارية حيث أنه في هذه الحالة يمكن اعتبار أن تدهور وضعية المؤسسة أحد الأسباب المؤدية إلى بيع الاستثمارات.

¹ امان نايل داو، مرجع سابق، ص58.

- الانفصال: يمكن أن يتخذ التنازل عن الاستثمار شكل تقسيم للمؤسسة الاقتصادية إلى وحدتين مستقلتين أو أكثر. ومن خلال هذه العملية تقوم المؤسسة الأم بفصل جزء من أصولها وتثبيتته في هيكل قانوني جديد، حيث يتم توزيع أسهم هذه الأخيرة على مساهمي المؤسسة الأم تناسباً مع حصتهم في رأس المال. لا تحقق عملية الانفصال أي تدفق في السيولة عكس بيع الاستثمارات.

- الانشقاق: وهي عملية انفصال تتضمن انقسام المؤسسة الاقتصادية إلى مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونياً من خلال تبديل أسهم المؤسسة الأم بأسهم المؤسسات الجديدة. وعليه فالمؤسسة لن يعود لها وجود.

- شراء العقد: تسمح هذه العملية للمؤسسة الاقتصادية بالتخلص سريعاً وبسهولة وبسعر معقول من أصولها وهذا يبيعها لوسيط مالي مع خصم طفيف، وهذا الأخير يعيد بيعها مباشرة لمستثمر بسعر أعلى نوعاً ما. ويظهر من خلال هذه الأشكال أن التنازل عن الاستثمار يشبه عمليات الانكماش الاستراتيجي (Décroissance stratégique) أين يكون الغرض منه:

- التمركز الاستراتيجي حيث تبحث المؤسسة الاقتصادية عن التركيز على نشاطها الرئيسي؛
- الأصول بهدف تخفيض الموارد طويلة الأجل اللازمة لتمويل الأصول الثابتة؛
- المساهمات التي تكون من خلال شراء العقد.¹

ثالثاً: مميزات التنازل عن الاستثمار

يمكن تحديد هذه المميزات من خلال مفهومه وأشكاله، وهي كالتالي:

- يتضمن التنازل عن الاستثمار فيما يخص النشاطات الصناعية و/أو التجارية فكرة التحرر من الالتزام عن طريق وقف الإنتاج أو التخلي عن ملكية الأصول غير المادية؛
- التنازل عن الاستثمار قد يكون أفقي أو عمودي، فالأول يقصد به التخلي عن منتج ما أو قسم استغلال، أما الثاني فهو الانفصال عن الوظيفة التي تسمح بتحقيق سلع وخدمات مثل التخلي عن وظيفة الإنتاج والإبقاء على وظيفة التسويق؛
- يعتبر التنازل عن الاستثمار في بعض الحالات قراراً معزولاً ومطبقاً في الحالات الطارئة مما يجعله يخرج عن سيطرة المؤسسة، لكن في حالات أخرى فهو عملية مسطرة ومدروسة مثل سحب منتج معروف من السوق ومهدد بالخطر في المستقبل (القدم، المنافسة القوية... إلخ)؛

¹ امان نايل داو، مرجع سابق، ص59.

➤ لا يخلص التنازل عن الاستثمار سوى المنتوجات التي في مرحلة الزوال أو النشاطات التي في تراجع، فهو يهدف كذلك إلى إعادة تخصيص الوسائل والموارد.

التركيز على النشاط الرئيسي للمؤسسة تقوم المؤسسة الاقتصادية من خلال هذه الاستراتيجية بتركيز أنشطتها على الأعمال التي تعرفها وتتنهجها جيدا وهذا لضمان استمراريتها وتحقيق المردودية من خلال تخفيض التكاليف الثابتة ورفع الإنتاجية، ولهذا يجب تشجيع المؤسسات التي تعاني من صعوبات على التخصص بهدف رفع القيمة المضافة لكل عامل بمعنى آخر يجب تركيز كل الطاقات والموارد التي تملكها المؤسسة في نشاط محدد بهدف الحصول على ميزة تنافسية. وعليه يقتضي بقاء المؤسسة الاقتصادية التخلي عن المنتوجات غير المربحة والترويج لتلك الأكثر فعالية.

- وتتم عملية التركيز من خلال الإجراءات الآتية:
- التخلي عن النشاطات الخاسرة أو الأعمال ذات وضعية تنافسية ضعيفة؛
- بيع النشاطات المتناقضة مع ثقافة المؤسسة الاقتصادية؛
- غلق أو بيع بعض العمليات في الخارج (مكلفة أو غير مربحة)؛
- الانطواء على الوحدات الإنتاجية الأكثر تنافسية.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للتوازن المالي وعلاقته بخطر الإفلاس، حيث يعتبر التوازن المالي أحد الأهداف الأساسية للإدارة المالية في أي منظمة. يتم تحقيق التوازن المالي عندما تكون الموارد المالية المتاحة قادرة على تغطية الالتزامات المالية دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط أو البيع القسري للأصول.

التوازن المالي هو حالة يكون فيها التدفق النقدي الداخل متوازناً مع التدفق النقدي الخارج. يُعتبر هذا التوازن مؤشراً على صحة الوضع المالي للمنظمة، حيث يعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والاستثمار في فرص النمو دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية بشكل مفرط.

الإفلاس هو حالة تعجز فيها المنظمة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين. يمكن أن يكون للإفلاس تأثيرات سلبية كبيرة على المنظمة، بما في ذلك فقدان الأصول، تراجع القيمة السوقية، وفقدان الثقة من قبل المستثمرين والعملاء.

العلاقة بين التوازن المالي وخطر الإفلاس

التوازن المالي السليم يقلل من خطر الإفلاس لأنه يضمن وجود تدفقات نقدية كافية لتغطية الالتزامات المالية. في المقابل، التوازن المالي غير السليم يزيد من خطر الإفلاس بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب.

استراتيجيات تحقيق التوازن المالي

1. إدارة النقدية: ضمان وجود سيولة كافية لتغطية النفقات اليومية.
2. تحليل التدفقات النقدية: مراقبة التدفقات النقدية بشكل دوري لضمان توازنها.
3. تخفيض التكاليف: تقليل النفقات غير الضرورية لتحسين الوضع المالي.
4. زيادة الإيرادات: البحث عن طرق لزيادة الدخل مثل تطوير المنتجات أو الدخول في أسواق جديدة.
5. إدارة الديون: السيطرة على مستوى الديون وضمان أن تكون في حدود يمكن إدارتها.

التوازن المالي هو عنصر حيوي لاستدامة واستقرار أي منظمة. يمكن أن يقلل التوازن المالي الجيد من خطر الإفلاس ويضمن قدرة المنظمة على النمو والازدهار. من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة التوازن المالي، يمكن للمنظمات تحسين وضعها المالي وتحقيق أهدافها طويلة الأجل.

الفصل الثاني

دراسة حالة المركب

الصناعي الجزائري للنسيج

(قطنيات الجنوب -

الأغواط)

تمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. في هذا السياق، تلعب صناعة النسيج دوراً محورياً بفضل قدرتها على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة في الجزائر. يشكل المركب الصناعي للنسيج في الأغواط، المعروف باسم "قطنيات الجنوب"، مثلاً بارزاً على الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي.

تأتي دراسة حالة المركب الصناعي للنسيج في الأغواط كجزء من الجهود الرامية إلى فهم التحديات والفرص التي تواجه هذه الصناعة الحيوية، واستكشاف سبل تطويرها بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الراهنة. من خلال هذه الدراسة، سنسلط الضوء على الجوانب المختلفة لنشاط المركب، بما في ذلك تركيبته التنظيمية، عملياته الإنتاجية، استراتيجياته المالية.

وبناء على ما سبق، قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

➤ المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة (قطنيات الجنوب - الأغواط -)

➤ المبحث الثاني: الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التوازن المالي

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة (قطنيات الجنوب - الأغواط -)

تلعب المؤسسات دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تعد المؤسسات بمثابة الأعمدة التي ترتكز عليها المجتمعات لتحقيق التقدم والازدهار. سواء كانت هذه المؤسسات حكومية، خاصة، تعليمية، أو غيرها، فإنها تعمل على توفير الخدمات الأساسية، دعم الابتكار، وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق الاستقرار.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول المؤسسة محل الدراسة، من خلال استعراض تاريخها، هيكلها التنظيمي، استراتيجياتها، وأهم الإنجازات التي حققتها على مر السنين. كما سيتم تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها وكيفية تجاوزها، مما يعكس قدرة المؤسسة على التكيف والابتكار في بيئة عمل متغيرة وديناميكية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية

تقع مؤسسة قطنيات الجنوب بالمنطقة الصناعية بوشاكر على بعد 8 كلم من وسط مدينة الأغواط ويعود سبب اختيار هذا الموقع إلى توفير مساحة لازمة لإنجاز المؤسسة وتوفير الكمية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء وقنوات الصرف المياه، وتوفير مصادر الطاقة، وهي مكونة من مركب لغزل ونسيج القطن المتواجد بالأغواط، وهو من بين الوحدات الأربعة الأولى في قطاع النسيج التي قررت الدولة الجزائرية إنشائها مباشرة بعد الاستقلال لسد حاجات المواطن الجزائري، المتزايدة للقمماش المستعملة في اللباس وتوفير فرص عمل وخلق مناصب عمل جديدة، انطلق هذا المركب في الإنتاج سنة 1982 مقرها الاجتماعي متواجد في الأغواط .

وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وكذا إنتاجية وتجارية تم إنشاؤها سنة 1979 وكان أول إنتاج لها عام 1981 وفي سنة 1984 استلمت المشروع، لها دور مهم على المستوى الوطني بحيث أن إنتاجها يغطي أغلب الأسواق ويعتبر مركب الغزل والنسيج الوحيد على مستوى الوطن الذي ينفرد بإنتاج معين سواء من الغزل أو النسيج، ويبلغ عدد عمالها 357 عاملا موزعين على عدد كبير من المصالح بالإضافة إلى العتاد الموجد بها والمتمثل في آلات الإنتاج والتي يبلغ عددها 330 آلة ويمكن تحديد النشاط الأساسي لهذه المؤسسة في إنتاج الغزل والنسيج ولها القدرة على إنتاج حوالي 4500.000 متر سنويا بالنسبة للنسيج أما بالنسبة للغزل فنتج حوالي 2500 طن سنويا في حين يبلغ عدد المغازل ما يقارب 25272 مغزل.

وفي فيفري 1998 وبعد حل مؤسسة النسيج القطنية SPA تحولت إلى شركة ذات أسهم بالأغواط والتي بدورها أنشأت إثر إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية في جانفي 1986 والتي أنشأت بدورها بعد إعادة هيكلة المؤسسة الأم الشركة الوطنية للصناعات النسيجية سنة 1993 TEXTMACO. ويعتمد عمل المؤسسة على "

إنتاج أغطية الأسرة، أغطية الموائد، أنسجة قطنية، بالإضافة إلى منتجات أخرى مختلفة يتم إنتاجها حسب اتفاقيات تبرمها المؤسسة مع مؤسسات أخرى.

نظام مخطط الوحدة:

المؤسسة مهما كان نوعها إلا ولها نظام وجهاز، فهو وسيلة ديناميكية وإعلامية تتغير مع تغيير التنظيم الداخلي للمؤسسة ومصالحها المختلفة، كما يعطينا فكرة مختصرة حول العلاقات والروابط التي ترتبط انساق والمستويات داخل المؤسسة، ويشغل اليوم هذا المركب 357 عامل موزعين على مختلف نيابات المديرية المكونة لهذه المؤسسة:

- نيابة ومصلحة الغزل؛
- نيابة ومصلحة النسيج؛
- نيابة ومصلحة التجهيز؛
- نيابة ومصلحة الصيانة؛
- نيابة ومصلحة التمويل والتسويق؛
- نيابة ومصلحة الموارد البشرية؛
- نيابة ومصلحة التقنية؛
- نيابة ومصلحة الأمن الصناعي؛
- نيابة ومصلحة المالية والمحاسبة.

أما عن المديرية العامة أي الأم فهي تقع خارج المركب وبالضبط في الجزائر العاصمة، وقد كان اختيارنا في هذه الدراسة على مصالح الإنتاج التابعة لمصلحة الغزل والنسيج فقط بحكم أنهما المصلحتين الفرعيتين المتواجدتين بمؤسسة قطنيات الجنوب وحدة الأغواط

المطلب الثاني: هياكل وتخطيطات الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب

التاريخ التكنولوجي للمؤسسة: كما عرف هذا المركب منذ منتصف السبعينات تجديدا بطيئا ومتقطعا لمختلف الآلات والعتاد والتجهيزات التي يتوفر عليها، بحيث أنه إلى اليوم ما تزال تشغل، بحيث أنه يزيد عمرها عن عشرين سنة مما قد يسبب مشاكل تقنية متعلقة بالصيانة وقطع غيار ومن جهة أخرى بنوعية المنتج وجودته والسلامة المهنية للعمال.

وفي وحدة الغزل ما تزال الآلات كما هي بحيث أنه لم يحدث هناك أي تبديل للآلات فمعظم التجهيزات الموجودة في هذه الوحدة هي نفس الطاقم والعتاد. وبالمقابل لم تعرف وحدة النسيج أي تبديل للآلات القديمة، فمعظم التجهيزات الموجودة في الوحدة هي نفسها التي يشتغل بها المركب في عملية الإنتاج ابتداء من سنة 1982 باستثناء عملية التوسيع الداخلي التي كل من وحدة الغزل والنسيج سنة 1993.

التاريخ الاجتماعي للمؤسسة: تعتبر مؤسسة النسيج من بين المؤسسات العمومية الصناعية التي كما اشرنا سابقا أنجزت خصيصا لامتناس نسبة البطالة الذي عرفته المنطقة خصوصا والمناطق الجزائرية الأخرى بعد الاستقلال، بحيث ويفضل هذا المشروع تم توفير عدة مناصب منذ بدايته 1982 أكثر من 700 منصب وفي السنوات الأخيرة شهدت هذه المؤسسة تراجعاً كبيراً، بحيث انخفض هذا العدد في ظرف ثلاث سنوات الأخيرة، وهذا نتيجة الصراع والإضرابات المتكررة واستقالة بعض العمال وتسريح البعض الآخر ودامت هذه الفترة بين السنوات (2007.2008.2009) إضافة إلى هذا تقدم بعض العمال في السن والاقدمية ومن أهم خصوصيات الاجتماعية للفئات المهنية نذكر منها الأصل الاجتماعي فعالية العمال هم من أصل ريفي يقطنون في مناطق قروية بعيدة بلديات وقرى ويمارسون نشاطات أخرى كالفلاحة والتجارة كمهن ثانوية في أوقات الفراغ (والأكثر العمال من تربطهم القرابة وأما مستواهم التعليمي فالأغلبية منهم أميون، لم يسبق لهم وان التحقوا بالمدرسة هذا ويوجد منهم نسبة معتبرة ممن مستواهم ابتدائي ومتوسط، ورغم قلة المستوى التعليمي فهناك من العمال من استطاع أن يتابع تكويناً مهنياً داخلياً، ورغم ذلك تبقى نسبة العمال الذين استفادوا من هذا النوع من التكوين قليلة مقارنة مع الجهود والإمكانات الواجب توفرها المؤسسة في هذا الميدان.

تخطيط الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب :

- يتم تخطيط الإنتاج في مركب الغزل والنسيج عن طريق تخطيط عوامل الإنتاج وعن طريق البرمجة.
- تم تخطيط عوامل الإنتاج منذ نشأة المركب حيث كانت عملية التخطيط تقوم بها الدولة والمسؤولين في المركب يقومون بالتنفيذ فقط، وأثناء انفصالها عن المؤسسة الأم SONTEX أصبح المسؤولون هم الذين يقومون بعملية التخطيط وذلك عن طريق إعداد برنامج إنتاج وسنحاول أن نبين كيف تتم عملية تخطيط عوامل الإنتاج منذ نشأة المركب.

اختيار الموقع :

لاشك أن سبب اختيار موقع مؤسسة النسيجية لم يكن بمحض الصدفة أو التلقائية وقبل أن يشرع مركب الغزل والنسيج في بدء أشغاله بدراسة مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية ومتطلبات الإنتاج، تكاليف النقل والبناء، وبعدها بدأ بناء وحدة الاغواط قطنيات الجنوب سنة 1978 وبتكاليف تقدر بستة ملايين دينار جزائري، والمساحة الأرضية الكلية 467002 م، وتمثل المساحة الغير المغطاة بحوالي 37.000 م، و149.445 من المساحة المغطاة التي يحتلها المصنع، أما المساحة الباقية فهي موزعة على مراكز التكوين، العمارات الإدارية وعمارة الخدمات العامة.

اختيار الآلات :

تم اختيار الآلات منذ نشأة المركب، ومنذ ذلك الوقت لم يتم استبدال الآلات المتواجدة فيه بالآلات أكثر تطورا وتخصصا، حيث انه تم اختيار الآلات من حيث التخصص والتنوعية ، وطرق عملها ، وفي حالة تعطل أي آلة يقومون بصيانتها أو استبدال قطعة غيار التالفة

اختار الفئة المهنية :

تم اختيار الفاعلين المهنيين حسب مؤهلات كل فاعل ومدى توافرها مع متطلبات العمل، حيث تم تكوينهم في بلجيكا (الأقدمون) وهم بدورهم يقومون بتكوين العمال الباقين (الجدد)، أما في الوقت الحالي يتم فيه التخطيط لمناصب العمل الشاغرة، وذلك من طرف نيابة مديرية الموارد البشرية وهي التي بدورها تحدد مواصفات العمل الشاغر ومتطلباته من كفاءات ومهارات، وهي بذلك تقوم بعملية الاختيار وتحديد مدة التكوين العامل الجديد

ساعات العمل بالمؤسسة :

يخضع تنظيم الوقت في وحدات النسيج للتنظيم العام السائد في وحدات الإنتاج التابعة للمؤسسة، والذي ينظم حسب طريقة العمل بالدوريات أين يتناوب العمال على العمل في فترة الصباح وفترة المساء، وقد حددت مدة العمل في اليوم بـ 07 ساعات وتتخللها فترة واحدة للراحة وهي مخصصة للترويح عن النفس والاسترجاع وتناول الوجبات الغذائية وهو أمر ايجابي..

المواد الأولية:

في هذه الحالة مصلحة البرمجة هي التي تقوم بتخطيط احتياجات الموارد الأولية القطن الطبيعي أو الاصطناعي وذلك حسب ما تتطلبه عملية الغزل، أما فيما يخص عملية النسيج فيتم تخطيط احتياجات الخيط وأنواعه وهذا حسب الكمية المرجمية في عملية الغزل، أما فيما يخص عملية النسيج فيتم تخطيط احتياجات الخيط وأنواعه، وهذا حسب الكمية المرجمية في عملية الغزل، أما بالنسبة للزمن المراد شراء فيه المواد الأولية والسعر الإجمالي ومقارنته برأس المال المؤسسة ومقدرتها، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على شراء تلك الكميات تقوم بتقليل من الكمية المراد شراءها، فالمسؤولين في عملية تخطيط الإنتاج في مركب الغزل والنسيج في الوقت الحالي هي " مصلحة البرمجة " حيث تقوم بإعداد برنامج لكل عمليتي الغزل والنسيج أي تحديد الكمية المراد إنتاجها لكل من الخيط والقماش، ويتم ذلك بالاعتماد على الكميات المنتجة في السنوات السابقة وكذلك التنبؤ بالطلب الذي يعتبر الأساس في تخطيط الإنتاج وذلك بالتنسيق مع مصلحة التسويق حيث تقوم بالحصول على الطلب المتوقع على منتجاتها من الغزل والنسيج، ومدى احتمال تغيير هذا الطلب المتوقع في المستقبل، وهذا استنادا على التنبؤ بالطلب الذي تقوم به المؤسسة بتعديل جداولها الإنتاجية بصفة مستمرة حتى تتأكد من صحتها وبعدها تقوم بحساب برامج الغزل والنسيج، وكذلك تقوم هذه المصلحة بمراعاة الطاقة الإنتاجية لكل آلة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وتحديد عدد الآلات المستعملة في هذا البرنامج المعد .

وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المصلحة تقوم بالتخطيط من أجل معرفة احتياجات المادة الأولية في إنتاج الغزل والنسيج، كما تأخذ بعين الاعتبار الزمن والطريق، أي الوقت المخصص لكل عامل وطريقة العمل أو الإنتاج وتقوم أيضا بتحديد نوعية القطن المستعمل في عملية الغزل، وذلك حسب نوعية الخيط المراد صنعه ومتابعة الفضلات من القطن أي محاولة الإنقاص منها، حيث توجد نوعين من الفضلات. فضلات قابلة للاستعمال وفضلات غير قابلة للاستعمال حيث "مصلحة الشراءات " تقوم مصلحة البرمجة بتحديد احتياجاتها من المواد الأولية سواء من القطن الاصطناعي أو الطبيعي وكذا الكيمائية مثل النشاء الذي يستعمل في عملية التعرية، وتبرز علاقة مصلحة البرمجة بمصلحة الشراءات في إخبارهم بكمية المخزون المتبقية قبل نفاذها وذلك بمدة زمنية، لكي لا يتوقف الإنتاج وبالتالي العمال والآلات وزيادة التكاليف. أما بالنسبة لعلاقة المصلحة الشراءات بالبرمجة تمثل إعلامها بكمية المخزون الموجود في المخازن.

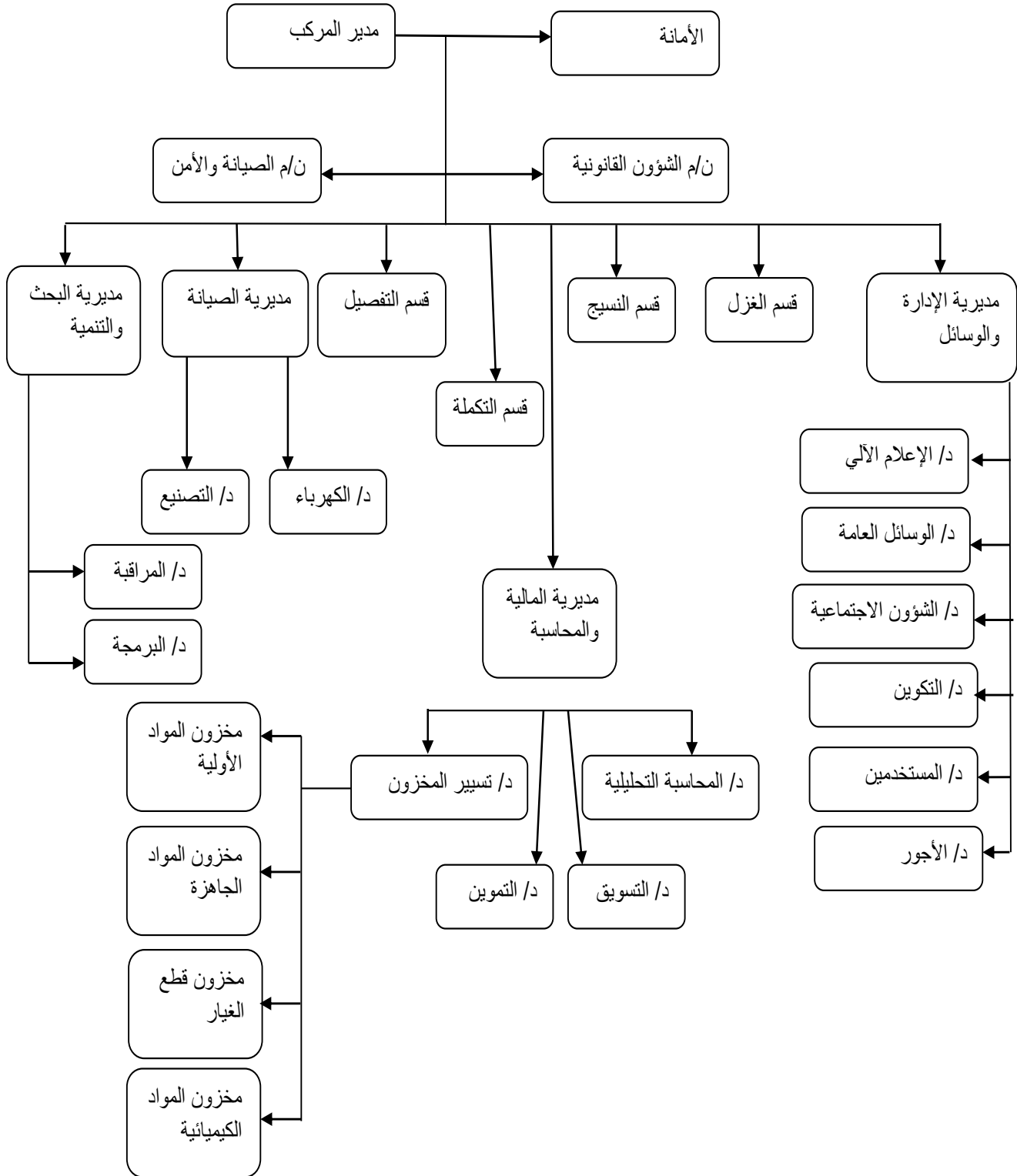
أهم الممولين المواد الأولية:

- (فرنسا): القطن الكيميائي؛
- (اليونان): القطن الطبيعي؛
- (السعودية): بوليستر؛

- (تركيا): خيوط جاهزة وأنواع من القماش؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة قطنيات الجنوب

الشكل(05): مخطط الهيكل التنظيمي لقطنيات الجنوب



المبحث الثاني: منهج وأدوات الدراسة

من خلال هذا المبحث سيتم توضيح طريقة تصميم أداة الدراسة، من خلال إبراز عينة ومجتمع الدراسة ونوع الأداة التي اعتمدت في جمع البيانات من المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)

جدول رقم(13): جانب الأصول

2016	2015	2014	2013	2012	البيان
5984.99	9865.19	9189.03	8592.65	8961.55	مجموع الأصول الغير جارية
					أصول جارية
3156.78	2597.56	6758.68	8065.94	8612.14	المخزونات قيد التنفيذ
285.19	284.33	796.56	870.88	865.17	الزبائن
256.64	496.58	36.85	65.18	15.98	المدينون الآخرون
260.01	700.01	91.25	100	0	الضرائب وما شابهها
100	0	988.91	2600.01	1055.33	خزينة الأصول
4058.62	4078.48	8672.25	11702.01	10548.62	مجموع الأصول الجارية
10043.61	13943.67	17861.28	20294.66	19510.17	المجموع العام للأصول
2021	2020	2019	2018	2017	البيان
6640.54	7718.08	8369.11	7835.08	7805.88	مجموع الأصول الغير جارية
					أصول جارية
1090.08	695.75	3503.21	4757.37	3834.89	المخزونات قيد التنفيذ
81.39	166.31	39.65	348.16	164.18	الزبائن
1523.72	1000.09	761.4	478.68	120.84	المدينون الآخرون
82.06	129.66	93.31	224.56	58.19	الضرائب وما شابهها
2929.27	2638.74	327.4	741.89	128.95	خزينة الأصول
5706.51	4630.55	4724.96	6550.67	4307.05	مجموع الأصول الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

بناءً على الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من 2012 إلى 2021، يمكن أن نقول بأن:

الأصول الغير جارية: هناك تباين في قيم الأصول الغير جارية، فتظهر الأصول الغير جارية تقلبات في القيم خلال الفترة المذكورة، مما يشير إلى تغيرات في استثمارات المؤسسة ومشاريعها طويلة الأجل.

الأصول الجارية: والمتمثلة في المخزونات قيد التنفيذ والتي توضح تغيرات في مستويات المخزونات قيد التنفيذ، وهو مؤشر على نشاط الإنتاج والمبيعات في المؤسسة، بالإضافة إلى الزبائن والمدينون الآخرون، حيث تظهر تغيرات في قيم الديون والحسابات المستحقة على المؤسسة، ناهيك عن الضرائب وما شابهها فتظهر تغيرات في القيم المدفوعة أو المستحقة من الضرائب والرسوم الأخرى.

أما بالنسبة لخزينة الأصول فتوضح مستوى السيولة المالية للمؤسسة، حيث يتضح أن هناك زيادة في الخزينة في الأعوام الأخيرة.

يبدو أن المؤسسة قد شهدت تقلبات في مستويات الأصول، وهذا يمكن أن يكون ناتجاً عن عوامل مختلفة مثل التغيرات في السوق، وتغيرات في الطلب على المنتجات، وتغيرات في السياسات المالية والاقتصادية.

جدول رقم (14): جانب الخصوم

2016	2015	2014	2013	2012	البيان
					رؤوس الأموال الخاصة
400	300	200	200	200	رؤوس أموال تم إصدارها
932.14	969.85	2986.77	5457.97	5849.56	علاوات واحتياطات
62.94	184.85	1096.25	2798.66	2856	النتيجة الصافية
125	489.34	600.25	900	864.38	رؤوس أموال أخرى
1520.08	1944.04	4883.27	9356.63	9769.94	المجموع
					الخصوم الغير جارية
2697	2155.68	2754.56	2952.25	1623.25	الضرائب المؤجلة
2697	2155.68	2754.56	2952.25	1623.25	مجموع الخصوم الغير
					الخصوم الجارية
2900.78	3657.89	1966.89	2758.55	2754.35	موردون وحسابات ملحقه
97.69	394.56	1968.54	1750.91	1168.45	الضرائب

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأغواط)

865.01	4896.14	1322.48	968	1229.64	ديون أخرى
1963.05	895.36	4965.54	2508.32	2964.54	خزينة الخصوم
5826.53	9843.95	10223.45	7985.78	8116.98	مجموع الخصوم الجارية
10043.61	13943.67	17861.28	20294.66	19510.17	المجموع العام للخصوم
2021	2020	2019	2018	2017	البيان
					رؤوس الأموال الخاصة
500	500	500	500	500	رؤوس أموال تم إصدارها
2308.31	2308.31	1900.28	1674.79	1597	علاوات واحتياطات
30.84	146.88	408.03	225.49	77.79	النتيجة الصافية
146.88	0	0	0	0	رؤوس أموال أخرى
2986.04	2955.2	2808.31	2400.28	2174.79	المجموع
					الخصوم الغير جارية
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	الضرائب المؤجلة
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	مجموع الخصوم الغير
					الخصوم الجارية
1653.06	1630.75	2838.58	2040.09	1877.85	موردون وحسابات ملحقة
46.28	67.94	116.74	184.91	77.75	الضرائب
5845.49	5359.68	4752	5723.39	3427.27	ديون أخرى
11.28	14.46	/	1458.64	1976.83	خزينة الخصوم
7556.1	7072.83	7707.32	9407.03	7359.7	مجموع الخصوم الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	المجموع العام للخصوم

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ملاحق معطية مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال ميزانية الخصوم لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من عام 2012 إلى عام 2021، يظهر وجود تغيرات ملحوظة في جانب الخصوم.

فلاحظ بأن رؤوس الأموال والعلاوات والاحتياطات تشهد تغيرات كبيرة في قيم رؤوس الأموال التي تم إصدارها خلال الفترة المحددة، مما يمكن أن يكون ناتجاً عن توسع المؤسسة أو تمويل مشاريع جديدة، علاوات واحتياطات العاملين في المؤسسة تظهر تغيرات في المبالغ المحتجزة لتغطية التكاليف المستقبلية، وهو عامل يعكس استدامة النمو المالي.

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأغواط)

أما بالنسبة للخصوم الغير جارية والخصوم الجارية تبين تغيرات في مستويات الديون والالتزامات المستقبلية للمؤسسة، تحديد الضرائب المؤجلة يشير إلى التزامات مالية قد تأتي في المستقبل بناءً على التشريعات المالية الحالية والتغيرات المحتملة في الضرائب، الديون الأخرى تعكس التزامات مالية متعلقة بالموردين والجهات الأخرى، وقد تظهر تغيرات في مستوى النشاط التجاري والعلاقات المالية.

دون أن ننسى أهم عنصرين في ميزانية الخصوم وهم النتيجة الصافية وخزينة الخصوم، فتبين النتيجة الصافية تغيرات في الأرباح والخسائر على مدى السنوات الماضية، ويمكن أن تكون ناتجة عن عوامل مثل تكاليف الشراء والإنتاج والمبيعات، وخزينة الخصوم تعكس مدى السيولة المالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المالية الحالية.

جدول رقم (15): عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)

رقم	البيان	2012	2013	2014	2015	2016
70	المبيعات من البضائع و المنتجات	32538.45	25189.78	2589.78	2538.45	6148.24
72	الإنتاج المخزن	8738.87	9198.98	998.98	858.03	87.60-
73	الإنتاج المثبت	4583.88	359.32	0.00	300.00	0.00
74	اعانات الاستغلال	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00
	- انتاج الدورة 1	45861.20	34848.08	3588.76	3696.48	6060.64
60	المشتريات المستهلكة	2812.65	2589.35	1701.54	8142.67	4416.25
61	الخدمات الخارجية والخدمات	897.22	258.64	786.11	187.93	435.24
	- استهلاك الدورة 2	3709.87	2847.99	2487.65	8330.60	4851.49
	- القيمة المضافة (1)-(2)3	42151.33	32000.09	1101.11	4634.12-	1209.15
63	أعباء المستخدمين	897.58	686.84	786.47	658.97	426.34
64	الضرائب و الرسوم الأخرى	98.52	95.58	87.41	0.00	53.60
	- اجمالي فائض الاستغلال 4	41155.23	31217.67	227.23	5293.09-	729.21
75	المنتجات العملية الأخرى	54.05	89.64	45.04	85.64	4.98-
65	الأعباء العملية الأخرى	0.00	28.94	18.64	165.90	12.85
68	المخصصات للاهتلاكات و	758.97	358.17	647.86	485.48	122.65
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة	0.00	0.00	400.00	10.00	0.00
	- النتيجة العملية 5	40450.31	30920.20	5.77	5848.83-	588.73
76	المنتجات المالية	64.00	35.87	98.57	20.60	4.56
66	الأعباء المالية	70.58	16.84	81.69	10.00	112.65

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأنواط)

108.09-	10.60	16.88	19.03	6.58-	- النتيجة المالية 6	
480.64	5838.23-	22.65	30939.23	40443.73	- النتيجة العادية قبل 7	
18.97	0.00	0.00	100.00	45.68		695
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		692
461.67	5838.23-	22.65	30839.23	40398.05	- النتيجة العادية بعد للضرائب 8	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية للمنتجات	77
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية للأعباء	67
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	- النتيجة الغير عادية 9	
461.67	5838.23-	22.65	30839.23	40398.05	- النتيجة الصافية 10	
2021	2020	2019	2018	2017	البيان	رقم
9307.23	8639.17	11185.77	8714.37	7059.13	المبيعات من البضائع و المنتجات	70
93.23	180.51-	57.93	23.88-	170.11	الإنتاج المخزن	72
-	-	-	-	-	الإنتاج المثبت	73
-	-	-	-	-	اعانات الاستغلال	74
9400.46	8458.66	11243.71	8690.48	7229.24	- انتاج الدورة 1	
6553.15	6432.48	9134.35	6633.64	5527.36	المشتريات المستهلكة	60
263.87	240.83	241.81	641.51	546.35	الخدمات الخارجية والخدمات	61
6817.01	6673.31	9376.16	7275.15	6073.71	- استهلاك الدورة 2	62 و
2583.45	1785.34	1867.54	1415.33	1155.52	- القيمة المضافة (1)-(2) 3	
785.5	841.75	796.01	698.99	517.23	أعباء المستخدمين	
101.01	81.74	106.89	63.91	60.7	الضرائب و الرسوم الأخرى	63
1696.94	861.86	964.64	652.42	577.59	- اجمالي فائض الاستغلال 4	64
17.67	11.21	9.57	40.56	10.68	المنتوجات العملياتية الأخرى	
51.38	113.43	87.46	52.7	143.11	الأعباء العملياتية الأخرى	75
1815.67	516.36	364.49	318.38	245.14	المخصصات للاهلاكات و	65
-	-	-	-	-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة	68
152.43-	243.28	522.25	321.9	200.02	- النتيجة العملياتية 5	78
18.45	23.15	0.91	1.21	3.45	المنتوجات المالية	
81.35	61.6	13.19	9.7	80.38	الأعباء المالية	76
62.9-	38.45-	12.28-	8.49-	76.94-	- النتيجة المالية 6	66

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأغواط)

215.34-	204.83	509.97	313.41	123.09	- النتيجة العادية قبل 7	
-	59.11	101.94	-	45.29		
246.18-	1.16-	0	0	0		695
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	- النتيجة العادية بعد للضرائب 8	698+
-	-	-	-	-	العناصر غير العادية للمنتجات	692
-	-	-	-	-	العناصر غير العادية للأعباء	693+
-	-	-	-	-	- النتيجة الغير عادية 9	
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	- النتيجة الصافية 10	

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال جدول حسابات النتائج المقدم لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من عام 2012 إلى عام 2021 تظهر تحولات وتغيرات في الأداء المالي والعمليات الرئيسية للمؤسسة:

المبيعات والإنتاج:

- يتضح من الجدول زيادة ملحوظة في المبيعات من عام 2012 إلى عام 2014، مع انخفاض بسيط في عام 2015 و2016. هذا يمكن أن يكون نتيجة تغيرات في الطلب أو الإنتاج، واحتمال أن يكون راجعا بسبب الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر في الربع الأخير من سنة 2014 والتي أثرت على عدة قطاعات ومن بينها قطاع استيراد القطن بأنواعه.
- الإنتاج المخزن والإنتاج المثبت يشيران إلى تغيرات في كميات المنتجات المخزنة والمثبتة على مدى السنوات، وهو ما يمكن أن يكون مرتبطاً بالتخزين والعمليات الإنتاجية، وهذا يرجع لنفس السبب السابق ذكره.

المشتريات والأعباء التشغيلية:

- يبين الجدول زيادة في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية خلال الفترة المحددة، مع تقلبات في بعض السنوات. هذا يمكن أن يرتبط بتغيرات في تكاليف المواد الخام وهذا أمر متعارف عليه بما أن المؤسسة أغلب مشترياتها عبارة عن استيراد مادة أولية من دول خارجية، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة من قبل الدولة ومن بينها غلق سوق الاستيراد الذي كان غلق جزئيا من سنة 2016 حتى أصبح كاملا في 2021 وهذا تماشيا مع السياسة الجديدة المتبعة لتفادي أزمة أخرى بعد الأزمة البترولية لسنة 2014.

- الأعباء التشغيلية تشير إلى التكاليف المرتبطة بالإنتاج والعمليات اليومية، وتظهر زيادة وانخفاض في مختلف السنوات.

القيمة المضافة والنتيجة التشغيلية:

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأنواط)

- يظهر الجدول قيمة المضافة التي تم إنتاجها بواسطة المؤسسة خلال السنوات، وهي نتيجة فرق المبيعات والمشتريات.
 - النتيجة التشغيلية تشير إلى الربح أو الخسارة من العمليات اليومية للمؤسسة، وتظهر تقلبات في مختلف السنوات.
- النتيجة المالية والنتيجة الصافية:

- يظهر الجدول النتيجة المالية قبل وبعد الضرائب، مع تقديم العناصر غير العادية التي لم تكن موجودة.
- النتيجة الصافية هي النتيجة النهائية للمؤسسة بعد مراعاة كافة العوامل المالية والضرائب.

المطلب الثاني: عرض المواد المستوردة والنتائج الإجمالي لمؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012 - 2021)

في هذا المطلب سنقوم بعرض كافة المواد الأولية التي تم استردادها من قبل مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة 2021 - 2021، مع العلم بأن المؤسسة ليست هي من تقوم بإجراءات الاستيراد بل مؤسسة (TAYAL) الكائن مقرها بغيليزان وهي فرع تابع لقطنيات الجنوب وفق للتقسيم المعد في إعادة الهيكلة التي سبق وأن ذكرناه، ولنوضح الفكرة بشكل أفضل فإن مؤسسة قطنيات الجنوب عندما تحتاج إلى مادة أولية مستوردة تقوم بالتواصل مع الشركة الأم بالجزائر العاصمة والتي بدورها تتواصل مع مؤسسة (TAYAL) المختصة بالتجارة الخارجية فهي تعمل كوسيط تجاري والمبالغ المذكورة في الجداول والقوائم الآتية هي مبالغ شاملة التكلفة.

أولاً: إجمالي المشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

قدمت لنا مؤسسة قطنيات الجنوب مجموعة من المعطيات ومن بينها قيمة المشتريات المستوردة والمتمثلة في كل المواد التي إشترتها من دولة أخرى كمواد أولية أو عتاد للصيانة وغيرها... إلخ وقدرت المبالغ بالتقريب ل 1000 دج، وكما قدمت لنا نسبة تكلفتها بالنسبة لهامش الربح المحقق وهو كالتالي:

جدول رقم إجمالي المشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

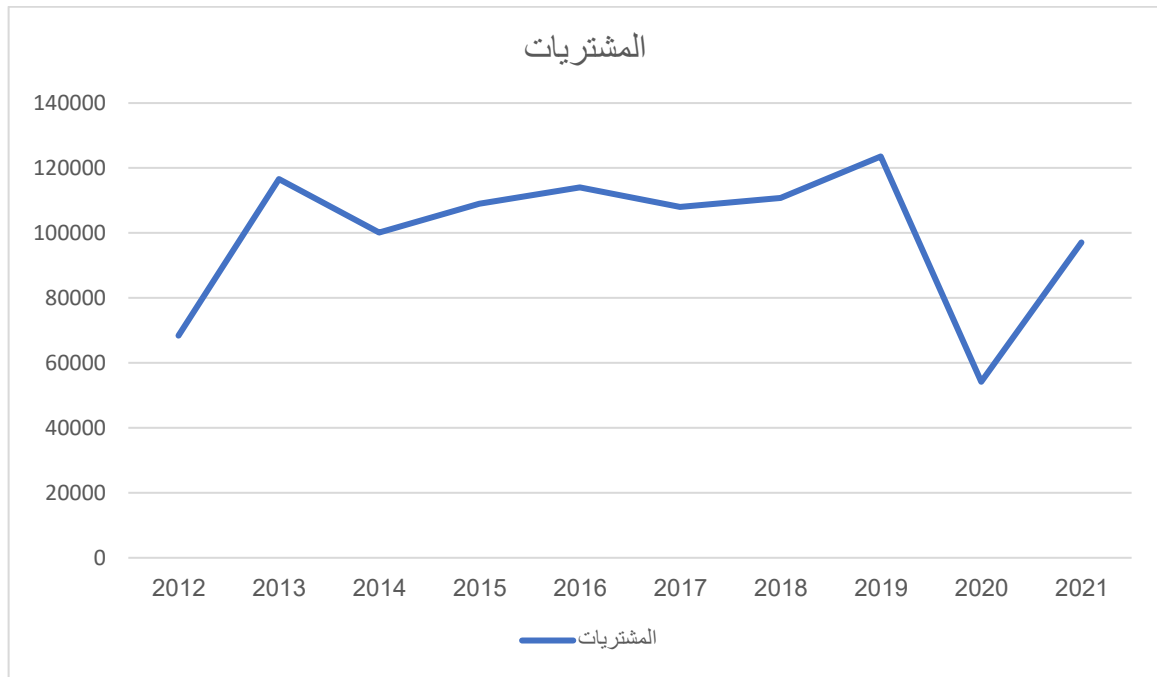
السنة	2012	2013	2014	2015	2016
البيان	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة
	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة
	68436.76	116627.05	100133.67	109021.50	114015.16
	25%	47%	43%	42%	46.48%
السنة	2017	2018	2019	2020	2021

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأخطاط)

البيان	قيمة المشتريات المستوردة	نسبة التكلفة	قيمة المشتريات المستوردة	نسبة التكلفة	قيمة المشتريات المستوردة	نسبة التكلفة	قيمة المشتريات المستوردة	نسبة التكلفة	قيمة المشتريات المستوردة
	108033.77	41.54 %	54197.97	21 %	123557.54	44.09%	110788.50	44.09%	97106.82
									29%

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (06): منحى بياني لقيم مشتريات لفترة 2012-2021



المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ملاحق معطيات في الاكسال

نلاحظ من خلال نتائج الجدول والرسم البياني بأن في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، تباينت نسبة التكلفة للمشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب، ففي عام 2012، كانت نسبة التكلفة 25.25٪، وقيمة المشتريات المستوردة بلغت 68436.76 دج، ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى أعلى مستوى في عام 2019 بنسبة 49٪ وقيمة مشتريات تقدر بـ 123557.54 دج بعد ذلك، انخفضت النسبة مرة أخرى في السنوات التالية، حيث بلغت 21٪ في عام 2020 و 29٪ في عام 2021، مع قيم مشتريات تقدر بـ 54197.97 و 97106.82 على التوالي.

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو الآتي:

1. هناك تقلبات في نسبة التكلفة وقيم المشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2021.
2. في الفترة الأولى من العام 2012 إلى العام 2016، كانت هناك زيادة في نسبة التكلفة مع تقلبات في القيمة المستوردة، حيث بلغت النسبة العالية في عام 2016 بنسبة 46.48٪، وقيمة مشتريات تقدر بـ 114015.16 دج وهذا راجع للتقلبات في سعر الصرف ناهيك عن الأزمات التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية.
3. من عام 2017 إلى عام 2021، بدأت النسبة في الانخفاض بشكل ملحوظ مع تقليل في قيم المشتريات المستوردة، وكان أدنى مستوى في النسبة في عام 2020 بنسبة 21٪ وأدنى قيمة للمشتريات بقيمة 54197.97 دج، ويعود هذا التراجع للسياسات المتبعة من قبل الدولة في شكل غلق بعض الأسواق الخارجية وتعقيد إجراءات الاستيراد من خلال الاعتماد المستندي ورخص الاستيراد ناهيك عن انخفاض العملة الجزائرية.
4. يمكن توجيه التحليل لفهم الأسباب وراء هذه التقلبات، مثل تغيرات في أسعار السوق، أو تغيرات في الطلب على المنتجات المستوردة، أو تغيرات في سياسات الاستيراد والتصدير.

ثانياً: إجمالي إنتاج مؤسسة قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

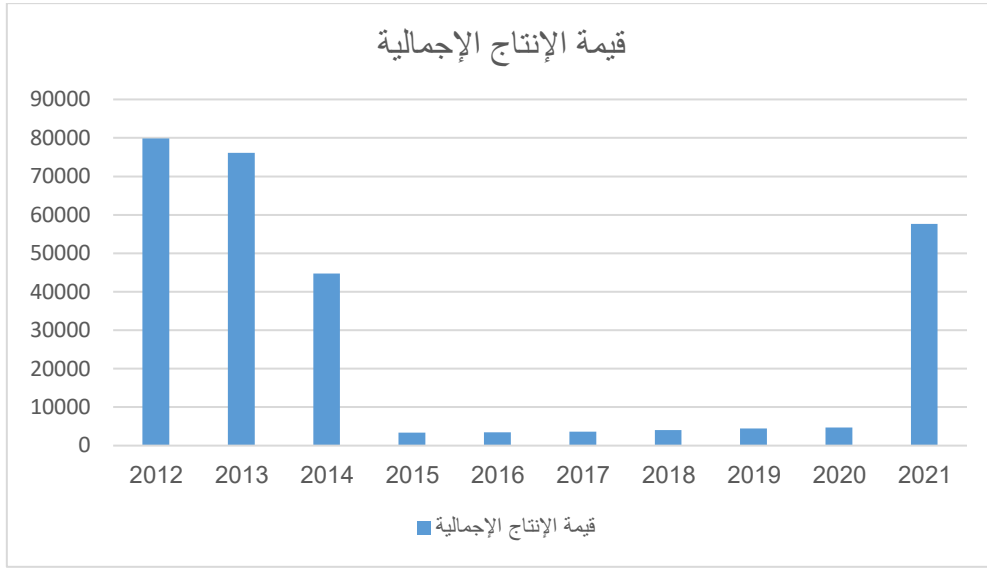
من بين المعطيات المقدمة من قبل مؤسسة قطنيات الجنوب هي قيمة الإنتاج الإجمالية السنوية لعشر سنوات ونسبة هامش الربح بالنسبة لإجمالي التكاليف

جدول رقم (17): إجمالي إنتاج مؤسسة قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

2016		2015		2014		2013		2012		السنوات
نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	البيان
7.62%	3489.5	7.40%	3363.30	5.93%	44702.7	17.42%	76148.60	19.31%	79897.64	
2021		2020		2019		2018		2017		السنوات
نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	البيان
00%	57651.7	7.56%	4716.3	8.32%	4474.9	8.50%	4024.30	7.90%	3603.4	

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (07) مخطط الاعمدة البيانية لقيمة الإنتاج الاجمالية



المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ملاحق معطيات في الاكسال

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابق بأن في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، شهدت مؤسسة قطنيات الجنوب تبايناً في نسبة هامش الربح وقيمة الإنتاج الإجمالية كما يلي:

- في عام 2012، بلغت نسبة هامش الربح 19.31٪ مع قيمة إنتاج إجمالية تبلغ 79897.64 دج.
- تباينت الأرقام خلال السنوات التالية، حيث انخفضت نسبة هامش الربح إلى أدنى مستوى في عام 2016 بنسبة 5.93٪ وقيمة إنتاج تقدر بـ 44702.7، ثم ارتفعت مرة أخرى في السنوات اللاحقة.
- في عام 2021، بلغت نسبة هامش الربح 00٪ مع قيمة إنتاج إجمالية تقدر بـ 57651.7 دج.

يتطلب التحليل الدقيق لهذه الأرقام فهم عوامل التغير في هامش الربح وقيمة الإنتاج، مثل تغيرات في تكاليف الإنتاج، أو تحسن في إدارة العمليات، أو تغيرات في الطلب والعرض على المنتجات.

أولاً: تقلبات في نسبة هامش الربح: يلاحظ ارتفاعاً وانخفاضاً في نسبة هامش الربح على مدى السنوات المذكورة. هذا يمكن أن يكون ناتجاً عن تغيرات في تكاليف الإنتاج، مثل تكاليف المواد الخام التي تم استيرادها أو تكاليف العمالة، أو قد يكون ناتجاً عن تغيرات في سعر بيع المنتجات وسنفسر سبب تلك التقلبات في التحليلات القادمة.

ثانياً: تباين في قيمة الإنتاج الإجمالية: يظهر الجدول تبايناً في قيمة الإنتاج الإجمالية أيضاً، حيث تراوحت القيم بين مستويات منخفضة ومستويات مرتفعة خلال الفترة المذكورة. يمكن أن يكون هذا الناتج من تغيرات في حجم الإنتاج أو في الطلب

على المنتجات، أو قد يكون بسبب نقص في المادة الأولية المستخدمة أو حتى مصدرها والذي نعلم بأن مصدر من العالم الخارجي.

يمكن استخدام هذه البيانات في التحليل الاستراتيجي لمؤسسة قطنيات الجنوب، مثل تحديد العوامل التي تؤثر في هامش الربح والإنتاجية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على هذه التحليلات، مثل تحسين عمليات الإنتاج أو تحسين استراتيجيات التسعير.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التوازن المالي

يتناول الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التوازن المالي، وهو هدف تسعى إليه المؤسسة لضمان استدامة الموارد المالية وتجنب العجزات المالية المتكررة. يشمل هذا المبحث استعراض لأهم الأساليب والتقنيات المتبعة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى تحليل تأثير هذه الاستراتيجيات على الأداء المالي العام.

المطلب الأول: تحليل الهيكلية المالية والنسب

حساب أهم المؤشرات المالية لمؤسسة و النسب المالية ممكنا خلال الفترة ممتدة ما بين 2012 إلى 2021 للمركب قطنيات الجنوب

الأول: حساب مؤشرات التوازن

لحساب رأس المال العامل الإجمالي (Total Working Capital) لكل سنة، يتم استخدام الصيغة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

بناءً على البيانات التي قدمتها في الجداول السابقة، يمكننا حساب رأس المال العامل الإجمالي لكل سنة كما يلي:

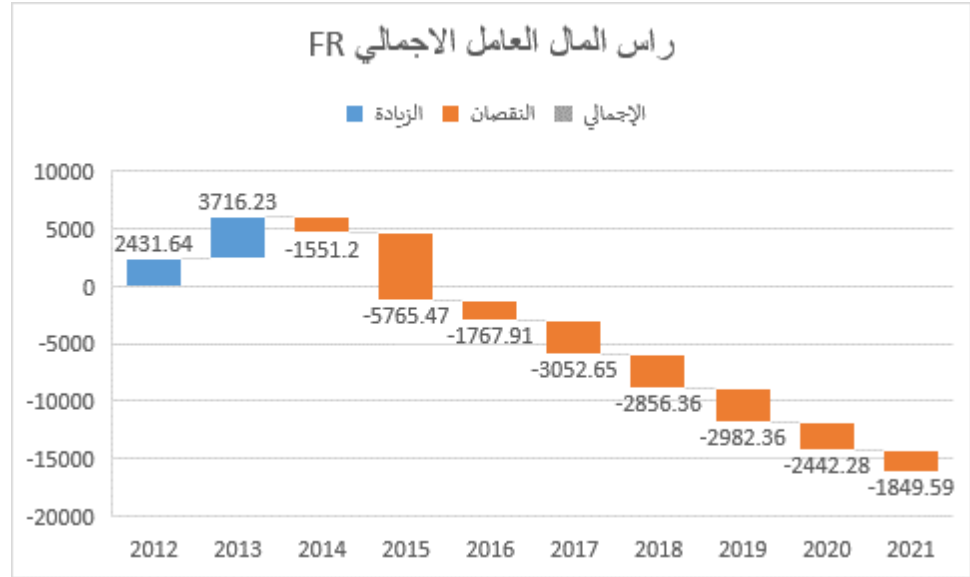
جدول رقم 18 نتائج قيم راس المال العامل الإجمالي FR

السنة	الأصول الجارية (مليون)	الخصوم الجارية (مليون)	رأس المال العامل الإجمالي (مليون)
2012	10548.62	8116.98	2424.64
2013	11702.01	7985.78	3716.23
2014	8672.25	10223.45	-1541.20
2015	4078.48	9843.95	-5765.47

السنة	الأصول الجارية (مليون)	الخصوم الجارية (مليون)	رأس المال العامل الإجمالي (مليون)
2016	4058.62	5826.53	-1767.91
2017	4307.05	7359.70	-3052.65
2018	6550.67	9407.03	-2856.36
2019	4724.96	7707.32	-2982.36
2020	4630.55	7072.83	-2442.28
2021	5706.51	7556.10	-1853.59

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (08): مخطط الاعمدة البيانية لرأس المال العامل الإجمالي FR



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تعليق على رأس المال العامل الإجمالي (FR) رأس المال العامل الإجمالي (FR) هو مقياس يعبر عن الفارق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. يُظهر هذا المقياس مدى قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام مواردها المتاحة.

تحليل FR عبر السنوات من خلال البيانات المقدمة، اتجاه تنازلي FR: بدأ إيجابياً في 2012 و 2013، لكنه انخفض بشكل حاد وأصبح سالباً من 2014 حتى 2021. هذا الانخفاض المستمر يشير إلى تدهور في الوضع المالي للشركة. قيم سلبية مستمرة: القيم السلبية منذ 2014 تعني أن الشركة تواجه صعوبة في تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام

أصولها المتداولة، مما يشير إلى ضعف في السيولة وقد يؤدي إلى مشكلات مالية خطيرة. تقلبات كبيرة: التقلبات الكبيرة في FR بين السنوات تشير إلى عدم استقرار مالي، وربما عدم وجود تخطيط مالي محكم. الحلول المقترحة لتحسين FR تحسين إدارة الأصول المتداولة: تحسين دوران المخزون: تقليل مستويات المخزون غير الضرورية من خلال تحسين إدارة سلسلة التوريد وتقنيات الإنتاج الفعالة. تحصيل المدفوعات بسرعة أكبر: تعزيز سياسات التحصيل لخفض فترة تحصيل الديون وتحسين تدفق النقد. إدارة الخصوم المتداولة بشكل أفضل: التفاوض على شروط دفع أطول: العمل على التفاوض مع الموردين للحصول على شروط دفع أطول دون تكاليف إضافية، مما يزيد من السيولة المتاحة. إعادة هيكلة الديون: إعادة جدولة الديون قصيرة الأجل لتخفيف الضغط على التدفقات النقدية. زيادة السيولة النقدية: بناء احتياطات نقدية: زيادة الاحتياطات النقدية لتوفير مرونة أكبر في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل. استخدام خطوط الائتمان: الاعتماد على خطوط الائتمان المتاحة لمواجهة الفجوات النقدية المؤقتة. تحسين الكفاءة التشغيلية: خفض التكاليف: البحث عن فرص لتخفيض التكاليف التشغيلية لزيادة الربحية وتحسين التدفقات النقدية. زيادة الإنتاجية: استخدام التكنولوجيا والعمليات الفعالة لزيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد. التخطيط المالي والتحليل الدوري: التخطيط المالي الشامل: إعداد خطط مالية شاملة تساعد في التنبؤ بالاحتياجات النقدية وتحسين إدارة الأصول والخصوم. التحليل الدوري للأداء المالي: مراجعة وتحليل الأداء المالي بشكل دوري لتحديد النقاط الضعيفة واتخاذ الإجراءات التصحيحية. الخلاصة إن تحسين FR يعتبر أمرًا حيويًا لضمان استقرار الشركة المالي وقدرتها على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل. من خلال تبني الحلول المقترحة، يمكن تحسين السيولة وزيادة كفاءة إدارة الأصول والخصوم، مما يساهم في تحسين الوضع المالي العام للشركة.

لحساب الخزينة الصافية (TN - Net Treasury) ، نستخدم الصيغة التالية:

الخزينة الصافية = الأصول النقدية وما في حكمها - الخصوم النقدية وما في حكمها

حيث تشمل الأصول النقدية وما في حكمها النقد وما يعادله، وتشمل الخصوم النقدية وما في حكمها الديون قصيرة الأجل.

بالنظر إلى البيانات المتاحة:

- الأصول النقدية وما في حكمها: تشمل "خزينة الأصول.
- الخصوم النقدية وما في حكمها: تشمل "خزينة الخصوم.

سنقوم بحساب الخزينة الصافية لكل سنة باستخدام هذه البيانات.

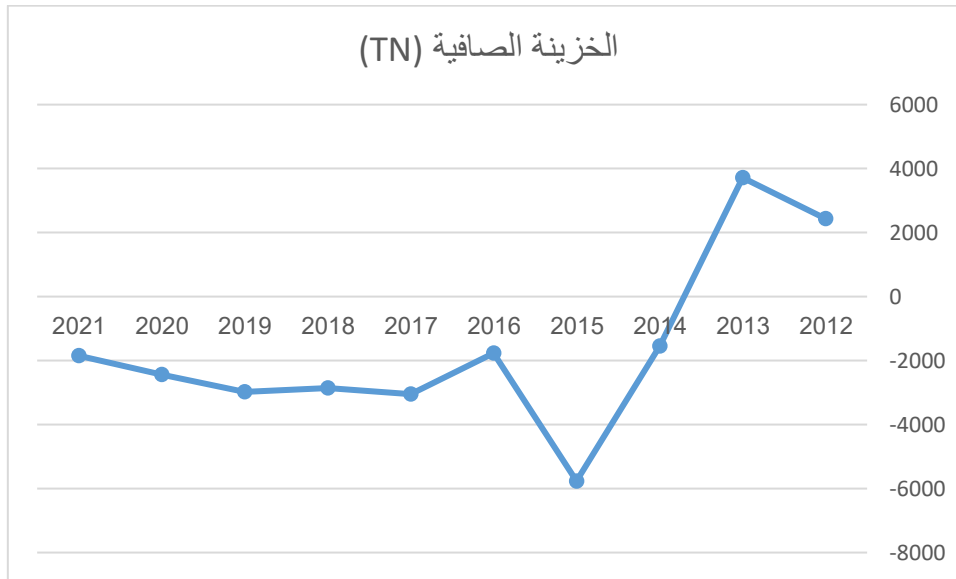
مثال عملي: باستخدام البيانات المقدمة، سنقوم بحساب الخزينة الصافية (TN) لكل سنة كما يلي:

جدول رقم(19): قيم الخزينة الصافية TN

السنة	خزينة الأصول (مليون)	خزينة الخصوم (مليون)	الخزينة الصافية (TN) مليون
2012	1055.33	2964.54	-1909.21
2013	2600.01	2508.32	91.69
2014	988.91	4965.54	-3976.63
2015	0	895.36	-895.36
2016	100	1963.05	-1863.05
2017	128.95	1976.83	-1847.88
2018	741.89	1458.64	-716.75
2019	327.4	0	327.4
2020	2638.74	14.46	2624.28
2021	2929.27	11.28	2917.99

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف المؤسسة.

شكل رقم (09): منحى البياني لتغيرات الخزينة TN خلال السنوات



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تفسير النتائج:

تعليق على الخزينة الصافية (TN) الخزينة الصافية (TN) تعبر عن الفارق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وتوضح قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام مواردها السائلة.

تحليل TN عبر السنوات من خلال تحليل البيانات المقدمة سابقاً، يمكن ملاحظة أن TN كانت في مستويات مختلفة على مدار السنوات:

1. تناقص مستمر TN: شهدت انخفاضاً ملحوظاً من 2013 إلى 2021، مما يشير إلى تدهور في السيولة النقدية وقدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
2. قيم سلبية: القيم السلبية المتزايدة تعني أن الشركة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتلبية احتياجاتها التشغيلية اليومية، مما قد يعرضها لمخاطر سيولة.
3. تباين بين السنوات: هذا التباين يشير إلى عدم استقرار في الإدارة المالية للشركة وقدرتها على التنبؤ بالاحتياجات النقدية.

الحلول المقترحة لتحسين TN

1. تحسين إدارة الأصول المتداولة:
 - تقليل فترة تحصيل الديون: تحسين عمليات الفوترة والتحصيل لتقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة لتجميع مستحققاتها.
 - تحسين دوران المخزون: إدارة مستويات المخزون بكفاءة لتجنب تخزين كميات زائدة، مما يحرق النقد الذي يمكن استخدامه في أماكن أخرى.
2. إدارة الخصوم المتداولة:
 - تفاوض على شروط دفع أفضل: التفاوض مع الموردين للحصول على شروط دفع أطول دون تكاليف إضافية، مما يوفر سيولة نقدية.
 - إعادة جدولة الديون: إعادة جدولة الديون قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل لتخفيف الضغط على التدفقات النقدية الحالية.
3. تعزيز السيولة النقدية:
 - زيادة الاحتياطات النقدية: بناء احتياطات نقدية أكبر لمواجهة الفجوات النقدية والتحديات غير المتوقعة.
 - استغلال التمويل القصير الأجل: الاستفادة من القروض قصيرة الأجل أو خطوط الائتمان لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية.
4. تحسين الكفاءة التشغيلية:

- تخفيض التكاليف التشغيلية: البحث عن فرص لتخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة، مثل تحسين العمليات وتخفيض النفقات غير الضرورية.
 - تحسين إدارة النفقات: وضع سياسات صارمة لمراقبة النفقات والتحكم فيها.
5. تخطيط مالي شامل:
- تطوير توقعات مالية دقيقة: إنشاء توقعات مالية دقيقة تساعد في التنبؤ بالاحتياجات النقدية وتخطيط التدفقات النقدية بفعالية.
 - تحليل دوري للأداء المالي: القيام بتحليل دوري للأداء المالي لتحديد المشكلات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

الخلاصة

إن تحقيق تحسين في TN يعتبر أمرًا ضروريًا لتعزيز السيولة والاستقرار المالي للشركة. من خلال تبني الحلول المقترحة، يمكن تحسين القدرة على إدارة التدفقات النقدية وضمان تلبية الالتزامات القصيرة الأجل بفعالية.

لحساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) باستخدام العلاقة المعطاة:

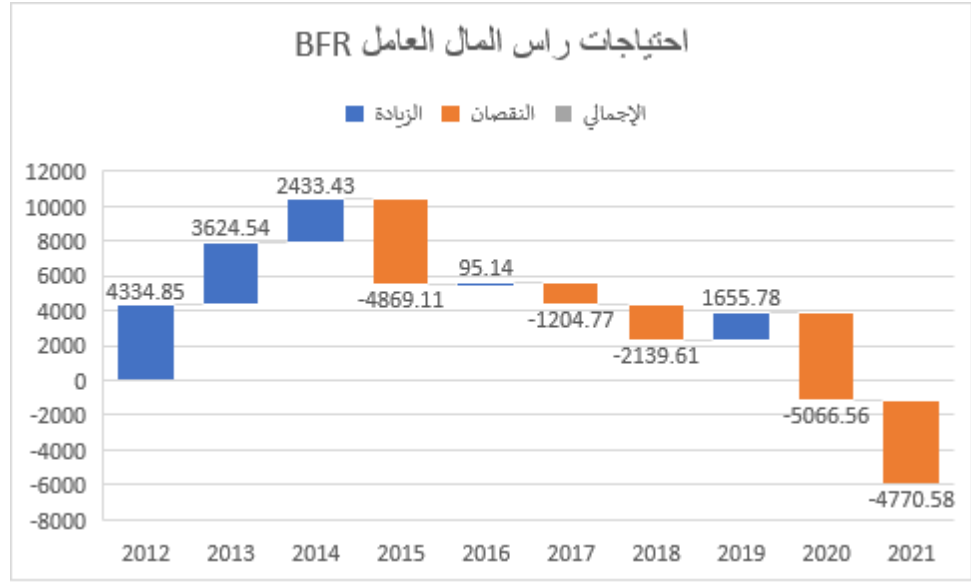
$$BFR = \text{رأس المال العامل (FR)} - \text{الحزينة الصافية (TN)}$$

جدول رقم (20): اجمالي النتائج باستخدام البيانات من الجدول:

السنة	رأس المال العامل (FR)	الحزينة الصافية (TN)	احتياجات رأس المال العامل (BFR)
2012	2425.64	-1909.21	4334.85
2013	3716.23	91.69	3624.54
2014	-1543.20	-3976.63	2433.43
2015	-5765.47	-895.36	-4869.11
2016	-1767.91	-1863.05	95.14
2017	-3052.65	-1847.88	-1204.77
2018	-2856.36	-716.75	-2139.61
2019	-2982.36	-4638.14	1655.78
2020	-2442.28	2624.28	-5066.56
2021	-1851.59	2918.99	-4770.58

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية

شكل رقم (10): مخطط الاعمدة البياني لاحتياجات رأس المال العامل BFR



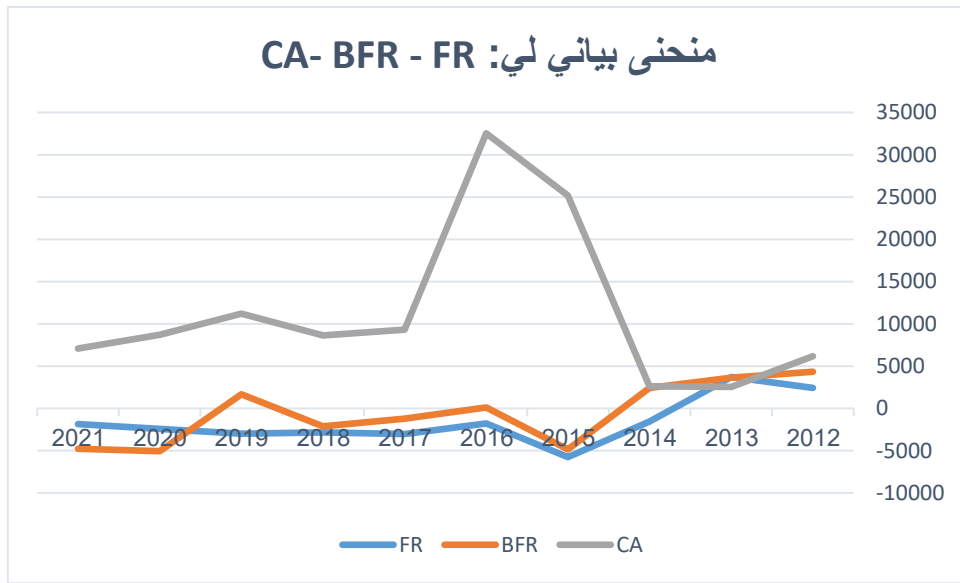
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

هذه القيم تُظهر احتياجات رأس المال العامل (BFR) لكل سنة بناءً على البيانات المقدمة تفسير النتائج:

تعليق على BFR احتياجات رأس المال العامل (BFR) تعكس الفجوة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. من خلال تحليل الأرقام المقدمة، يمكن ملاحظة الاتجاهات التالية: اتجاه تناقصي: من الواضح أن BFR اتخذ مسارًا تناقصيًا بدءًا من 2013 وحتى 2021، حيث تحولت القيم من موجبة إلى سلبية. هذا يشير إلى تزايد الاعتماد على الخصوم المتداولة لتغطية الأصول المتداولة. قيم سلبية BFR: سلبية تعني أن الشركة تعتمد على مصادر تمويل خارجية لتغطية احتياجاتها من رأس المال العامل. هذا قد يشير إلى مشكلات في السيولة وقدرة الشركة على تمويل عملياتها التشغيلية. تقلبات كبيرة: هناك تقلبات كبيرة في BFR بين السنوات المختلفة، مما يشير إلى عدم استقرار في إدارة رأس المال العامل. الحلول المقترحة لتحسين BFR إدارة المخزون: تحسين دوران المخزون: يمكن تقليل مستوى المخزون من خلال تحسين إدارة سلسلة التوريد وتقليل الوقت المستغرق في تخزين المنتجات. تنفيذ نظام التخطيط لمتطلبات المواد (MRP) استخدام أنظمة تخطيط فعالة لتقليل مستويات المخزون دون التأثير على الإنتاج. إدارة المدينين: تحسين تحصيل الديون: يمكن تقليل فترة تحصيل المدفوعات من العملاء عن طريق تحسين عمليات الفوترة والتحصيل. تقديم حوافز للسداد المبكر: يمكن تقديم خصومات للعملاء الذين يسددون فواتيرهم مبكرًا. إدارة الدائنين: التفاوض على شروط دفع أفضل: يمكن التفاوض على شروط دفع أطول مع الموردين لتحسين تدفق النقد. تحليل تكلفة الدفع المبكر: النظر في تكلفة الفرصة البديلة للدفع المبكر مقابل الاحتفاظ بالنقد لفترة أطول. إدارة النقد: زيادة الاحتياطيات النقدية: يمكن تحسين السيولة النقدية من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية واستخدام أدوات إدارة النقد الفعالة. تخفيض التكاليف التشغيلية: البحث عن طرق لتقليل التكاليف

التشغيلية لزيادة السيولة النقدية. التمويل القصير الأجل: استخدام القروض قصيرة الأجل: يمكن استخدام القروض قصيرة الأجل لتغطية الفجوات النقدية المؤقتة. تفعيل خطوط الائتمان: الاستفادة من خطوط الائتمان المتاحة لتلبية الاحتياجات النقدية الفورية. تحسين رأس المال العامل: تحليل وتقييم مستمر: القيام بمراجعة دورية لمكونات رأس المال العامل وتحديد نقاط الضعف والتحسين المستمر تخطيط مالي شامل: استخدام التخطيط المالي الشامل لتقدير الاحتياجات المستقبلية من رأس المال العامل.

شكل رقم (11): منحنى البياني لتغيرات في : CA-BFR-FR

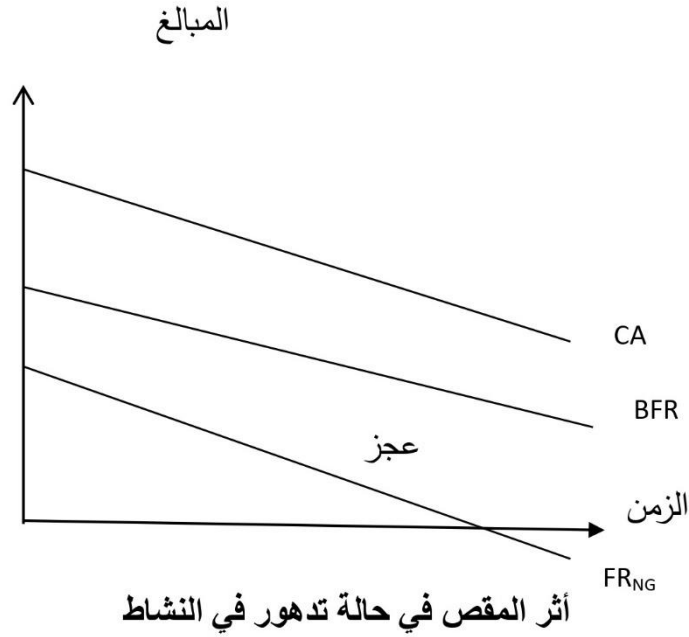


المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

حالة تدهور في النشاط: 1

في حالة مواجهة المؤسسة لمشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فان ذلك يؤدي إلى انخفاض في رقم الاعمال، وبالتالي انخفاض الايرادات مقابل التكاليف وبالتالي انخفاض رقم الاعمال ويؤدي إلى انخفاض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، فتنخفض الموارد الدائمة للمؤسسة بمرور الزمن، وبالتالي انخفاض في FRng كما ينتج عن هذه الحالة انخفاض في BFR بمرور الزمن ولكن أقل حدة من FRng بسبب اختفاء او زوال بعض العناصر المتعلقة بالاستغلال كالعامل، وأوراق القبض

شكل رقم (12): أثر المقص في حالة تدهور في النشاط



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص.92

في هذه الحالة لابد من تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة في السوق، وفي حال سيطرة المنافسين على السوق فان المؤسسة تكون أمام خيار الانسحاب التدريجي ثم تغيير النشاط.

2- حساب النسب المالي

إليك جدول يتضمن نسب السيولة، السيولة السريعة، والسيولة النقدية لكل سنة من 2012 إلى 2021:

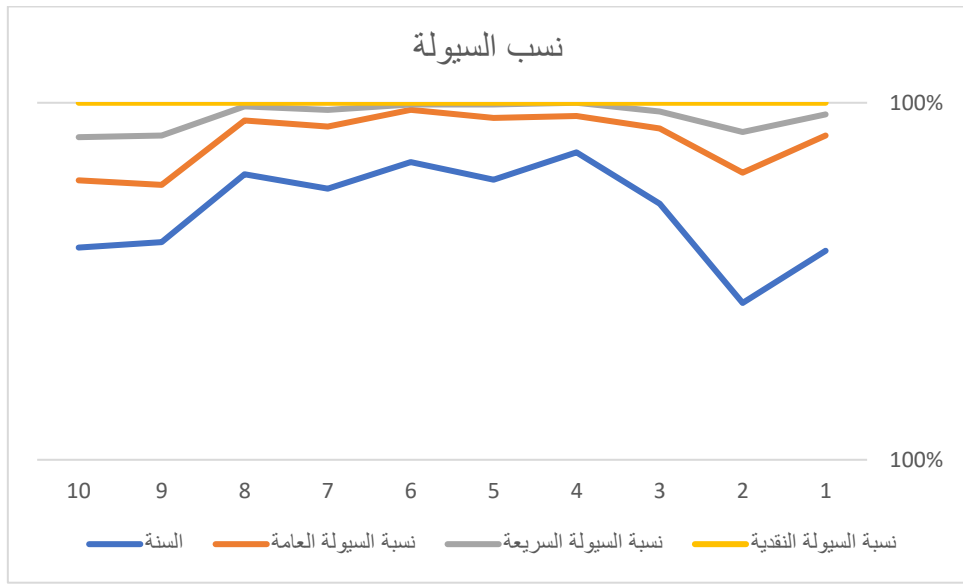
الجدول رقم (21): يعرض نسب السيولة المختلفة للأعوام من 2012 إلى 2021.

السنة	نسبة السيولة	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة النقدية
2012	1.30	0.24	0.13
2013	1.47	0.46	0.33
2014	0.85	0.19	0.10
2015	0.41	0.15	0.00
2016	0.70	0.15	0.02
2017	0.59	0.06	0.02

السنة	نسبة السيولة	نسبة السيولة السريعة	نسبة السيولة النقدية
2018	0.70	0.19	0.08
2019	0.61	0.16	0.04
2020	0.65	0.56	0.37
2021	0.76	0.49	0.39

المصدر: من اعداد الطالبين باستخدام الميزانية المالية

شكل رقم (13) منحى بياني لنسب السيولة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل مختصر لنسب السيولة، السيولة السريعة، والسيولة النقدية من 2012 إلى 2021:

نسبة السيولة (Current Ratio)

- 2012-2013 نسب جيدة (1.30 و 1.47)، الشركة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.
- 2014-2015 انخفاض كبير (0.85 و 0.41)، الشركة تواجه صعوبة في تغطية التزاماتها.
- 2016-2019 نسب أقل من 1، تشير إلى استمرار التحديات المالية.
- 2020-2021 تحسن (0.65 و 0.76)، لكن لا تزال أقل من المستوى المثالي.

نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

- 2012-2013 نسب منخفضة (0.24 و 0.46)، الشركة تعتمد على المخزون لتغطية التزاماتها.

- 2014-2017 مزيد من التدهور (0.19 إلى 0.06) ، الاعتماد الكبير على المخزون.
- 2018-2019 تحسن طفيف (0.19 و 0.16)، لكن لا تزال دون المستوى المطلوب.
- 2020-2021 تحسن كبير (0.56 و 0.49)، لكنه لا يزال أقل من 1.

نسبة السيولة النقدية (Cash Ratio)

- 2012-2013 نسب منخفضة (0.13 و 0.33)، نقص في النقدية لتغطية الالتزامات.
- 2014-2016 انخفاض مستمر (0.10 إلى 0.02)، التحديات المالية مستمرة.
- 2017-2019 نسب منخفضة (0.02 إلى 0.04)، استمرار الوضع الصعب.
- 2020-2021 تحسن ملحوظ (0.37 و 0.39)، لكنه لا يزال أقل من المستوى المثالي.

خلاصة التحليل بشكل عام، يظهر التحليل أن الشركة مرت بفترة صعبة بين 2014 و 2019، حيث كانت نسب السيولة الثلاثة أقل من المستوى المثالي، مما يشير إلى تحديات كبيرة في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل. ومع ذلك، بدأت الأوضاع تتحسن تدريجياً في 2020 و 2021، حيث ارتفعت نسب السيولة الثلاثة، على الرغم من أنها لا تزال أقل من المستوى المثالي.

تحسين نسب السيولة السريعة والنقدية في السنوات الأخيرة يشير إلى إدارة أفضل للأصول الجارية والنقدية، مما قد يكون نتيجة لتحسينات في العمليات الداخلية أو زيادة في الإيرادات. ومع ذلك، يحتاج المستثمرون وأصحاب المصلحة إلى مراقبة هذه النسب عن كثب لضمان استدامة التحسن المالي.

حساب نسب التمويل الذاتي والديون للتأكد من استقرار الهيكل المالي.

لجدول المعدل بناءً على النسب التمويلية المحسوبة:

الجدول رقم (22): نتائج حساب نسب التتميلية من 2012-2021

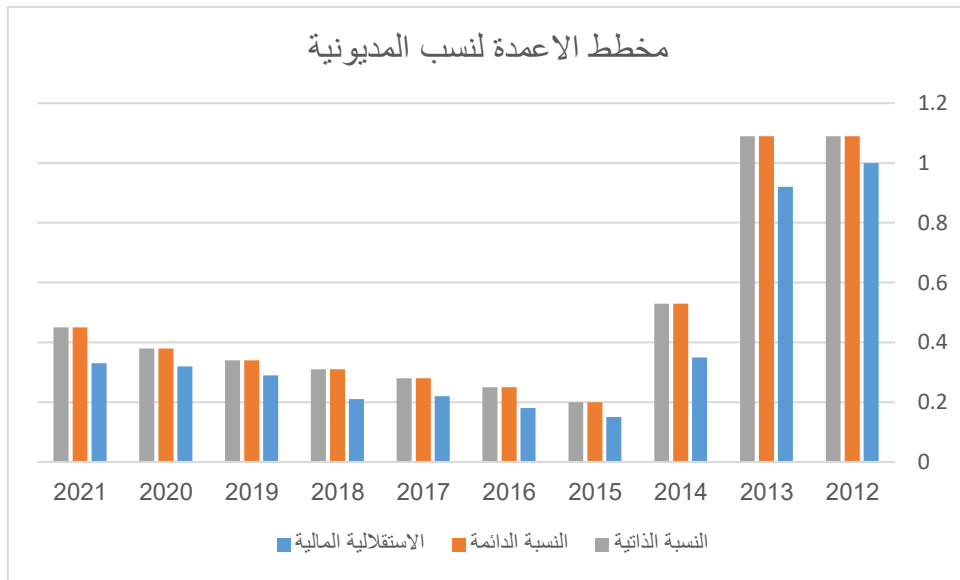
السنة	الاستقلالية المالية	النسبة الدائمة	النسبة الذاتية
2012	1.00	1.09	1.09
2013	0.92	1.09	1.09
2014	0.35	0.53	0.53
2015	0.15	0.20	0.20
2016	0.18	0.25	0.25
2017	0.22	0.28	0.28

السنة	الاستقلالية المالية	النسبة الدائمة	النسبة الذاتية
2018	0.21	0.31	0.31
2019	0.29	0.34	0.34
2020	0.32	0.38	0.38
2021	0.33	0.45	0.45

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة

هذا الجدول يعكس الاستقلالية المالية، النسبة الدائمة، والنسبة الذاتية للشركة على مدار السنوات.

شكل رقم (14): مخطط الاعمدة لنسب المديونية



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل النسب التمويلية المقدمة يساعد في فهم كيفية تمويل الشركة لأنشطتها وأصولها على مر السنوات. إليك التحليل لكل نسبة بشكل منفصل:

1. الاستقلالية المالية: (Financial Independence Ratio)

○ تمثل هذه النسبة القدرة على تمويل الأصول والأنشطة باستخدام رأس المال الخاص بالشركة دون الحاجة للاقتراض.

○ تبين النسبة تراجعاً من عام 2012 حتى 2014، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الديون لتمويل الأنشطة. بدأت النسبة تتحسن بعد عام 2014 مما يشير إلى استعادة الاستقلالية المالية للشركة.

2. النسبة الدائمة: (Permanent Ratio)

○ تعكس هذه النسبة نسبة الأصول الثابتة التي تمّولها من رؤوس الأموال الدائمة (الأموال التي لا تتطلب سدادًا).

○ النسبة تتراوح بين 0.20 و 0.45 على مدار السنوات، مما يشير إلى أن الشركة تميل إلى استخدام الديون بشكل أكبر لتمويل الأصول الثابتة مقارنة برأس المال الخاص.

3. النسبة الذاتية: (Self-sufficiency Ratio)

○ هذه النسبة توضح مقدار الأصول الثابتة التي تمّولها رؤوس الأموال الخاصة.

○ النسبة تتراوح بين 0.20 و 0.45 أيضًا، مما يعكس الاعتماد المتوسط على رأس المال الخاص في تمويل الأصول الثابتة.

التحليل الشامل:

- يبدو أن الشركة كانت تعتمد بشكل أكبر على الديون في الأعوام الأولى (قبل عام 2014) لتمويل نشاطاتها واستثماراتها الثابتة، مما قد يكون بسبب توسعات أو استثمارات كبرى.
 - تحسنت الاستقلالية المالية للشركة بعد عام 2014، مما يشير إلى تحسن في إدارة الديون أو زيادة في الرأس المال الخاص المتاح للشركة.
 - النسب الدائمة والنسبة الذاتية تظهر استخدامًا متوسطًا لرأس المال الخاص في تمويل الأصول الثابتة، مما يعكس استراتيجية متوازنة بين استخدام الديون ورأس المال الخاص في الاستثمارات طويلة الأجل.
- باستخدام هذا التحليل، يمكن للمستثمرين والمدراء والمحللين استخلاص رؤى حول صحة واستدامة استراتيجيات تمويل الشركة على مدى السنوات الماضية وتوقعاتها للمستقبل.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات ونسب الربحية والاستيراد لمؤسسة

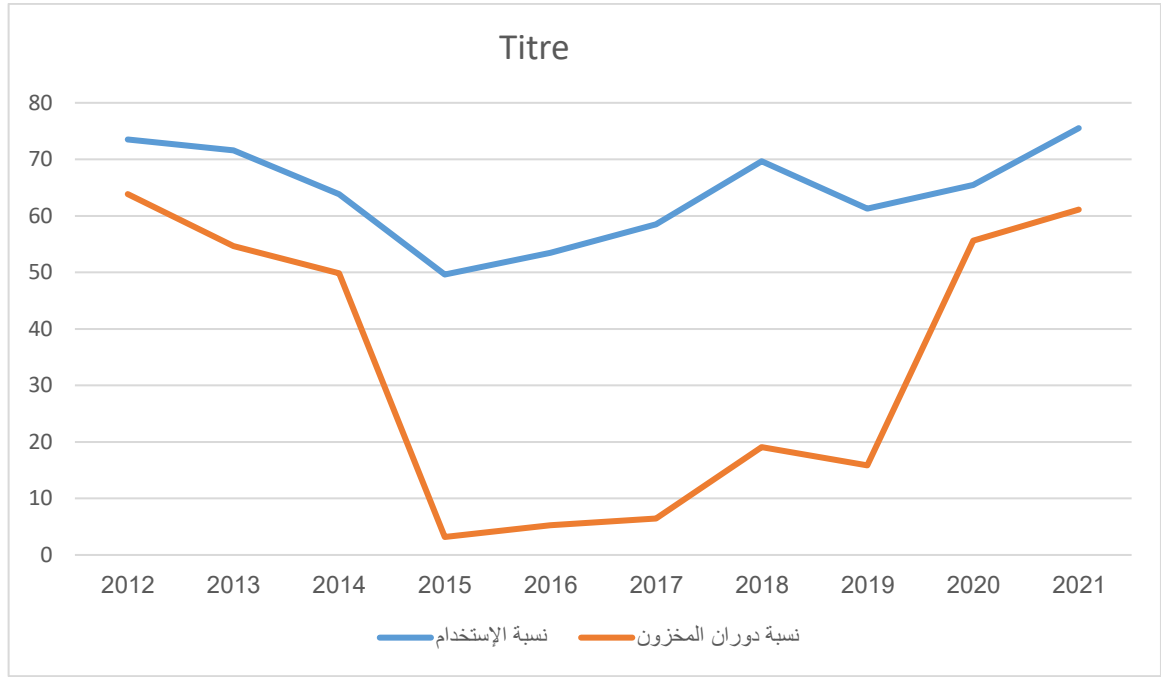
حساب نسب الاستيراد الإجمالية

الجدول (23): نسب استيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الاستخدام	73.52	71.58	63.85	49.62	53.47	58.52	69.64	61.30	65.47	75.52
نسبة دوران المخزون	63.85	57.65	49.81	3.18	5.25	6.42	19.06	15.85	55.63	61.10

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ملاحق معطيات في الاكسال

الشكل (15) تطور دوران المخزون والاستخدام لاستيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

تحليل نتائج نسب الاستيراد:

- نسبة الاستخدام:
 - تلاحظ زيادة مستمرة في نسبة الاستخدام منذ عام 2012 حتى عام 2021، حيث تراوحت بين 73.52% في عام 2012 ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2021 بنسبة 75.52%.
 - يُشير ذلك إلى أن مؤسسة قطنيات الجنوب قامت بزيادة استخدام مواردها بشكل مستمر على مدى السنوات العشر الماضية، مما يعكس نشاطاً وازدهاراً في عملياتها.
- نسبة دوران المخزون:
 - يُلاحظ أن نسبة دوران المخزون كانت متقلبة بشكل كبير خلال الفترة المذكورة، حيث كانت تتراوح بين 3.18% في عام 2015 و61.10% في عام 2021.
 - يُعزى هذا التقلب إلى عوامل مختلفة مثل تغيرات في الطلب على منتجات المؤسسة، وتغيرات في استراتيجيات الإدارة للمخزون، وتغيرات في سياسات التسويق والمبيعات.

حساب مؤشرات الاستيراد المفصلة في المؤسسة

الجدول (24): فترة التحول إلى نقدية لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021 (الوحدة: بالأيام)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فترة	8612.	8065.	6758.	2597.	3156.	3834.	4757.	3503.	695.7	1090.
فترة	15.98	65.18	36.85	496.5	256.6	120.8	478.6	761.4	1000.	1523.
فترة	1229.	968	1322.	4896.	865.0	3427.	5723.	4752	5359.	5845.
فترة	7398.	7163.	5473.	-1802	2548.	528.4	-	-	-	-

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

تحليل فترة التحول إلى نقدية:

- فترة تحول المخزون المستورد: هناك انخفاض ملحوظ في هذه الفترة، مما يُشير إلى تحسينات في إدارة المخزون وتحسين في عمليات الاستيراد والتوريد على مر السنوات.
- فترة تحول الموردون: تُظهر تغيرات كبيرة في عمليات الشراء والتوريد للمؤسسة، مع تأثيرات مختلفة على فترة التحول إلى نقدية.
- فترة تأجيل المدفوعات: سجلت تقلبات كبيرة، تُشير إلى تغيرات في سياسات الدفع والتسديد للمؤسسة وظروف السوق والتحديات المالية.
- فترة تحول المخزون إلى نقدية: تُظهر القيم السالبة أن المؤسسة تحولت إلى النقدية أسرع من فترة تأجيل المدفوعات، في حين تظهر القيم الإيجابية أنها استغرقت وقتاً أطول للتحول إلى نقدية.

حساب فائض خزينة الاستغلال

الجدول (25): فائض خزينة الاستغلال لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021 (الوحدة: مليون دينار)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
فائض إجمالي الاستغلال	729.21	-	227.23	31217.67	41155.23	1696.94	861.86	964.64	652.42	577.59
فائض خزينة الاستغلال	1909.21	931.69	3976.63	895.36	1863.05	1847.88	716.75	327.4	2624.28	0

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

تحليل فائض خزينة الاستغلال:

- نرى ارتفاع في هذه القيمة في سنوات 2018 و 2019 و 2020، ثم انخفضت في عام 2021. يُعزى هذا التغير إلى التغير في رأس مال العامل للاستغلال.

حساب نسب ومؤشرات الربحية لمؤسسة قطنيات الجنوب

الجدول (26): مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	40398.05	30839.23	22.65	-	461.67	77.79	313.41	408.03	146.88	30.84
الربح التشغيلي	-6.58	19.03	16.88	10.60	-	-	-8.49	-12.28	-38.45	-62.9

تحليل مؤشرات الربحية المطلقة:

- صافي الربح: نجد ارتفاع في قيمة صافي الربح في 2018 و 2019، لتشهد انخفاض مجددا في عامي 2020 و 2021 بسبب تراجع الإيرادات وارتفاع التكاليف.
- الربح التشغيلي: له نفس سلوك صافي الربح، حيث ارتفعت في 2018 و 2019، لتتخفف بعدها في عامي 2020 و 2021.

حساب نسب الربحية

الجدول رقم (27) نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على الأصول الاقتصادية	50%	49.91%	50%	29%	12.36%	0.64%	2.17%	3.11%	1.18%	0.24%
العائد على حقوق الملكية	8.73%	2.7%	18.25%	0	1.19%	0.66%	0.67%	0.01%	4.98%	0

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة من طرف المؤسسة

العائد على الأصول الاقتصادية:

- التطور عبر السنوات: بدأت النسبة بمستويات عالية ثم انخفضت بشكل كبير، مما يشير إلى تراجع في كفاءة استخدام الأصول مع مرور الوقت.

الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي الجزائري للنسيج (قطنيات الجنوب - الأنواط)

- التأثيرات: قد يكون ذلك نتيجة لتغيرات في السياسات الاقتصادية أو تحديات السوق التي أثرت على الأداء المالي العام للمؤسسة.

العائد على حقوق الملكية:

- التباين الكبير: شهدت النسبة تقلبات كبيرة، مما يعكس عدم الاستقرار في أداء الاستثمارات المتعلقة بالملكية عبر الفترة المدروسة.

التوجهات المستقبلية:

- التحديات: تتطلب المؤسسة مراجعة استراتيجياتها لزيادة استقرار العائدات وتحسين كفاءة استخدام الأصول والحقوق.
- التنوع: من المهم تنوع الاستثمارات واعتماد استراتيجيات أكثر استدامة لتحقيق نمو مستدام في المستقبل.

حساب معدلات نمو مؤسسة قطنيات الجنوب

الجدول (28): معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل نمو رقم الأعمال	-	7.26%	-	-	-	16.16%	-	-	-14.27%	22.83%
معدل نمو القيمة المضافة	-	35.89%	-	-	-	44.92%	-	-	-24.46%	34.38%
معدل نمو النتيجة التشغيلية	-	10.57%	-6.57%	-	-	36.07%	-	-	-	-
معدل نمو النتيجة الصافية	-	23.68%	-	-	-	51.48%	-	-	-	-

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطاة مقدمة من طرف المؤسسة

تحليل معدلات النمو:

معدل نمو رقم الأعمال:

- الاتجاه العام: يوضح هذا المعدل كيفية تغير إجمالي الأعمال التي قامت بها المؤسسة عبر الأعوام.
- التقلبات: تباينت نسبة النمو بشكل ملحوظ، حيث شهدت بعض السنوات نمواً إيجابياً بينما تراجعت في أخرى، مما يشير إلى استجابة المؤسسة للتحديات الاقتصادية والسوقية المتغيرة.

معدل نمو القيمة المضافة:

- الاتجاهات: يعكس هذا المعدل كيفية تغير قيمة الإنتاج أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة، مما يعكس كفاءتها في تحسين وتطوير منتجاتها أو خدماتها عبر السنوات.
- التقلبات: كانت القيمة المضافة تتأثر بشكل كبير بتغيرات السوق واستجابة المؤسسة لهذه التحديات.

معدل نمو النتيجة التشغيلية:

- التحديات الفعلية: تبين هذه النسبة كيفية تغير الأداء التشغيلي للمؤسسة، مما يمكن أن يكون ناجماً عن تغيرات في تكاليف الإنتاج، أو استراتيجيات التسويق، أو التغيرات في الطلب.
- التقلبات: تظهر تقلبات كبيرة في النتائج التشغيلية عبر السنوات، مما يعكس التحديات المتعددة التي تواجهها المؤسسة في إدارة عملياتها التشغيلية.

معدل نمو النتيجة الصافية:

- الأداء المالي النهائي: يوضح هذا المعدل كيفية تغير الأداء المالي الصافي للمؤسسة، بعد مراعاة جميع المصاريف والإيرادات.
- التقلبات: شهدت النتائج الصافية تقلبات كبيرة، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها المؤسسة في تحقيق الأرباح وإدارة التكاليف عبر الفترة المدروسة.

تحليل البيانات:

- التحديات الاقتصادية: يشير التحليل إلى أن المؤسسة تواجه تحديات كبيرة في الحفاظ على استقرار النمو في ظل تغيرات السوق والاقتصاد.
- الضرورة الاستراتيجية: يجب على المؤسسة اعتماد استراتيجيات تحسين الكفاءة وتنويع الإيرادات لتحقيق نمو مستدام وتعزيز الأداء المالي في المستقبل.
- نجد تراجع كبير في معظم المؤشرات خلال السنوات، مما يشير إلى تدهور في الأداء المالي للمؤسسة.
- يمكن عزو هذا التراجع إلى التغيرات في السوق، سياسات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والسياسية في البلد.

الملخص:

- مؤسسة قطنيات الجنوب شهدت تقلبات كبيرة في أدائها المالي على مر السنين.

- على الرغم من تحقيق بعض الارتفاعات في سنوات معينة، إلا أن الاتجاه العام كان نحو التراجع في الأداء المالي.
- يجب على المؤسسة إعادة النظر في استراتيجياتها وتحليل الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة:

يواجه الأفراد الذين يقومون بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل وعراقيل عديدة نذكر منها:1

مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية: صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع وعدم تماثلها يؤدي طبعاً إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم جودة المعلومة والتي تعكس ضعف الخبرة المالية لأنها معدة في الغالب وفقاً لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة.

مشكلة استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة: تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثلة في:

- الطريقة التناسبية.
- التأثير بالطرق المحاسبية.
- مدى تنوع أنشطة المؤسسة.
- التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة.
- محدودية استخدام النسب المالية:
- حيث يهدف استخدام النسب المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:
- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتماداً على معطيات وبيانات تاريخية.

كما تستخدم من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملائمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.
كما تستخدم لمقارنة طرق تسيير المقاولات واعداد المخطط الاستراتيجي.

صعوبة التحليل المالي في مؤسسة في حالة نمو:

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، سنة 2011 ص311.

للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات (تجارية، إنتاجية، مالية، إستراتيجية... الخ) متبوعا بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات.

إلا أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون العلم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبيا، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية.

خلاصة الفصل

هذا الفصل قدم دراسة حالة المركب الصناعي "قطنيات الجنوب" في الأغواط، حيث تم تحليل الوضع المالي والتشغيلي للمركب. أظهرت الدراسة أن المركب يواجه تحديات مالية وتشغيلية، مثل زيادة التكاليف وضغوط السوق، مما يؤثر على استقراره المالي.

التحليل المالي أظهر أهمية إدارة النقدية بفعالية والتحكم في مستويات الديون لتجنب الإفلاس وضمان استمرارية العمليات. كما تم استخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي، وتحديد نقاط القوة والضعف.

لتحقيق التوازن المالي، ينبغي على المركب تبني استراتيجيات مثل تخفيض التكاليف، زيادة الإيرادات، وتحسين إدارة الديون. تحسين الوضع المالي للمركب يساهم في دعم اقتصاد المنطقة وتعزيز قدرته على المنافسة في السوق الوطني والإقليمي.

خاتمة

من خلال دراستنا المقدمة في الفصلين نستنتج أن المركب الصناعي "قطنيات الجنوب" في الأغواط، أظهر أنه يواجه تحديات مالية وتشغيلية تؤثر على استقراره المالي. تبين الدراسة أن إدارة النقدية بفعالية وضبط مستويات الديون هي أساس الحفاظ على التوازن المالي وضمان استمرارية العمليات.

باستخدام النسب المالية، تم تقييم أداء المركب المالي وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة التي يمكن تبنيها لتحسين الأداء المالي. من المهم أن يعمل المركب على تخفيض التكاليف، زيادة الإيرادات، وتحسين إدارة الديون لتعزيز قدرته على التنافس والنمو في السوق.

تحسين الوضع المالي للمركب ليس فقط يعزز من استقراره الداخلي ولكن يساهم أيضاً في تعزيز اقتصاد المنطقة وخلق فرص العمل المستدامة. بذلك، يمكن للمركب الصناعي "قطنيات الجنوب" أن يلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

نتائج الدراسة

1. التذبذب الكبير في الأداء المالي: يشير إلى عدم استقرار في الأداء المالي، مع سنوات من الربح والخسارة.
 2. تحسن في السيولة النقدية في السنوات الأخيرة: مما يشير إلى تحسينات في إدارة السيولة.
 3. تحديات في الربحية التشغيلية: تظهر في الربح التشغيلي السلبي في بعض السنوات.
 4. انخفاض كبير في معدل نمو رقم الأعمال والقيمة المضافة: مما يشير إلى تحديات في تحقيق النمو.
- الشركة بحاجة إلى تحسين إدارة الأصول وزيادة الكفاءة التشغيلية لتحقيق استقرار مالي أكبر وزيادة الربحية. يمكن أن تساعد استراتيجيات تحسين الإيرادات وتقليل التكاليف في تحقيق هذا الهدف.

التوجهات المستقبلية

يعد المركب الصناعي الجزائري للنسيج في الأغواط، المعروف بـ "قطنيات الجنوب"، من المبادرات الاقتصادية الرائدة في مجال صناعة النسيج بالجزائر. لتحقيق أقصى استفادة من إمكانياته، يجب النظر في مجموعة من التوجهات المستقبلية التي يمكن أن تعزز من قدراته التنافسية وتساهم في تحقيق نمو مستدام.

1. التوسع في الأسواق الدولية

لزيادة حصته في السوق العالمية، يجب على المركب أن يستهدف أسواقاً جديدة من خلال تحسين جودة منتجاته والالتزام بالمعايير الدولية. الاستثمار في التسويق وبناء شراكات استراتيجية مع شركات توزيع عالمية يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.

2. الابتكار والتكنولوجيا

الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار في جميع مراحل الإنتاج يمكن أن يزيد من كفاءة العمليات ويخفض التكاليف. تبني تقنيات التصنيع المتقدمة مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي يمكن أن يحسن جودة المنتجات ويسرع من دورة الإنتاج.

3. الاستدامة البيئية

التركيز على الاستدامة البيئية يعد من العوامل الحاسمة لمستقبل صناعة النسيج. يجب على المركب تبني ممارسات تصنيع صديقة للبيئة، مثل استخدام الألياف الطبيعية والمعاد تدويرها، وتقليل الانبعاثات والنفايات الصناعية.

4. تطوير الموارد البشرية

تدريب وتأهيل العاملين وتطوير قدراتهم يعتبر من أهم العناصر لتحقيق النجاح المستدام. الاستثمار في التعليم المهني وتطوير البرامج التدريبية المستمرة سيساعد في تحسين مهارات العمال ورفع كفاءتهم.

5. تعزيز البحث والتطوير

إنشاء مراكز بحث وتطوير داخل المركب يمكن أن يساهم في الابتكار المستمر وتطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة. التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية يمكن أن يوفر قاعدة علمية قوية لدعم هذه الجهود.

6. التنوع في المنتجات

توسيع نطاق المنتجات ليشمل أصناف جديدة من الأقمشة والملابس يمكن أن يزيد من تنوع الإيرادات ويقلل من الاعتماد على نوع واحد من المنتجات. هذا التنوع يساعد أيضاً في تلبية متطلبات مختلف الأسواق والفئات الاستهلاكية.

7. تحسين البنية التحتية

الاستثمار في تحديث وتطوير البنية التحتية داخل المركب، بما في ذلك مرافق الإنتاج والتخزين والنقل، يمكن أن يزيد من الكفاءة التشغيلية ويقلل من التكاليف اللوجستية.

8. الشراكات والتعاونات

تطوير شراكات مع مؤسسات محلية ودولية يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتوسع والنمو. التعاون مع شركات التكنولوجيا، والمؤسسات المالية، وشركاء الصناعة يمكن أن يوفر دعماً إضافياً للنمو المستقبلي.

قائمة المصادر

والمراجع

أ- الكتب

- 1- عدون ناصر دادوي، مراقبة التسيير والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية للنشر، الجزائر.
- 2- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي بمنظمات الأعمال، دار المريخ النشر الرياض السعودية، 2000.
- 3- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزء الاول، 2011.
- 4- مبارك السلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 5- يوسف قريشي التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 6- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.
- 7- . مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000
- 8- ناصر دادوي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 9- خلدون إبراهيم شريفات " إدارة وتحليل مالي "، دار وائل للنشر، 2001.
- 10- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 11- حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر، سنة 1986.
- 12- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 13- حسين مصطفى هلاي، الإبداع المحاسبي ودوره في تنمية المهارات الإدارية، دار النهضة العربية، 1998.
- 14- - درحمون هلال مرجع سبق ذكره، ص 247.
- 15- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 16- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات دار وافل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2005.
- 17- حمزة محمود الزبيدي " التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- 18- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، سنة 2011.

ب- المذكرات والأطروحات

- 1- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- 2- عبد الكريم اللطيف، محاضرات في التحليل المالي المتقدم، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
- 3- حنان سيدروحو، دور سلوك الخزينة في تحقيق التوازن المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، سنة 2013-2014، ص ص 17 18
- 4- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2001.
- 5- طياب صباح، القراءة المالية لخطر الافلاس باستخدام القوائم المالية، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال سنة 2018-2019، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبدالحفيظ بوصوف، ميلة 2023/2022.
- 6- امان نايلي بودوادة، محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية حالة مؤسستين جزائريتين، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2014-2015.
- 7- صافية بو مصباح تقييم الأداء المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ديسمبر 2021.
- 8- مريم قمور، لمياء حميد (2017) ، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، مذكرة ماستر ، تخصص محاسبة و إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل.

ج- المجلات والاطروحات العلمية

- 1- عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 07، العدد01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022، ص165.
- 2- خلفلاوي إخلاص. مجلخ سليم. بشيشي وليد. أثر الهيكل المالي على مخاطر الإفلاس في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية قياسية لمؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة (2010-2020)، مجلد 07، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2022، ص 290-317.

3- مريخي عبد الرزاق، المقاربة الوقائية لإفلاس المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية الاقتصاد وعلوم التجارة والتسيير جامعة محمد البشير الابراهيمي، العدد 1، برج بوعريبيج، جوان 2018.

المطبوعات:

1. الدكتور بوعريوة الربيع، مطبوعة بيداغوجية، محاضرات في مقياس التسيير المالي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، سنة 2018-2019.

د- المواقع الالكترونية:

1- 1-التنبؤ بالإفلاس باستخدام نموذج ميرتون: إشارات الإنذار المبكر، موقع fast ercapital. <https://fastercapital.com/arabpreneur/> تم الاطلاع عليه يوم 15 ماي 2024

